الجغرافيا السياسية للمياه

تأليف دكتور

محمد عبد السلام

الجغرافيا السياسية للمياه

تأليف دكتور

محمد عبد السلام

مكتبة نور

2021

" لا تستطيع وضع رجلك في نفس مـاء النـهر مرتين ، فإن المـاء يتغير كمـا أنـت تتغير".

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ" ﴿الأنبياء: 30﴾ .

رقم الإيداع بدار الكتب

2021 / 6892

الموضـوع	الصفحة
مقدمة.	9 - 6
الفصل الأول: الجغرافيا السياسية للبحار	**53 -10**
1- دواعي الاهتمام الجغرافي السياسي بالبحار	11 -10
2- نطاق المياه البحرية	**16 -11**
3- تحديد المياه الاقليمية	27 -16
4- المضايق البحرية	**31 -27**
5- مضيق هرمز "دراسة حالة"	**53 -32**
الفصل الثاني: الجغرافيا السياسية للمياه العذبة	117 -54
1- البعد الجغرافي السياسي للمياه العذبة	**60 -55**
2- الأنهار الدولية	76 -61
3- مشكلة المياه في المنطقة العربية والشرق الأوسط	86 -76
4- الصراع على مياه نهر النيل " نموذجا تطبيقيا"	100 -96
5- موارد المياه الجوفية العابرة للحدود	108 -100
6- موارد المياه البحيرية العابرة للحدود	112 -108
7- الصراع والتعاون حول المياه العابرة للحدود	117 -113
المراجع.	132 -118

مقدمة:

الجغرافيا السياسية هي أحد فروع الجغرافيا البشرية الذي يعنى بدراسة التفاعل المكاني بين الظواهر الجغرافية والسياسية. وتهتم بدراسة الظواهر السياسية وعلاقاتها بالمكان، فهي تحليل مكاني للظواهر السياسية. وتدرس العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) وأثرها على القرارات السياسية، وأثر الأخيرة على الظواهر الجغرافية، وتختلف الجغرافيا السياسية. عن الجغرافيا البشرية في أن الأخيرة تهتم بدراسة علاقة البيئة بالمجتمعات بدون أطر سياسيه في حين تهتم الأولى بدراسة الأطر السياسية للظواهر الجغرافية.

وتعتبر الجغرافيا السياسية فرعا جغرافيا هاما قائما بذاته استقر عليها الرأي بين الأكاديميين الجغرافيين وهي بذلك تشبه غيرها من فروع الجغرافيا التي تتطلب التكامل المعرفي بين المناهج العلمية والعديد من فروع المعرفة لكي تستقي في النهاية المذاق الجغرافي المميز للجغرافيا السياسية.

والجغرافيا في الأساس هي علم سياسي، لكن الجغرافي أو العالم الذي يتعاطى الجغرافيا ليس هو الذي يمارس السلطة. رؤية الجغرافي للعالم، أو للبلاد التي يعيش فيها، تبدو أحيانا قريبة من رؤية الحاكم. لكن الجغرافي ليس الأمير، ولا يمكنه في أفضل الحالات إلا أن يكون أحد مستشاري الحاكم. ولا يمكن فهم وظيفة الجغرافيين، من دون طرح مشاكل السياسة (ميشال نوفل، اعادة الاعتبار للجغرافيا، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1993، ص 1).

وتأتي أهمية الجغرافيا السياسية في كونها استطاعت أن تفسر بدقة كثيرًا من كليات وجزئيات الظاهرة السياسية في القرون الأخيرة، خاصة ما يتعلق منها بصراع الاستراتيجيات للقوى الإقليمية والدولية، والتسابق بين الدول ذات الاستراتيجيات العظمى المتنافسة على الترتيب داخل منظومة المجتمع الدولي.

والجغرافية السياسية حديثة العهد نسبيا اذ ترجع نشأت هذا الفرع البداية القرن العشرين ويعتبر الجغرافي الالماني راتزل (1844-1909م) المؤسس الحقيقي له وظهرت أراؤه في كتابه الجغرافية السياسة سنة 1897 وتتميز الجغرافية السياسية بطابع العالمية والشمول بحيث اصبح بالامكان القول بوجود جغرافية سياسية للعالم اجمع كما تتميز باتساع مجالاتها لكثرة دول العالم وتعقد العلاقات الداخلية والخارجية لها.

ولكن القول بحداثة هذا الفرع من الدراسة لا ينفي حقيقة ان الجغرافية السياسية قد تعاملوا مع فكرة لها جذورها القديمة ، لأن دراسة الدولة في بيئتها الطبيعية كانت تعد احد الموضوعات الفلسفية التي اهتم بها الطلاب في السياسية والتاريخ والجغرافية، حيث يعد ارسطوا من اقدم الجغرافيين السياسين، فقد طرح العديد من الافكار حول التفاعل بين سكان الدولة واقليمها كالعلاقة بين السكان والمساحة ومدى تاثير ذلك على حيوية الدولة وقوتها والاعتبارات التي تراعى عند اختيار العواصم.

ولعل هذا ما اسهم في ظهور قوي للجغرافيا السياسية التطبيقية وبتعبير جمال حمدان فإنه قد حان الوقت لكي يجعل الجغرافي السياسي التخطيط السياسى جزءا طبيعيا من خبزه اليومي، وأن يتقدم إليه جادا كجزء من رسالته.

وتهتم الجغرافية السياسية بالمياه سواء المالحة أو العذبة، ويرى الكثير من الدارسين والسياسيين، أن المياه سوف تكون محور الصراع القادم في منطقة الشرق الأوسط، ومن بين الجهات التي تعنى بهذا الأمر الاستخبارات الأمريكية التي لمست الخطر المائي منذ زمن عندما حددت عشر مناطق مرشحة لأن تكون مناطق صراع حول المياه، ويقف الشرق الأوسط في مقدمة هذه المناطق إذ قد تشتعل فيه حروب المياه في المستقبل القريب ، ويرجع ذلك إلى مظاهر الجفاف التي حلت بالمنطقة وتدني كمية الأمطار وتزايد أعداد السكان وبالتالي زيادة متطلباتهم المائية بالإضافة إلى اعتماد منطقة الشرق الأوسط في تلبية متطلباتها المائية على ثلاثة أنظمة مائية هي: نهر دجلة والفرات، ونهر النيل، وأنظمة نهر الأردن وروافده، بالإضافة إلى أنهار كالعاصي والليطاني، ولما كانت هذه الأنهار جميعاً أنهاراً دولية ما عدا نهر الليطاني، تستفيد منها أكثر من دولة عربية وغير عربية، فسوف يحتدم الصراع وخصوصاً وأن إسرائيل العدو الأول للعرب بدأت تلعب دوراً في هذا الصراع طمعاً في الحصول على نصيب من هذه الأنهار بالتحريض ضد الدول العربية المستفيدة من هذه الأنهار وخلق المشاكل المائية لها، ما يهدد استقرارها وأمنها كما هو الحال في سوريا والعراق ومصر والسودان، وذلك من أجل رضوخ هذه الدول لأطماعها والتغلغل في المنطقة العربية لتحقيق أطماعها التوسعية .

ويأتي هذا الكتاب كأول كتاب يحمل هذا العنوان ويهتم بالأبعاد الجغرافية السياسية للمياه، ويتألف هذا الكتاب من فصلين.

يتناول الفصل الأول الجغرافيا السياسية للمياه المالحة، أما الفصل الثاني فيتناولالجغرافيا السياسية للمياه العذبة.

ونحن إذ نقدم للمهتمين بالجغرافية السياسية هذا الكتاب نستهدف منه التثقيف المنهجي وترويج الثقافة الجغرافية خاصة المرتبطة بالجغرافيا السياسية نظريا وتطبيقيا، ونتمنى أن يستفيد منه الجميع، ونرجو من الله الثواب.

وعلى الله قصد السبيل

محمد عبد السلام

الفصل الأول: الجغرافيا السياسية للمياه المالحة

أولا: دواعي الاهتمام الجغرافي السياسي بالبحار:

تهتم الدراسة في الجغرافيا السياسية بالبحار كونها تمثل مساحات شاسعة من الكرة الأرضية، بالإضافة إلى إنها تمثل عصب التجارة والاتصال والموارد لكثير من الدول. والغالبية العظمى من دول العالم لها واجهة بحرية، سواء أكانت واجهة محدودة جدا مثل: الأردن أو العراق أو الكنغو او زائيره ، أم تطل على واجهات بحرية عدة، أو محاطة كلية بالبحار، ومن ثم أصبحت حدودها الدولية حدودا مائية مثل: اليابان أو بريطانيا أو مدغشقر أو سريلانكا، وغيرها من الدول الجزرية، وليست القضية هنا بمدى إشراف الدولة على البحار، إنما المشكلة تتعلق بكيفية تحديد ملكيتها على مدى محدد من البحار التي توجد أمام شواطئها.

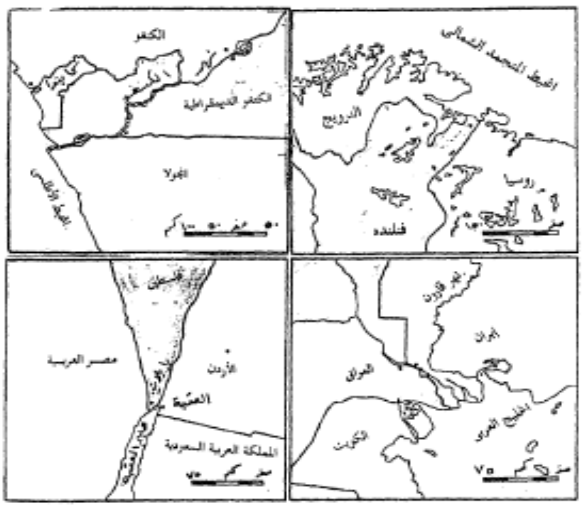

دول ذات واجهة بحرية ضيقة لا تتناسب مع مساحتها

وقد زادت مشكلات الدول المطلة على البحار في حال توجهها لاستغلال ثرواته، وخاصة إذا كانت تعاني من فقر واضح في مواردها الأرضية، وأصبحت مساحات كبيرة من البحار الملاصقة لدول قوية تحت إمرة هذه الدول تستغلها وتفرض سيطرتها على السفن العابرة، حتى أصبحت هذه البحار بمثابة بحار مغلقة، وهذا ما كان يميز البحر الادرياتيكي الذي كان تحت سيطرة فينيسيا، وبحر الشمال الذي كان تحت سيطرة إنجلترا، والمحيط الأطلسي الذي كان تحت سيطرة كل من إسبانيا والبرتغال وظل هذا الأمر سائدا في البحار طوال العصور الوسطى.

كما تشكل المحيطات والبحار أهميّةً استراتيجية كبرى، سواء لكونها ممرات مائية مهمة بين القارات والدول، أو لاعتبارها مجالا لطرق تجارية ومسارات اقتصادية، أو لأن ما في أعماقها بات يشكل ممراتٍ لأنابيب نفط وغاز أو لكابلات الاتصالات السلكية ، تقدّر بنحو 14 ألف كيلومتر.

ثانيا: نطاقات المياه البحرية

توجد أمام سواحل الدول عدة نطاقات من المياه تقع فوق كتلة رصيفها القاري، وتتفاوت في عمقها وفقا لبعدها عن خط الساحل، ويمكن أن نميز خمسة نطاقات من خط الساحل إلى داخل البحر.

١- المياه الداخلية: Inland Zone

ويضم كل الأشكال المائية المتصلة بالبحر، وتقع فوق يابس الدولة وتشمل البحيرات الساحلية Lagoons، ومصبات الأنهار والخلجان محدودة المساحة، والتي تتداخل في يابس الدولة، وهذه الظواهر جزء متمم لليابس

ومياهها خليط بين المالح والعذب وهي جزء من البحار الضحلة أو من اليابس المغمور بمياه البحر.

٢ - المياه الإقليمية: Territorial Water

وتضم النطاق البحري الممتد من خط الساحل إلى حد تختاره الدولة . لتفرض عليه سيادتها المطلقة في الصيد والتجارة و استخراج الثروات المعدنية. وهذا النطاق يتفاوت من ثلاثة أميال إلى ٢٠٠ ميل بحرى وفقا لظروف كل دولة، وفي المياه الإقليمية يسمح للسفن الأجنبية بالمرور البري بعد موافقة الدولة، وترفع السفن أعلام الدولة التي دخلت مياهها الإقليمية، وهذا يعني أنها أصبحت خاضعة لقوانين هذه الدولة.

٣ - المياه الملاصقة أو التكميلية للمياه الإقليمية : Contiguous Zone

وتمتد من نهاية المياه الإقليمية للدولة الساحلية إلى مسافة محددة في اتجاه البحر، وهي لا تخضع لسيادة الدولة، والملاحة بها حرة. وقضت اتفاقية جنيف بأنه لا يجوز أن تمتد المنطقة الملاصقة لأكثر من ١٢ ميلا بحرية من خط الأساس Base Line ، أي أن اتساع المياه الإقليمية والمياه الملاصقة معا لا يجوز أن تتعدى بأي حال من الأحوال ١٢ ميلا بحريا، وفي هذه المياه يكون للدولة الساحلية الحق في ممارسة الرقابة والإشراف الضروريين لتحقيق الأمن والسلامة لها للمحافظة على مصالحها الحيوية.

4- منطقة الحياد

وتمتد خلف المنطقة الملاصقة نحو البحر، إلى حد معين تراه الدولة ضرورية لسلامتها، ومن ثم يمكن أن تجوبها زوارقها الحربية، ويمكن أن تقوم الدولة بكل أنواع عملياتها الحربية من مناورات ونوبات حراسة جوية،

ويمنع على أية دولة أخرى الدخول إلى هذه المنطقة إلا بإذن من الدولة المشرفة والمطلة عليها، وتختلف الدول في تحديد اتساع منطقتها المحايدة، ووفقا لقدرتها على حماية أمنها وسلامتها. وفي بعض الأحيان لا تقيم الدول المتحاربة وزنا لهذه المنطقة لانعدام صفتها القانونية الدولية لأن تحديد عرض هذه المنطقة فردى وغير ملزم وهناك ما يسمى بالمنطقة الاقتصادية الخالصة وتضم المياه الإقليمية والمنطقة الملاصقة ومنطقة الحياد وتمتد في حدود ٢٠٠ ميل بحرى.

ه - الرصيف القارى: Continental Shelf

وهو امتداد لليابس من مياه البحر، ويمتد من خط الساحل حتى عمق ١٠٠ قامة (القامة 182 سم) . وللدولة حق استكشاف الموارد الاقتصادية المائية والمعدنية الموجودة به واستغلالها. وقد ظهرت قيمة الرصيف القاري بعد الاكتشافات البترولية الهائلة أمام سواحل بعض الدول في بحر الشمال، والخليج العربي، وخليج المكسيك.

ويتفاوت عرض الرصيف - وفقا لشكل ومورفولوجية قيعان البحار - أمام سواحل الدول، فقد يصل إلى عمق ١٠٠ قامة ، وأحيانا إلى ٣٠٠ قامة، وفي بعض الجهات قد ينعدم الرصيف القارى بالمرة، حين تنحدر السواحل انحدارا كبيرا، ويحل محله المنحدر القارى Rise Con وتزداد مشكلة تحديد الرصيف القارى بمناطق البحار الضحلة مثل البحر البلطى وبحر الشمال والخليج العربي. ففي هذه الحالة يتحدد الرصيف القاري لكل دولة في حدود القسم المواجه لطول سواحلها حتى الخط المنصف للرصيف القارى بين

الدولتين المتواجهين وهذا ما نراه في تقسيم المياه الإقليمية والرصيف القاري في بحر الشمال .

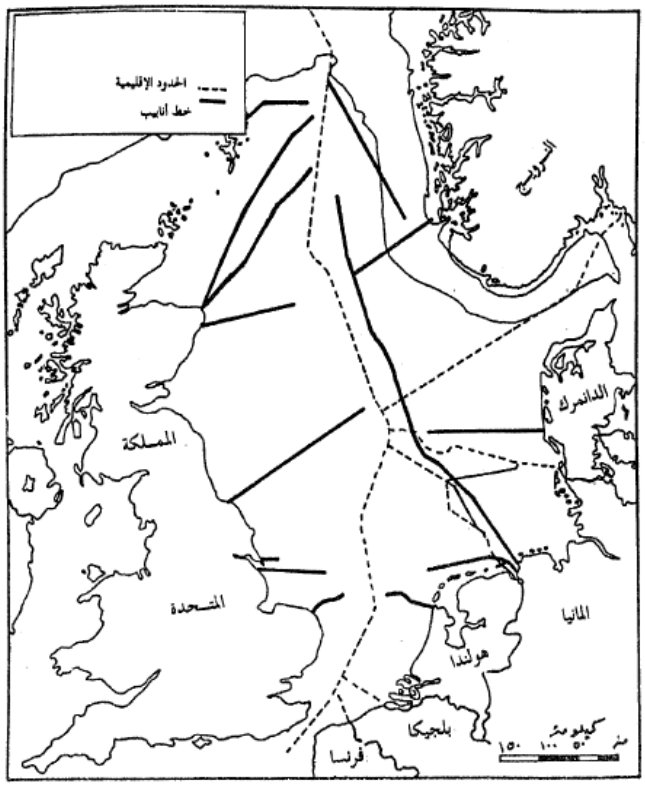

حدود تقسيم المياه الإقليمية والرصيف القاري في بحر الشمال

وتثير منطقة تحديد الرصيف القاري الكثير من المشكلات، وخاصة إذا ما كانت تحتوى ثروات بحرية، فكان لإعلان أستراليا سيادتها على كل مناطق الأرصفة القارية المحيطة بها، والتي يصل امتداد بعضها إلى ٢٠٠ ميل من الشواطئ، وذلك في عام 1953، كان له تأثيره في منع اليابانيين من صيد اللؤلؤ والأصداف البحرية أمام السواحل الأسترالية وعلى نفس المنوال حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن الموارد الطبيعية للرصيف القارى المجاور لها من حقها، في نفس الوقت اعتبرت المياه السطحية فوقه لها صفة المياه الدولية. من هنا طالبت عدة دول بحقها في استغلال موارد رصيفها القاري، ومن المشكلات الطريفة التي حدثت نتيجة لتحديد أحقية الدول في استغلال موارد رصيفها القاري في الوقت الذي تكون فيه المياه أعلا مياها دولية، تلك المشكلة التي نشبت بين فرنسا والبرازيل، فقد كانت السفن الفرنسية تقوم بصيد الأستاكوزا أمام السواحل البرازيلية بدعوى أنها كائنات تسبح في المياه، بينما قالت البرازيل أنها تمشي فوق الرصيف القاري. وكادت المشكلة تتفاقم وتؤدي إلى اندلاع الحرب لولا تراجع الفرنسيين.

6- أعالي البحار: High Seas

وهي المناطق الممتدة من البحار الدولية خارج حدود النطاقات السابقة. والملاحة فيها من حق الجميع وثرواتها مباحة لمن يقدر على استغلالها.

وجدير بالذكر أن تحديد النطاقات الخمسة السابق ذكرها تعترضها عدة مشكلات، وذلك لاختلاف طبيعتها الجغرافية من جانب، ومدى وجود موارد اقتصادية هامة أمام السواحل من جانب آخر، وأهم المشكلات التي تطفو على

السطع عند تحديد اتساع المياه الإقليمية تلك المتعلقة بتحديد اتساع المياه الإقليمية، والمشكلات المتعلقة بالخلجان ومصبات الأنهار، والجزر، والمضايق، وحقوق المرور في هذه المياه . بالإضافة إلى استغلال الموارد الاقتصادية للمياه الإقليمية والرصيف القاري.

ثالثا: تحديد المياه الإقليمية

ويرجع الفضل إلى أحد رجال القانون الهولنديين ويدعى جروتس . H Grotius في القرن ال ١٧، الذي نادى بأن البحر ملك للجميع، وأن السيادة على مناطق من البحار تكون للدولة المشرفة على البحر وبحدود ومسافة محدودة. وقد بدأت محاولات التحديد للمياه الخاضعة للدولة "المياه الاقليمية" بألا تقل عن 100 ميل بحري، ثم رؤى تحديدها بعد ذلك بمدى رؤية إنسان يقف على الشاطئ، ثم كان أدق تحديد في عام ١٧٠٣ عندما اقترح رجل قانون هولندي آخر ويدعى بينكر شوك Eynker Shook أن يكون عرض المياه الإقليمية يتناسب مع مرمى المدفعية الساحلية للدولة، وخاصة في المناطق المجاورة للساحل (بدون الخلجان).

وفي عام ١٧٨٢ وضع تحديد أدق من مرمى المدفعية والذي قد يختلف من دولة إلى أخرى، وهو أن يكون عرض المياه الإقليمية في حدود ثلاثة أميال بحرية تقاس من الشاطئ. وقد لقي هذا المبدأ استحسان وقبول معظم الدول البحرية. وإن كانت بعض الدول قد زادت المسافة لتصل إلى أربعة أو إلى ستة أو عشرة أو اثني عشر ميلا بحريا (الميل البحري 1850 متر). وأخيرا فقد كان لتطور الصواريخ كونها سلاحا للبحرية أثره في أن نادت

بعض الدول بمياه إقليمية أوسع خاصة إذا كانت تعاني من فقر في بيئتها القارية.

من هنا نجد أن الدول اختلفت في تحديد عرض مياهها الإقليمية. فالدول البحرية العظمى ذات الأساطيل القوية ترى أن المياه الإقليمية للدول صغيرة ولا تزيد عن ثلاثة أميال. والعكس فإن الدول الفقيرة ترغب في توسيع مياهها الإقليمية لتكون ملاذا واحتياطيا استراتيجيا لها. ومن هنا فقد نادت بعض الدول بأن يكون اتساع مياهها الإقليمية ٢٠٠ ميل بحرى.

ومن أهم أسباب تباين وجهات نظر الدول حول عرض المياه الإقليمية هو اكتشاف موارد معدنية في منطقة الرصيف القاري مثل البترول والغاز وبعض المعادن مثل : الرصاص والنحاس، من هنا سعت بعض الدول الكبرى أن تضع حدا واضحا لملكية الدول من المياه الإقليمية فعقدت عدة مؤتمرات وأهمها مؤتمر لاهاي في عام ١٩٣٠ الذي نجح في تحديد المياه الإقليمية بصورة قاطعة، وتبعه مؤتمر جنيف عام 1958، وفيه تم إقرار باتفاقية ما يسمى بالمياه الإقليمية دون الوصول إلى رقم محدد لاتساع المياه الإقليمية. وفي عام 1974 عقد مؤتمر البحار في كاراكاس بحضور ١١١ دولة. نصف هذا العدد طالب بأن يكون عرض المياه الإقليمية ١٢ ميلا بحرية، وربع عدد الدول طالب بأن يكون عرض المياه الإقليمية ثلاثة أميال بحرية. ومما زاد من صعوبة الإتفاق أن طالبت بعض الدول التي تطل على أكثر من بحر، بأن يكون عرض مياهها الإقليمية متفاوت. فتركيا مثلا طالبت بأن يكون عرض مياهها الإقليمية في البحر المتوسط ستة أميال، في نفس الوقت طالبت بان يكون عرض مياهها الإقليمية في البحر الأسود ١٢ ميلا بحريا. وهناك بعض الدول التي طالبت بأن تمتد مياهها الإقليمية إلى ٢٠٠ ميل بحرى ومعظمها دول أمريكا اللاتينية والصومال.

وقد حددت دول اسكندیناوا التي تشمل السويد والنرويج وفنلندا والتي تمتلك 10% من أساطيل العالم التجارية - نطاق حدودها الإقليمية بأربعة أميال. أما إسبانيا والبرتغال وإيطاليا فقد حددت مياهها الإقليمية بستة أميال ومصر حددتها باثنتي عشر ميلا. كما يتضح من الجدول:

جدول (18) حدود المياه الاقليمية لدول العالم

إتساع المياه الاقليمية بالميل	الدول
3 ميل	اليابان ومعظم دول غرب أوربا والولايات المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا وقطر و الاردن والبحرين وكوريا وأكوادور.
4 ميل	السويد – النرويج- فنلندا.
6 ميل	إيطاليا – البرتغال- إسبانيا- فلسطين "المحتلة".
12 ميل	غالبية دول العالم مثل: مصر- روسيا- أيسلندا- كولومبيا- أندونيسيا- الصين- باقي الدول العربية
70 ميل	موريتانيا
200 ميل	الدول الفقيرة على بحار مفتوحة مثل: شيلي- الارجنتين – البرازيل – الصومال- بيرو " 13 دولة"

وفي عام ١٩٨١ عقدت دورة جديدة لمؤتمر قانون البحار في جاميكا ولكن انتهي دون أن توقع عليه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبعض دول غرب أوروبا وتركيا. ووقع عليه ١٢٠ دولة غالبيتهم من بلدان العالم النامي، وتركت لكل دولة حرية اختيار نطاق مياهها الإقليمية وتحديد امتداده . وتعطى الاتفاقيات الدولية كل دولة الحق في استثمار قيعان البحار العليا واستخراج الثروات المعدنية. بمعنى أن قيعان البحار المفتوحة، التي تقع

على امتداد مياهها الإقليمية ملكة مشاعا لكل دول العالم. وتستغله الدول القادرة على ذلك وإن اعترضت الدول الفقيرة على ذلك. ومهما كانت المشكلات التي ثارت حول عرض المياه الإقليمية. فإن معظم الدول اختارت حدودها ما بين 3: 12 ميلا بحريا مع إمكانية أن تنشئ الدولة منطقة اقتصادية خالصة، وهي منطقة تتحدد في حدود ٢٠٠ ميل بحري من خط الساحل. وتكون للدولة مصالح اقتصادية حيوية بها مثل موارد معدنية أو أسماك.

والدول التي حددت لها منطقة اقتصادية خالصة قوامها ٢٠٠ ميل بحري لم يزد عددها عن عشر دول، ست منها أصلا تعد دولا غنية مثل: الولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، وكندا، وروسيا، واليابان. واستطاعت الدول الباقية أن تحقق ثروات من تحديدها المنطقة الاقتصادية الخالصة سواء من صيد الأسماك أو من استخراج البترول مثل: بريطانيا والنرويج. وخرجت بعض الدول تنادى بمطالبها في منطقة خالصة سواء منطقة خالصة لسيد الأسماك، أو منطقة خالصة لتحقيق الأمن، أو منطقة خالصة للتحكم البيئي والابتعاد عن مصادر التلوث. وتظل مشكلة المنطقة الاقتصادية قائمة إذا تداخلت حدود نطاقها مع دولة مجاورة .

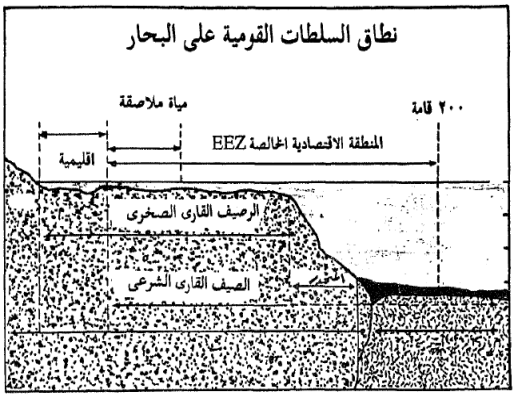

منطقة المياه الاقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة

1- كيفية حساب عرض المياه الإقليمية

تظل مشكلة كيفية قياس عرض المياه الإقليمية أمام سواحل الدول البحرية، ومن أين يبدأ القياس ؟ واتفقت الآراء على أن يحتسب عرض المياه الإقليمية من آخر نقطة تنحصر عنها مياه الجزر بالنسبة للشواطئ الطبيعية أو الاصطناعية التي تحيط بالموانئ وأحواض السفن. وتتباين الآراء بشأن تحديد المياه الإقليمية ويمكن إيجازها في:

(١) هناك من يرى أن المياه الإقليمية تحدد برسم خط يوازي خط الشاطئ في تعاريجه وعلى البعد الذي ارتضته الدولة صاحبة المياه الإقليمية وهذه الطريقة تصلح للدول ذات السواحل قليلة التعرج مثل: سواحل إفريقيا.
(٢) يرى البعض أن المياه الإقليمية تحدد بخطوط مستقيمة تقابل الخطوط الممتدة من الرؤوس البحرية البارزة من اليابس- ومن هنا فإن المصبات والبحيرات الساحلية تدخل ضمن نطاق اليابس كما هو الحال في بحيرات مصر الشمالية
(3) هناك رأي ثالث يرى أن تحديد المياه الإقليمية يمكن أن يتضح بعد رسم خط مقوس يلتقي بخطوط رأسية بطول اتساع البحر الإقليمي على أن تقاس بين أجزاء مختلفة من الساحل بما في ذلك الأجزاء البارزة، ويفضل الكثيرون هذه الطريقة. وقد جمعت اتفاقية جنيف 1958 بين الرأيين الأخيرين وأشادت بإتباع طريقة الخطوط المستقيمة التي تصل الرؤوس البحرية والألسنة كحد تبدأ منه المياه الإقليمية، وأطلق على هذا الخط مصطلح خط الأساس Base Line كما أقرته اتفاقية جنيف، والتي رأت أن يكون هذا الخط محددا بدقة على خرائط مقياس رسم كبير معترف بها.

(4) أما في حالة وجود خلجان وجزر. فإن الجزر الواقعة في حدود المياه الإقليمية تكون جزءا من إقليم الدولة ، ويضاف إليها شريط آخر من المياه الإقليمية، أما إذا كانت الجزر خارج نطاق المياه الإقليمية فتحسب لها حدود أخرى للمياه الإقليمية، ومن ثم تفصل بينها وبين مياه الدولة الإقليمية مياه دولية.

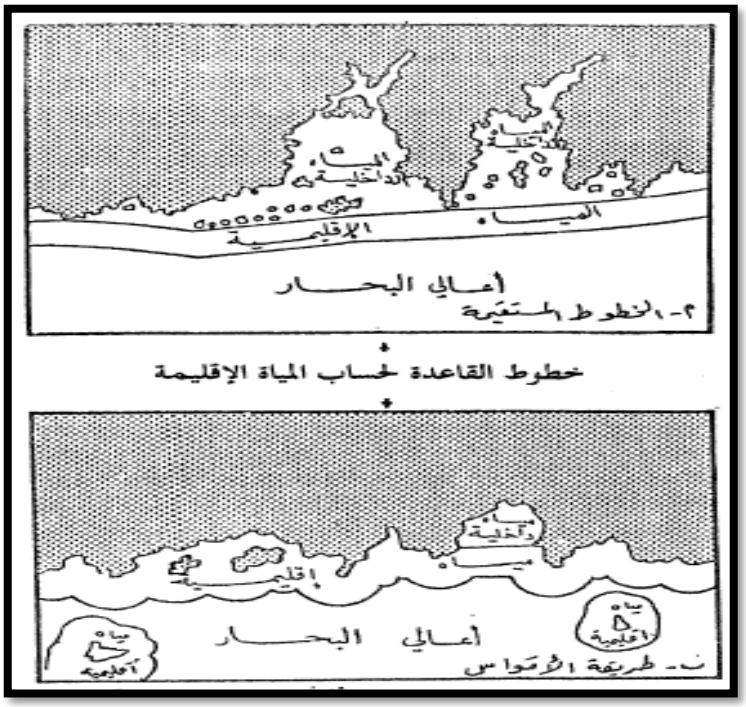

خط الاساس لحساب عرض المياه الاقليمية

(5) في حال وجود خلجان بالساحل، فإن تحديد المياه الإقليمية بالخليج يختلف تبعا لظروفه، فإذا كان الخليج يقع كليا في اقليم دولة واحدة. من هنا تصبح مياهها إقليمية مثل خليج السويس في مصر. وإذا كان واقعا بين أكثر من دولة أعتبر من المياه الدولية فيما عدا المياه التي تخضع لسيادة الدولة المطلة عليه المياه إقليمية، إذا كان عرضه يزيد عن عروض المياه الإقليمية المتفق عليها، أما إذا كان عرضه أقل، فإن امتداد سيادة كل دولة على جوانبه إلى منتصفه. وقد حددت اتفاقية جنيف للمياه الإقليمية أنه إذا كانت المسافة بين علامتي الجزر المنحصرة في نقطتي المدخل الطبيعي للخليج الواقع في إقليم دولة واحدة لا تزيد عن ٢4 ميلا بحرية اعتبر الخط الواصل بينهما محددا للمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة، أما في حالة زيادة المسافة بين فتحتيه عن 24 ميلا بحرية عند خط أساس طوله ٢4 ميلا داخل الخليج بين أي موضعين من شواطئه بحيث تحصر أكبر مساحة ممكنة من المياه داخل هذا الخط الأساسي، وتعتبر هذه المياه إقليمية.

وبعض الخلجان التي تشترك فيها أكثر من دولة جرى العرف لاعتبارات تاريخية على اعتبارها داخل حدود دولة واحدة. وكثيرا ما تثار كثير من الاعتراضات حول تحديد مياهها. وهذا ما ينطلق على خليج العقبة، والذي لا يزيد اتساعه في أوسع مناطقه عن ١٧ ميلا. لا يزيد اتساع مدخله عن تسعة أميال. وتقع عند مدخله جزيرتا تيران وصنافير ولا يزيد عرض الفتحة بين جزيرة تيران وساحل سيناء عن أربعة أميال. وظهرت مشكلة كانت سببا في حرب بين مصر وإسرائيل عام 1967 بسبب غلق مصر لمضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. ولما كانت إسرائيل ترغب في أن يكون لها منفذا إلى البحر الأحمر عبر ميناء إيلات، رفضت تماما أن يكون خليج العقبة مياه

إقليمية، بل رأت أن مياهه تعتبر من أعالي البحار نظرا لوجود أكثر من دولة على شواطئه. وليس لمصر الحق في غلق المضايق في وجهة السفن المتجهة إلى إيلات.

2- وظيفة المياه الاقليمية

لعل عامل الدفاع له الاعتبار الأول في وظائف المياه الإقليمية، فالدولة لها حق تفتيش السفن الغريبة، ومنع سفن الأعداء من الاقتراب منها بل لها حق إقامة أعمال دفاعية في البحر كبث الألغام مثلا، ولهذا الحق كانت هناك وظائف أخرى كمنع التهريب، والتهريب عملية قديمة عرفتها جميع الشعوب منذ أن ظهرت قوانين لتنظيم التجارة، وطالما كانت وسائل الدفاع سابقا فإذا كانت هذه هي الوظيفة الوحيدة الآن، فلاشك أنها ليست بذات أهمية بعد وسائل التسليح الحديثة.

وقد قامت مواقع حربية بين الحكومات والمهربين. لذلك فمن ضمن الأسباب التي استندت إليها الدول في السيادة الإقليمية هو منع التهريب فقد اقر البرلمان البريطاني حق السفن البريطانية في تفتيش أى سفن غريبة تحوم حول البلاد لمسافة فرسخين (6 أميال) من الشاطئ، ثم يمتد هذا الحق فيما بعد إلى 4,3 فراسخ حتي وصل إلى ١٠٠ فرسخ من الشاطئ، وهذا فيه مبالغة بطبيعة الحال. وقد انتهى هذا إلى أن 9 اميال فيها الكفاية بالنسبة لبريطانيا، أما بالنسبة للولايات المتحدة أقرت 4 فراسخ أو (١٢ ميل) من الشاطئ عام ١٧٩٠ ، وطالبت اسبانيا ١٨٧٣- 1875بمسافة 6 أميال بحرية.

ثم تأتي مشكلة تلوث المياه الساحلية، وهذه ظهرت بصورة كبيرة بعد زيادة أعداد السفن من ناحية وزيادة النشاط البحري التجاري وزيادة نقل زيت البترول، واصبحت مخلفات هذه السفن ونفاياتها خاصة من الزيوت تشكل خطرا جسيما على المياه الساحلية منها مثلا الحرائق التي قد تنشب فوق هذه المسطحات الزيتية ثم تأتي الرياح وتدفع هذا المسطح الزيتي الملتهب إلى هذا الشاطئ أو ذاك ومنها أن هذه الزيوت تجعل المناطق التي تغطيها غير صالحة لحياة الأسماك فتقضى عليها وتفنيها.

ولا تظهر مشكلات مياه إقليمية في مسائل صيد الأسماك مادامت سفن الصيد صغيرة ولا تتحمل الرحلات البحرية الطويلة، ولكننا في العصر الحديث امام سفن صيد ضخمة، تجوب اعالي البحار بحثا عن الأسماك لشدة الطلب عليها كعنصر غذائي مما غير الوضع، من ثم لم تظهر مشكلات حول الصيد في العصور الوسطى حتى القرن الماضي، فحق الدولة في الصيد من مياهها حق لا يناقش، اما الصيد من مياه دولة اخرى فتكون عاقبته القبض على الصائد وتوقيع الغرامة عليه، ومثل هذه القضايا معروفة في محاكم المدن الساحلية في غرب أوربا وهذا لا يمنع أن تسمح دولة لسفن اجنبية بالصيد في مياهها ولكن بشرط أن تكون قد نصت على ذلك اتفاقية أو معاهدة وإن كانت بعض الدول تعجز عن استعمال هذا الحق، فهناك إجماع بين دول غرب أوربا على الصيد في مياه ايسلندا وكذلك الحال في مياه أستراليا الشمالية غير المحمية والتي كان يستغلها الصيادون اليابانيون قبل الحرب العالمية الثانية.

وقد طالبت كثير من الدول الساحلية بحظر الصيد في المياه الإقليمية واستندت في هذا إلى اعتبارين، أولهما حماية حرفة صيد الأسماك في الدولة، والثاني منع اختفاء وانقراض أنواع معينة من الأسماك. ولذلك طرد الصيادون اليابانيون بعد الحرب العالمية الثانية من مياه بحر اوختسك، كذلك طالب صيادو كوريا الجنوبية بالصيد في بحر اليابان، وعززوا مطالبهم باستعمال قوارب الصيد المسلحة. وفي الحق لقد أصبحت البحار والمحيطات تكون جزءا رئيسا من حياة الإنسان بعد أن زاد عدده وأنهك الأرض الصالحة للاستغلال في كثير من المواضع، وبعد التقدم التكنولوجي الرهيب الذي بلغه، والمنتظر أن يزداد النزاع في العقود القادمة لاستخراج المعادن من قاع البحر والتسابق على المحيطات.

ووصل الصراع لقيام حرب السمك بين كندا وأصدقائها، فقد بدأت مشكلة نقص السمك عندما لوحظ انخفاض حاد في صيد الأسماك في منطقة " الرصيف القاري " القريبة من إقليم نيوفوندلاند وقد أثبتت الدراسات في ذلك الوقت أن السفن الأجنبية، واغلبها قادمة من أوربا خاصة من اسبانيا والبرتغال - ذات التاريخ العريق في القرصنة - تقف على حدود المياه الإقليمية الكندية والتي تبلغ مائتي ميل من الساحل، وتقوم باستنزاف الثروة السمكية بصيد كميات من السمك أكثر من المسموح بها، واستخدام أنواع من الشباك المحرمة دوليا والتي تسمح لها بصيد الأسماك الصغيرة الحديثة الولادة قبل أن يكتمل نموها، أو يتاح لها أن تتوالد، ويعض هذه السفن تتسلل في الظلام داخل المياه الإقليمية، واستمرت هذه العملية من القرصنة المنظمة لسنوات طويلة، ولم تتنبه لهذه الجريمة التي ترتكبها هذه السفن في حق الثروة السمكية التي تمثل أكثر من 30% من الدخل القومي لأقاليم كندا

البحرية أو الأطلنطية، وكان على الحكومة الفيدرالية التي تقع عليها مسؤلية تحديد سياسة الصيد والمصايد أن تبحث عن علاج حاسم لمواجهة هذه المشكلة، وصدر قرار بتحديد كميات السمك المسموح بها للسفن الكندية من الأسماك الأرضية.

وحاولت كندا التفاوض مع الدول الأوربية بشرح حقيقة الكارثة التي تهدد مصايد كندا، وتنذر بالقضاء على واحدة من أهم الثروات لكن المفاوضات لم تسفر عن أية نتائج إيجابية وفي شهر يونيو عام ١٩٩٢، صدر اول قانون في كندا يمنع الصيد في عدد من المصايد، ثم صدر قانونان آخران في عامي 1993 و 1994 بتحريم الصيد في عدة شهور من السنة ، وقد أسفرت هذه القوانين عن اغلاق 75 مصنعا لتعليب وتجميد الأسماك، وتحول ما يقرب من اربعين الف عامل إلى الوقوف في صفوف البطالة.

ولجات كندا إلى كافة الطرق الدبلوماسية في محاولة منها لحل هذه المشكلة بالتفاوض مع حلفائها الأوربيين، وعندما فشلت لجأت إلى الأمم المتحدة، واعلنت امام ممثلي دول العالم أن سفن اوربا تسرق وتستنزف ثروتها السمكية، وقد اضطرت مطالبة المنظمة العالمية اتخاذ قرار يمنع دول أوربا من استخدام شباك غير قانونى، واحترام الاتفاقيات الدولية التي أقرتها منظمة صيادي شمال غرب أوروبا، وكما فشلت الأمم المتحدة في حل الحروب الأهلية في البوسنة والصومال وراواندا فشلت أيضا في ازمة السمك الكندي وكان على حكومة أوتاوا، وتحت ضغوط من الرأي العام من الصيادين الضحايا أن تبحث عن حل لهذه الكارثة القومية وتتصرف بمفردها.

عقد اجتماع في هاليفاكس - عاصمة إقليم نوفا سكوشيا الذي يستخرج من مياهه سنويا 40% حصيلة العالم من الأسماك القشرية مثل الجمبري والكابوريا بالإضافة إلى اسماك السلمون والتونة، وخلال الاجتماع الذي تم اعلنت حكومة أوتاوا الحرب على القراصنة من لصوص السمك الأوربيين، وتقدمت إلى مجلس العموم بقانون يسمح لقواتها البحرية بالقبض على أى سفينة خارج المياه الإقليمية، وأعلن وزير المصايد بأنه لم يعد أمامنا سوى أن نحمي البقية الباقية من احتياطي السمك، وإلا فإن اسماكنا سوف تختفي إلى الأبد وأقر مجلس العموم القانون الجديد بعد ايام، واثار القانون زوبعة سياسية في دول أوربا، احتجاجا على قرار الحكومة الكندية، وقد تبين من الدراسات التي قامت هناك، أن القرصنة وسرقة السفن الأجنبية للأسماك ليست هي السبب الوحيد للكارثة التي أصابت أسماك الأطلنطي الكندية.

فقد كشف علماء التغذية أن هناك فيروسات تصيب الأسماك، لم تكن معروفة من قبل تنتقل إليها - في الغالب - من المياه الملوثة في بعض المناطق من سفن الصيد التي تلقى بمخلفاتها، مما يقتضي مراقبة شديدة لهذه السفن.

رابعا: المضايق البحرية : **Straits**

يمثل المضيق قطاعا ضيقا من المياه يربط منطقتين بحريتين مختلفتين . فقد يربط بحر بأخر، أو بحر بخليج أو خليج بمحيط ، أو محيط بمحيط ، أو محيط ببحر. وقد زادت الأهمية الاستراتيجية للمضايق مع زيادة حركة السفن العابرة خلاله إلى الأقاليم الجغرافية المتباينة، فالمضايق تلعب دور حلقة الوصل بين المناطق البحرية.

ويقترب اليابس على جانبي المضيق بصورة ملحوظة، وقد لا يزيد عرض المضيق عن عشرات الأمتار في بعض الأحيان، وتتجسد أهمية المضايق لكونها نقطة عقدية لطرق الملاحة البحرية تتجمع عندها طرق الملاحة وتتفرق، ومن ثم كانت دائما نطاقا للصراع ومطمعا للتحكم من قبل الدول الكبرى فالسيطرة على المضيق تعنى غلق المعبر البحري والتحكم في طرق الملاحة.

وعرفت قيمة المضايق منذ القدم. فقد سيطر الفينيقيون والرومان على مضيق جبل طارق، ليس لكونه بوابة العبور من المتوسط (بحر الروم) إلى الأطلسي (بحر الظلمات في الأزمنة القديمة فحسب)، بل لأنه نقطة وصل سهلة بين أوروبا وأفريقيا فالمسافة بين صخرة جبل طارق والساحل المراكشى عند رأسي سبته لا يتعدى ١٢ كيلو مترا فقط.

وتفاوت قيمة المضايق وفقا لأهمية المناطق المطلة على البحار التي يربطها المضيق، وفقا لحركة التجارة بين أرجاء موانى هذه البحار والبحار المجاورة، وقد يساعد وجود مضيق بحري على إبراز أهمية بعض الجزر القريبة منه. أو قد يؤدي إلى ازدهار دول مطلة عليه، أو مدن قريبة أو مشرفة عليه قد تستخدم كمحطات تزويد للوقود والمؤونة للسفن Coaling Station. فموانئ جبل طارق، وعدن، و كولمبو، وسنغافورة موانى ذاع صيتها لموقعها بالقرب أو إشرافها على أحد المضايق البحرية الهامة.

ومن دراسية خريطة الملاحة العالمية، يلاحظ أن عددا كبيرا من المضايق تشرف على الملاحة بين أرجاء العالم منها 15 مضيق على جانبي

المحيط الهادي لتسهل حركة الملاحة بين الجزر واليابس الأسيوي أو الامريكي الشمالي. وسبعة مضايق بالمحيط الهندي الشمالي، وسبعة بالبحر المتوسط والبحر الأسود. وأربعة بين جزر المحيط القطبي الشمالي، وخاصة إلى الشمال من كندا.

وتتفاوت شهرة المضايق الاستراتيجية وأهميتها وفقا للقيمة الاقتصادية وحركة التجارة بين أرجاء العالم، وأهم المضايق:

1- مضايق البحر المتوسط

*** جبل طارق الذي يصل البحر المتوسط المحيط الأطلسي، وهو من أشهر المضايق**

*** مضيق مسينا بين إيطاليا وجزيرة صقلية**

*** و مضيق كيثرا باليونان ، بين جزيرة كيثرا واليونان.**

*** و مضيق اوترانتو في الأدرياتيك**

*** مضيق كارباثوس جنوب تركيا بين جزيرة رودس وتركيا**

*** مضيق الدردنيل ومضيق البسفور بين البحرين الأسود والمتوسط**

٢- مضايق البحر الأحمر

*** باب المندب ويربط بحر العرب والبحر الأحمر.**

*** تيران ويربط خليج العقبة بالبحر الأحمر**

3 - مضايق المحيط الهندي

*** مضيق هرمز و بربط الخليج العربي بالبحر العربي .**

*** مضيق زنزبار بين جزيرة زنزبار والساحل الأفريقي**

*** مضيق بالك بين سريلانكا والهند.**
*** مضيق سوندا بين جزيرتى سومطرة وجاوة .**
*** لومبو كس وسومبا بين الجزر الأندونيسية.**
*** مضيق ملقا بين جزيرة سومطرة وشبه جزيرة الملايو**

4- مضايق المحيط الهادى:

على الجانب الأسيوي

*** مضيق بالا باك بين الفلبين وإمارة صباح.**
*** مضيق ميندناو في جنوب الفلبين**
*** مضيق لوزون بين الفلبين وتايبية "فرموزا"**
*** مضيق هاينان بين جزيرة هاينان والصين في بحر الصين الجنوبى. * مضيق فرموزا بين جزيرة تايبية والصين.**
*** مضيق سوانوز، وتكوشيما بين هنشو وشيكوكو في اليابان .**
*** مضيق تسوجاتو بين هوكايرو وهنشو**
*** مضيق بيرنج بين المحيط المتجمد الشمالي والهادى**

وعلى الجانب الأمريكى

*** مضيق ماجلان بين جزيرة تيراديلفويجو وشيلى**
*** مضيفا كوين شارلوت، وچورچيا بين جزيرتى فان كوفر و كوينى شارلوت والساحل الأمريكي الغربي**

وحرية المرور عبر هذه المضايق مكفولة لكافة دول العالم، وذلك من خلال الاتفاقات والمعاهدات الدولية حتى، وإن كانت بعض هذه المضايق يقع

ضمن المياه الإقليمية لبعض الدول مثل: مضيق تيران في مصر، ومضايق الدردنيل والبوسفور في تركيا.

وتختلف أشكال السفن العابرة وأنواعها عبر هذه المضايق، ويمكن تمييز أنواع محددة وفقا لأقاليم الإنتاج. فمضيق هرمز يعد بلا منازع مضيق النفط. ومضايق اليابان تعد مضايق الحاويات Containers والدردنيل والبسفور يعد معبر روسيا الرئيسي، ويتسم بغزارة حركة القطع البحرية الروسية.

خامسا: مضيق هرمز "دراسة حالة"

لمـــــا كانت المضايق البحرية تشكل نقاط تحكم في الملاحة البحرية فانها احتلت مكانة وأهمية استراتيجية مرموقـــة مما جعلها نقاط صراع وتنافس سياسي بين القوى البحريـــــة، وهذه الاهمية جعلتها ميداناً لاهتمامات الجغرافية السياسية التي تعني بدراسة التفاعل بين المكان الجغرافي والواقع السياسي، وهذا التفاعل يبرز بشكل واضح في هذه المواقع البحرية المهمة.

ومضيق هرمز من ابرز هذه المضايق البحرية حيث كان له أثراً مهماً منذ العصور القديمة ولا يزال الى وقتنا الحاضر، فمنذ القدم استخدمه الانسان في الانتقال من الساحل العربي الى الساحل الإيراني والعكس، فضلاعن انه استخدم في حركة التجارة بين الحضارات التي قامت في المناطق المحيطة في الخليج العربي كبلاد الرافدين وجنوب الجزيرة، وبرز دوره اكثر ممرا للتجارة بين الشرق والغرب أذ كانت السفن التجارية تعبره الى الخليج ومنه الى شط العرب فنهر الفرات لتقترب من ساحل البحر المتوسط حيث يتم نقل التجارة بالقوافل الى الساحل ومنه الى اوربا، وبعد فترة الركود، أبان السيطرة البرتغالية على الخليج العربي عام 1600، استأنف المضيق والخليج العربي دورهما التجاري وذلك في فترة السيطرة البريطانية عام 1820, الى أن افتتحت قناة السويس عام 1869 التي حدت من اهمية الخليج العربي التجارية. ومع اكتشاف النفط في المنطقة وازدياد كميات انتاجه زادت أهمية المضيق بشكل كبير، فعلى سبيل المثال في عام 2011بلغت صادرات النفط الخام من خلال المضيق 17 مليون برميل يوميا وهو مايعادل 35% من حجم التجارة النفطية و 20% من حجم التجارة النفطية في العالم، ونظراً لهذه الاهمية فإن المضيق كان عرضة للتهديد، وقد تعرض بالفعل ابان

الحرب العراقية الايرانية، ومن ابرز صور التهديد التي يمكن ان يواجهها المضيق التلغيم والهجوم العسكري، ولتحاشي اثار مثل هذه التهديدات يجب على الدول التي تعتمد على المضيق في صادراتها وارداتها ان تحرص على التوسع في انشاء انابيب النفط وفي تهيئة موانئها على خليج عمان والبحر الاحمر تحســـباً لاي طارئ.

ومضيق هرمز أحد المضايق المهمة في عالم اليوم، حيث يقع في منطقة الخليج العربي ذات الاهمية التاريخية والسياسية فضلاً عن ثقلها النفطي، وقد تصاعد الاهتمام بهذا المضيق والملاحة عبره إبان الحرب العراقية-الايرانية التي استمرت ثمان سنوات 1980-1988م، حيث صدرت بعض التهديدات الايرانية بأغلاقه امام الملاحة.

و صدرت في المقابل بعض التصريحات والقرارات الدولية التي تحذر من اغلاقه، وكذا صور التهديد للملاحة عبره ومصادر ذلك والخيارات الممكنة امام دول المنطقة في حال تنفيذ مثل هذه التهديدات .

المبحث الاول

الموقع الجغرافي لمضيق هرمز

تمهيد

تأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة المقومات التي تضع الخصائص التي تؤثر في الوحدة السياسية او الاقليم، ومن ثم يكون للموقع الجغرافي أثر مهم في تقدير وزن الوحدة السياسية قياساً بكيانها الذاتي من ناحية وقياساً للوحدات السياسية الاخرى من ناحية ثانية.

إن الموقـــــع الجغرافي لمضيق هرمز يمتلك اهميـــة فاعلة عبر مسار التأريخ في حسابات القوى الدوليـــــــة المتنافســـــة او حسابات القوى الاقليمية، إذ يـــعد مضيق هرمـــــز الاستراتيجي احـــد اهـــــــــم الممرات الرئيسة لتجارة النفط العالمية من اكبر منطقة احتياطي للنفط في العالم، ويكتسب مضيق هرمز اهميته لكونه يعد بمنزلة عنق الزجاجة في مدخل الخليج الواصل بين مياه الخليج العربي شبه المغلقة والبحار الكبرى على المحيط الهندي.

و دراسة الموقع الجغرافي على النحو الآتي:

<u>أولا- الموقع الفلكي-:</u>

ونعني به موقع المكان إلى أقواس الطول ودوائر العرض وبعبارة اخرى موقعه إلى أقواس الطول شرق أو غرب جرينتش ودوائر ألعرض, شمال أو جنوب الدائرة ألاستوائية.

وتكمن أهمية الموقع الفلكي في التأثير على تباين الصفات المناخية من مكان لآخر على سطح الارض، الامر الذي يؤثر بدوره على النشاط البشري لسكان المكان، فكلما كانت دوائر العرض متعددة ادى ذلك الى تنوع الظروف المناخية ومن ثم اعطى فرصة لذلك المكان من التكامل المناخي بين اجزائها.

أما أقواس الطول فلا تعطي دلالات جغرافية ذات قيمة سوى تحديد الزمن بالدرجة الأساس. ويقع مضيق هرمز بين دائرتي عرض (36 25 ْ- َ 11 27 ْ) شمالاً، وقوسي طول (53 55 ْ- َ 18 57 ْ) شرقاً، وينحصر بين خطين احدهما يميزه من الخليج العربي ويمتد من رأس الشيخ مسعود في شبه جزيرة مسندم العمانية الى الغرب من جزيرة هنجام الايرانية مروراً بجزيرة قشم حتى الساحل الإيراني لمسافة (28 ميلاً بحرياً)، والخط الاخر يميزه من

خليج عمان ويمتد من رأس دبا على ساحل الامارات الى دماجة على الساحل الايراني لمسافة (52 ميلاً بحرياً)، اذ يشكل الحدود الشمالية لخليج عمان او المدخل الجنوبي للمضيق من المياه الدولية، آذ بحكم موقعه المداري فإن ظروفه المناخية تجعله صالحاً للملاحة طول العام، حيث للعوامل المناخية اثرها في ان يكون مضيق هرمز ممراً مائياً عالمياً لنقل السلع التجارية من الشرق الى الغرب.

<u>ثانياً: موقع الجوار-:</u>

يطلق عليه احياناً بما يسمى الموقع النسبي (Relative Location) وهو الموقع الذي يخص الاماكن المتجاورة، ويُعنى بالاثر الذي يتركه الموقع الجغرافي على العلاقات بين تلك الاماكن، ويقصد به ايضاً موقع مكان ما قياسا لمحيطه السياسي، ويبين عدد الدول التي تتجاور وتتشارك بالحدود السياسية التي تفصل بينها، وما يتركه ذلك الموقع من اثر في علاقاتها الدولية التي تربطها بالدول المجاورة لها، ومجاورة الدول بعضها بعضا يؤثر في علاقاتها وقت السلم والحرب على حد سواء، و يبرز التأثير الجيوبولتيكي لموقع الجوار في العلاقات الدولية اذا كان هناك تباين بين المكان وجواره من حيث القوة، الذي قد يؤدي الى ان يضطر ذلك المكان الى الخضوع للمكان الاقوى او انه يصبح عرضة لاطماعه.

يربط مضيق هرمز الخليج العربي، وهو بحر شبه مغلق بخليج عمان وهو بحر مفتوح، والخليج العربي عبارة عن لسان بحري للمحيط الهندي يمتد بين شبه الجزيرة العربية وايران، ومن الناحية الجغرافية يحد المضيق في الخليج العربي، قطران من بين الاقطار الثمانية المطلة على الخليج العربي والتي تطل بصورة مباشرة على مضيق هرمز.

أما الأقطار الست الباقية فمتاخمة له بشكل او بآخر، وتتباين هذه الاقطار المتاخمة، من حيث المساحة.

ويحد مضيق هرمز ايران من الشمال والشمال الغربي ومن الجنوب سلطنة عمان، وتتألف شواطئه الشمالية من الجزء الشرقي لجزيرة قشم وجزيرة لاراك وجزيرة هنجام وتتألف شواطئه الجنوبية من الساحلين الغربي والشمالي لشبه جزيرة موزندام الواقعة في اقصى الشمال من الاراضي العمانية.

ان الذي يميز ايران من عمان وأقطار المنطقة الأخرى خاصيتان إضافيتان، وهما، إن ايران هي القطر الوحيد الذي تمتد سواحله على طول الجانب الشرقي من الخليج العربي، وفي الوقت نفسه تتاخم روسيا.

وخلاصة القول ان مضيق هرمز تجاوره دولتان هما ايران وهي الدولة الوحيدة غير العربية التي تطل على الخليج العربي ومضيق هرمز، وعمان وهما القطران الساحليان الوحيدان اللذان تحاذي سواحلهما البحر العربي والخليج العربي.

****مضيق هرمز.. وحقائقه الجغرافية والاستراتيجية**

يبلغ عرض مضيق هرمز حوالي(55) كم,أما عند أضيق نقطة فيه فيبلغ عرضه نحو(34)كم وتنبع أهميته الاستراتيجية من كونه معبراً لنحو 35_40% من النفط المنقول بحراً على مستوى العالم ,حيث تعبره يومياً

مابين 20_30 ناقلة تحمل ما يصل 18 مليون برميل من النفط, ويمر من المضيق نحو 90%من النفط السعودي و98%من النفط العراقي و99% من النفط الاماراتي و100% من النفط الكويتي والقطري,وتعتمد اليابان على المضيق في وصول 85% من حاجاتها من النفط,وكذلك تعتمد كل من كوريا الجنوبية والهند والصين على المضيق في وصول اكثرمن 70% من حاجاتها من النفط,بينما تعتمد عليه الولايات المتحدة في وصول 18%من حاجاتها النفطية.

يعد مضيق هرمز واحداً من الأحد عشر مضيقاً في العالم، ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي لها علاقة بمصالح دول العالم اجمع وذلك لكونه ممراً للسفن المحملة بالبضائع ومصادر الثروة والتكنولوجيا والمعدات الحديثة، اذ يشكل مرور النفط من المضيق جوهر هذه الاهمية الاقتصادية، حيث يعتمد معظم اقتصاد العالم الحر على الثروة بالنفط والذي يعد هذا الممر الحيوي بوابته الى العالم الخارجي وهو منفذ النفط وشريان الحياة للعالم الصناعي بوجه خاص، لذا يعرف خبراء الطاقة وشركات الملاحة مضيق هرمز بأنه "العنق الرئيسة للعالم". وقد حظي هذا المضيق باهتمام المختصين، فأصبح يشار اليه بـ(المضيق الستراتيجي) و (صمام الامان الدولي) و(الممر الدولي للنفط) و (شريان الطاقة).

ولاهمية المضيق الستراتيجية لأمن المنطقة وللاقتصاد العالمي كانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي اعلنت استعدادها للتدخل العسكري للحفاظ على سلامة الملاحة عبر مضيق هرمز، وجاء هذا الاعلان عام 1982 اثر الحرب العراقية الايرانية عندما انشأت الولايات المتحدة قوات التدخل السريع التي وصل عددها الى (200) الف رجل مزودين بأحدث

الاجهـزة والمعـدات ووسـائل الحـرب العصـرية تـرافقهم حـاملات الطـائرات والغواصات المزودة بالصواريخ ورابطت هذه القوة في الخليج العربـي وبحر العرب.

فضلاً عن ذلك فقد برزت أهمية الموقع الستراتيجي للمضيق بوصفه الممر الوحيـد لـبعض دول الخلـيج كونـه يـؤدي الـى ثمـاني دول هـي، السـعودية، والكويت والعراق ودولـة الامارات العربية المتحدة، وقطر والبحرين، وايران، وعمان، لذلك يعد المنفذ الوحيد للدول المطلـة عليـه باستثناء السـعودية التـي لديها موانئ على البحر الاحمر، وعمان التي تقع موانئها الرئيسة على خليج عمان، ودولـة الامارات التي أقامت مؤخراً ميناء خور فكان كمخرج بديل.

يتضح مما تقدم أهمية موقع مضيق هرمز الجغرافي من كونـه همـزة وصل تحكم في مدخل الخليج، حيث يشكل اهميـة كبرى للملاحـة الدوليـة حيث يعد الممر البحري الوحيد بين الخليج العربي وبحار العالم، لذلك يعد حلقة الوصل بين القارات الثلاث اسيا وافريقيـا واوربـا، ثم أن موقعـه يشكل منطقـة فصل بين منطقتين متباينتين لغوياً ومذهبياً، جزيرة العرب والاقليم الايراني، ثم انـه بحكم موقعه المداري، تجعل منه ظروفه المناخية مضيقا صالحاً للملاحة طول العام، لذلك اكسبه موقعه الجغرافي اهمية سوقية عالمية كبيرة.

المبحث الثاني

التواجد الامريكي في الخليج العربي

***الاستراتيجيات الامريكية والغربية**

إن اعتمـاد الولايـات المتحـدة الامريكيـة علـى نفط الخلـيج العربـي ومـروره عبر مضيق هرمز الى الاسواق العالميـة عبـر رأس الرجـاء الصـالح ومضيق ملقا والمضائق الاند ونيسة يجعل القوة البحرية الروسية المتواجدة فـي هذه

المناطق الشاسعة تهدد الولايات المتحدة الامريكية، ومضيق هرمز هو أكثر هذه المناطق صلاحية لهذا التهديد، ويشير الادميرال زموت (يجب ان يمر النفط المصدر من الخليج العربي عبر مضيق هرمز).

إن الخليج العربي نفسه ضحلاً وان المضيق بصورة عامة ضيق، وعليه فإن مجال المناورة للناقلات الكبيرة محدودة، وهذا يعني بأنه من السهل ان تلغم أو تسد تلك الممرات تلك وبإغراق عدد من الناقلات العملاقة في مواقع حساسة يمكن ان يعيق الى حد كبير مرور الشاحنات من الخليج لفترة طويلة من الزمن، وهذا يجعل مضيق هرمز من الناحية الاقتصادية ليس ممراً دولياً عاماً فحسب, بل استراتيجياً لكونه صمام امان دولي، وهو واحد من المواقع في العالم والتي يمكن استخدامها من قبل الدول الاخرى، والمنظمات غير الرسمية لتهديد الولايات المتحدة الامريكية والاضرار بمصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

ولن تكون الولايات المتحدة راغبة في اللجوء الى القوة عند فرض حظر نفط عربي في المستقبل اذ سيكون لذلك نتائج سلبية، حيث ان العمليات العسكرية ستعرض أمن الشحنات النفطية الى الخطر، فضلاً عن الاعتبارات القانونية والسياسية الدولية، ومن الممكن ان يؤدي التدخل العسكري الى توقف نقل النفط عبر الخليج العربي ومضيق هرمز، لذلك حقول النفط العربية ستكون هدفاً للتدخل العسكري الامريكي اكثر مما هي الحال مع حقول النفط الايرانية، وايران تعد أي تدخل عسكري اجنبي عدواني في الخليج بأنه ذريعة للحرب وستقوم بزرع المضيق بالألغام.

ولم يقتصر التهديد الامريكي لمضيق هرمز على اطلاق التهديدات وصيحات التحذير باحتمال تعرض الناقلات المارة في هذا الممر الحيوي

لهجوم تخريبي بل شمل إيضا ألاختراق العسكري الأمريكي بصورة مستمرة في منطقة الخليج العربي,وهذا يمثل بحد ذاته تهديداً خطيراً للأمن في مضيق هرمز وعموم المنطقة لأنه يعد خرقاً للأمن القومي العربي.

فللولايات المتحدة مصالح عدة في الخليج العربي تسعى لتحقيقها وهي:

1. الحصول على النفط بأسعار مستقرة ومناسبة.
2. الوصول الحر الى اسواق دول الخليج العربي.
3. تشجيع الاصلاحات السياسية والاقتصادية وحقوق الانسان في دول مجلس التعاون الخليجي.
4. الحيلولة دون بروز أية قوة اقليمية تهدد الوجود والمصالح الامريكية في الخليج العربي.
5. ديمومة استقرار المنطقة، الذي يؤدي الى ضمان امن اسرائيل، لذلك فالولايات المتحدة تعد الخليج العربي جزءاً من الأمن القومي الأمريكي وينبغي صيانته للحفاظ على مكانتها.

-القواعد الأمريكية في الخليج العربي:

تشهد منطقة الخليج العربي الكثير من التحديات الامنية والجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ابرز هذه التحديات الوجود العسكري الاجنبي، وتحديداً الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي، حيث يشكل الوجود الامريكي في الخليج العربي مصدر قلق وتهديد حقيقي لمنطقة الخليج العربي وايران، خصوصاً ان الدول محاذية لايران، لذا إن أي تحرك عسكري أمريكي لضرب المنشآت النووية الإيرانية سيتم عبر القواعد الأمريكية المنتشرة في المحيط الاقليمي لإيران و منها القواعد المنتشرة في الخليج العربي.

تضح مما تقدم، أن الهيمنة الامريكية على الخليج العربي سياسياً وعسكرياً، وانتاجها لسياسة الاحتواء المزدوج تجاه ايران والعراق وتلويحها المستمر باستخدام القوة العسكرية، واستخدامها الفعلي اذا ما لزم الامر، يشكل عاملاً مضافاً لأتباع إيران سياسة متوازنة على الاقل لتجنب العقاب على يد الولايات المتحدة، ان لم يكن ضمان مصالحها، فضلاً عن حجم الوجود الامريكي في مياه الخليج والمزودة بمختلف الاسلحة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة التي تعد بمثابة خطر حقيقي على المنطقة، ولاسيما ان الولايات المتحدة تلوح باستخدام القوة ضد ايران وتهددها بضربة استباقية لاجبارها على التخلي عن مشروعها النووي .

***اشكال التهديد الممكنة وصوره:**

ان استبعاد إغلاق المضيق بحاجز صناعي لا يعني ان الملاحة فيه لم ولن تتعرض للتهديد والاعاقة بشكل او بآخر، حيث ان سفناً تعرضت للهجوم وهي تعبر المضيق، ويمكن ان يتعرض غيرها للتهديد نفسه او غيره، ويجمع هذه التهديدات انها مؤقتة وتعتمد على وسائل تستهدف السفن ذاتها.

-ابرز اشكال وصور التهديدات الممكنة مايأتي:

أ- التلغيم بوساطة الألغام-:

يمكن القول ان بث الالغام البحرية في المسطحات المائية من اكثر الوسائل خطورة واسهلها في الممارسة، وذلك بسبب استمرار اثر الالغام مدة طويلة تصل الى خمسة عشر عاماً الى جانب تأثيرها الخطير على كل من السفن والغواصات، فضلاً عن ذلك سهولة زراعتها وسرعة ذلك، إذ يمكن تغطية جميع المضيق بالالغام بوساطة بعض السفن الحربية الحديثة خلال ساعات معدودة وبطريقة سرية وبتكلفة محدودة، وقد قامت ايران خلال حربها مع

العراق بتلغيم اجزاء من الخليج العربي والمضيق مما عرض بعض الناقلات للضرر وجعل شركات التأمين ترفع اسعارها وكذلك جعل بعض الدول الغربية ترسل كاسحات الغام للمنطقة، حيث تمتلك ايران المخزون الكافي والوسائل لزرع الالغام في المضيق، والمتغير الرئيس ليس عدد الالغام الذي تمتلكه ايران، فهذه الالغام رخيصة الثمن نسبياً، بل عدد الالغام التي يمكن نشرها قبل ان يكتشف العالم ذلك، فالتوقعات المبنية على تجارب سابقة تشير الى ان الولايات المتحدة قد تحتاج الى اكثر من شهر لاعادة فتح المضيق، اذا سمح لايران بزرع كمية، ولو قليلة من الالغام.

ب-الهجوم العسكري-:

قد تتعرض الملاحة في المضيق لهجوم عسكري أرضي أو بحري أو جوي، وتزداد احتمالية ذلك في أوقات الحرب وان كانت ممكنة الحدوث في وقت السلم، وقد حصل شيء من ذلك عندما قامت ايران بمهاجمة بعض السفن في المضيق في أثناء حربها مع العراق، ومما يساعد على مثل هذا الهجوم انتشار الجزر في المضيق إذ يسهل مهاجمة السفن العابرة من خلال هذه الجزر، ونظراً لامكانية مثل هذا الهجوم فقد استنكرت بعض الدول من داخل المنطقة وخارجها آنذاك قيام إيران بنصب بعض الصواريخ الصينية الصنع على مقربة من المضيق في جزيرة ابو موسى.

وهذا النوع من التهديد يمكن ان يتم عن طريق الدول المحيطة بالمضيق في حال حدوث صراع اقليمي او عن طريق قوى دولية وخاصة الولايات المتحدة التي اصبح لها تواجدها في مياه الخليج منذ ازمة الخليج عام 1990م، حيث تجوب اساطيلها هذه المياه تحت مظلة الشرعية الدولية وباسم تطبيق القرارات الدولية، فضلاً عن ذلك يمكن ان يتم الهجوم عن

طريق مجموعات مسلحة في المنطقة، اذ وقع في عام 1976 هجوم بالقنابل لناقلات كانت تعبر المضيق قامت به مجموعة مسلحة لها علاقة بجبهة تحرير عمان والخليج العربي الاشتراكية الثورية.

وهذه تدلنا على انه يمكن ان تستهدف بعض السفن العابرة وخاصة الغربية وبالذات الامريكية، وذلك مع تنامي شعور العداء ضد امريكا في المنطقة.

جـ- التهديد عن طريق دول المنطقة المحيطة:

ان استقراء تاريخ المنطقة وواقعها المعاصر يشير الى ان اهم مواطن اثارة الصراع في المنطقة هي:

1. التباين والخلافات بين الجانبين العربي والايراني، بناءً على ما بينهما من تباين فكري وسياسي، فاذا انضم الى هذا بعض المشكلات بين الجانبين، كمشكلة الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى مع الامارات العربية المتحدة، فإنه تظهر لنا مواطن التهديد لأمن المضيق والملاحة فيه، وقد تكون مشكلة الجزر الثلاث من أكثر المشكلات قبولاً للتفاعل ومن ثم لتهديد أمن المنطقة، وهذه هي السياسة التي ستثبت السنوات القادمة مدى جديتها وقدرتها على جمع الطرفين العربي والايراني على ما فيه مصلحة المنطقة.
2. الخلافات بين بعض الدول العربية الخليجية: من ابرز الخلافات كانت بين العراق وبقية الدول العربية الخليجية الاخرى والذي بلغ قمته في حرب الخليج الثانية وما اعقبه من احداث مازالت أثارها قائمة حتى اليوم، فضلاً عن ذلك هناك خلافات بدرجة اقل بين دول خليجية اخرى قد تؤثر في استقرار الخليج العربي والملاحة عبره، خاصة اذا ما أذكت فتيلها واستغلتها دول معادية لكل تقارب بين دول المنطقة

وذلك لتحقيق مصالحها على حساب مصلحة المنطقة، لذلك فإن التوجه القائم اليوم داخل المنطقة وبالذات دول مجلس التعاون في حل المشكلات بالطرق السلمية، هو الطريق الامثل لتجنيب المنطقة التهديدات.

المبحث الثالث

الخيارات امام دول المنطقة في حال أعاقة الملاحة في المضيق

كثيراً ما يتبادر الى الاذهان ما الخيارات المتوفرة لدى الدول المستفيدة من استخدام مضيق هرمز في حال تعرض الملاحة عبره لاي من اشكال التهديد والاعاقة.

في الحقيقة هناك عدة خيارات اهمها-:

اولاً- الاعتماد على الانابيب لتصدير النفط

لقد انشئت في المنطقة منذ الخميسنات عدة خطوط كان في مقدمتها تلك التي تصل كلاً من شمال العراق وشرق السعودية بساحل البحر المتوسط وخط الانابيب السعودي بترولاين الذي يصل شرق السعودية بالبحر الاحمر، وفي أثناء تهديد الملاحة في المضيق زمن الحرب العراقية الايرانية طرحت عدة مشاريع خطوط انابيب اخرى أهمها-:

1. خط انابيب: يربط مناطق انتاج النفط بدول مجلس التعاون الخليجي بساحل البحر الأحمر، وهذا الخط يخدم دول مجلس التعاون الخليجي في تجنب جزء من صادراتها النفطية المخاطر في أثناء عبورها مضيق هرمز، لكن اعترض هذا المشروع انه باهظ التكاليف الى جانب ان طريق البحر الاحمر بطرفيه مضيق باب المندب، قناة السويس هو عرضه للتهديد أيضا وخاصة أذا كان تهديد مضيق

هرمز من قبل قوة دولية، فضلاً عن ذلك أن ساحل البحر الاحمر ابعد عن الاسواق في جنوب شرق اسيا، ومع هذا يبقى الخيار قائماً امام الدول.

2. خط انابيب: يربط دول مجلس التعاون بخليج عمان والبحر العربي، و قدم المشروع من قبل عمان الى دول مجلس التعاون حينما هددت إيران بإغلاق المضيق، وهذا الخيار الى جانب انه يُبعد صادرات النفط عن خطر التهديدات في المضيق فهو اقل كلفة من الخط الى البحر الاحمر ونقاط مصبه اقرب الى الاسواق في اليابان وجنوب شرق اسيا، فهو خيار يحمل كثيراً من مقومات النجاح. فضلاً عن ذلك فإنه في ضوء التهديدات الايرانية عكفت دول الخليج العربي على دراسة مشروع لبناء خطوط انابيب تتفادى مضيق هرمز، والتهديدات الايرانية المحتملة بزعزعة الملاحة وشحنات النفط العالمية، حيث سينقل خطا الانابيب، حال بنائها نحو 6.5 مليون برميل في اليوم، أي ما يوازي 40% من شحنات النفط اليومية عبر مضيق هرمز، فيما تخضع خطط خط الانابيب الثاني الاكبر للمناقشة وقد يستغرق بناؤه نحو عقد، وسينقل الخط الاصغر الذي سيمتد على مدى 224 ميلاً، النفط من حقل "حبشان" النفطي في دولة الامارات العربية الى الفجيرة التي تقع خارج مضيق عمان، وتعتزم شركة ابو ظبي للاستثمارات النفطية الدولية بناء الخط الذي سينقل 1.5 مليون برميل من النفط الخام يومياً، أي حوالي 55% من انتاج الامارات من النفط.وسينقل خط الانابيب الثاني، الذي سيطلق عليه "خط انابيب عبر الخليج" نحو (5) ملايين برميل نفط في اليوم من

محطات خليجية مختلفة الى مخرج تصدير ربما يقام في عمان، فضلاً الى ذلك فإن هناك خطوطا محتملة لسير خط الانابيب، الذي قد يمتد حتى العراق، ويمر عبر الكويت والسعودية ودولة الامارات العربية المتحدة الى العاصمة العمانية مسقط، على البحر العربي ونهاية الخط في اليمن او الفجيرة.

فضلا الى ذلك هناك عدة بدائل طرحت في حال تمّ إغلاق مضيق هرمز:

-الطرح السعودي: حيث طرح رئيس مجلس إدارة الصادرات السعودية بديلا قد يغني عن الاعتماد على مضيق هرمز يتمثل في: مدّ خطوط أنابيب من رأس تنورة في المنطقة الشرقية في صلالة في سلطنة عمان، وعبرها يتمّ ضخّ نحو 4 ملايين برميل نفط، وتوجّه عن طريق البحر العربي، وقد ترتبط الكويت والبحرين وقطر بخطوط الأنابيب هذه ممّا سيقلل من أهمية مضيق هرمز والكف عن التهديد بإغلاقه.

-الإمارات العربية المتحدة استطاعت فعليًا مدّ خط أنابيب تضخّ عبره نفطها ممّا يجنّبها الاعتماد على مضيق هرمز في تصدير نفطها، وقد بوشر العمل به في مطلع هذا العام 2012م.

-رئيس مركز الدراسات للشرق الأوسط طرح بأنه لا بد لدول الخليج والمنتجة للنفط المطلة على مضيق هرمز أن تبحث عن منافذ أخرى تجنّبها الاعتماد على مضيق هرمز، وقد يكون الحلّ في فتح خطوط أنابيب عبر اليمن وعمان حتى لا يظلّ العالم يعيش معضلة تتمثل في هاجس إغلاق المضيق وما ينتج عن ذلك من كوارث اقتصادية تعمّ العالم العربي والخليجي وكلّ العالم تقريبًا، كما تفعل السعودية والتي لديها خطيْ أنابيب (شرق وغرب) يربطان المنطقة الشرقية بمدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر بطول

(1200 كلم)، وقد خُصّص أحدهما لنقل الزيت الخام، والآخر لنقل الغاز المسال، وتمّت توسعة هذيْن الخطّيْن عام 1992م بعد حرب تحرير الكويت لتبلغ الطاقة الاستيعابية لهما نحو 4.5 ملايين برميل نفط يوميًا، وإما بواسطة خطوط التابلاين (1664) التي تربط المنطقة الشرقية من المملكة بساحل البحر الأبيض المتوسط في مدينة صيدا- لبنان مرورًا بالأراضي السورية.

وهناك بدائل مطروحة أخرى غير مضيق هرمز ومنها:

-*شق قناة مائية على غرار قناة السويس تربط بين الخليج العربي وخليج عمان، وتقوم عند أقرب نقطة بين الخليجين، أي في أقصى شمال شرق الأراضي العمانية بين شبه الجزيرة العمانية الممتدّة في مضيق هرمز وبين خط عرض 26 شمالا وخط طول 56 شرقًا، وتؤمّن هذه القناة دخلاً ماليًا مذهلا لسلطنة عمان والدول الخليجية المساهمة في إنشائها.

-*بدائل استراتيجية عبر اليمن: مدّ خط أنابيب من حقول النفط السعودية إلى ميناء الملا في محافظة حضرموت، ويمتد بمسافة تتراوح بين 350 و400 كلم، ويكون هذا الخط عبارة عن عملية ربط إقليمي خليجي داخلي ينتهي بمنافذ استراتيجية على سواحل الدول المطلة على خليج عمان وبحر العرب من خلال ستة طرق: (1)- نقل النفط السعودي عبر ميناء الفجيرة الإماراتي المطلّ على خليج عمان (2)- عبر خط السعودية- الإمارات- عمان (3)- عبر خط السعودية-عمان (4)- عبر خط السعودية- الإمارات- اليمن (5)- عبر خط السعودية- اليمن (6)-عبر خط أنابيب الكويت- السعودية- الإمارات- عمان- اليمن.

-*إنشاء خط أنابيب بين إمارتي الشارقة والفجيرة بطول 100كلم، يمكن من خلاله نقل النفط بالسفن من موانئ الدول المصدّرة إلى إمارة الشارقة حيث يتمّ تفريغه ونقله عبر الأنابيب إلى ساحل إمارة الفجيرة على خليج عمان، ومن ثمّ تحميله بالسفن مرة أخرى إلى جهته، أو شق قناة بين هاتين الإمارتين وإلى الشمال منهما حيث المسافة تكون أقصر إذا كانت التضاريس تسمح بذلك.

وهناك الكثير من الطروحات والبدائل، إلا أنه لا يُعمل بها في وقت قريب، وعندها تكون الكارثة الاقتصادية قد وقعت، ولكن يستحسن دراستها والعمل بإنجاز ما يصلح منها منعًا لأي تهديد مستقبلي.

وفي حال غلق مضيق هرمز فأن الموانيء المرشحة البديلة للعراق هي العقبة للبضائع القادمة من اسيا وشرق افريقيا والموانيء السورية التركية للبضائع القادمة عبر البحر المتوسط من اوربا وامريكا وشمال وغرب افريقيا.

خطوط انابيب ايرانية احدها يربط منطقة الانتاج الايرانية في شمال الخليج بميناء جسك على ساحل عمان والاخر يربط الاهواز بساحل المتوسط عبر تركيا وهذه المشروعات عند تنفيذها ستخفف من اعتما د ايران على المضيق في صادراتها النفطية.

يتضح مما تقدم أن مع هذه الخيارات تبقى الملاحة في مضيق هرمز عرضه للإعاقة المؤقتة وخاصة بوساطة التلغيم أو الهجوم العسكري. وأمام هذا الواقع ينبغي على دول المنطقة المستفيدة من المضيق التوسع على أنابيب النفط والعمل على تهيئة موانئها على سواحل خليج عمان والبحر العربي والبحر الأحمر.

مستقبل الوضع الاستراتيجي في مضيق هرمز والخليج العربي:

تعد المضايق من المواقع التي ينظر إليها اليوم على أنها من اعقد المناطق الجغرافية وأخطرها على خريطة العالم السياسية والتي لها اثر خطير في العلاقات الدولية، والتي كانت ولاتزال تشكل مداخل تأريخية الى المنطقة العربية كبؤرة حضارية تلتقي فيها كل المواصلات وخطوط الملاحة العالمية ما جعل منها ومنذ عصور التأريخ القديمة مسرحاً لكثير من الصراعات بين القوى الكبرى.

إن استشراف الوضع الاستراتيجي في أي منطقة من مناطق العالم ليس تكهناً او رجماً بالغيب بل هو علم يقوم على استقراء مفردات الواقع وتحليلها والربط بينها ,فضلاً عن ذلك فإن الاسئلة تطرح نفسها بالحاح، كيف سيكون الوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز حتى عام 2025, وفي ضوء ذلك ننطلق من قراءة التحولات الجارية في المنطقة ورصدها من اجل وضع السيناريوهات المحتملة التي يمكن ان تشهدها هذه المنطقة خلال الاعوام التي تفصلها عن عام 2025، مع تحديد ماهية السيناريو المرغوب فيه او المأمول:

-1مستقبل الطلب العالمي على النفط الخليجي ومعضلة امن الطاقة، وهذا العامل سيرسم حدود الاهتمام العالمي بقضية الامن في مضيق هرمز والخليج العربي.

-2التطورات الداخلية على الساحة الايرانية وتأثيرها في مستقبل الوضع الامني في المنطقة، وفي علاقة ايران بدول مجلس التعاون الخليجي، فطبيعة النظام السياسي الحاكم في ايران سوف ينعكس على دوره بوصفه مصدراً للاستقرار أو لعدم الاستقرار في المنطقة.

=3الوجود العسكري الامريكي في الخليج العربي، ويعد هذا من العوامل الرئيسة المرتبطة بمستقبل الدور الامريكي في المنطقة، وهو دور سيكون له تأثيراته في صياغة مستقبل المنطقة.

-4مستقبل الازمة العراقية، وسوف يكون لشكل هذا المستقبل تأثيراته الكبيرة في مستقبل المنطقة برمتها، فعراق مستقر وموحد ويتحرك بفاعلية على طريق التنمية هو خلاف عراق مفكك يشكل بؤرة لتفريغ التطرف والإرهاب وتصديره.

-سيناريوهات الوضع الاستراتيجي:

انطلاقاً من دراسة هذه العوامل توصلت الدراسة الى تحديد سيناريوهات لمستقبل الوضع الاستراتيجي في المنطقة، مع تحديد شروط تحقق هذه السيناريوهات.

السيناريو الاول: هو سيناريو الازمة الممتدة، أي استمرار الوضع الراهن في المنطقة على ما هو عليه، سواء لجهة الوضع في العراق، او لجهة النفوذ الامريكي في المنطقة، او لجهة الملف النووي الايراني، او الوضع الداخلي في ايران، او العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وسيكون لهذا السيناريو اذا ما تحقق انعكاسات على دول الخليج، كاستمرار حال القلق في شأن مستقبل المنطقة، واستمرار الصراعات الطائفية في العراق، وقد أستخدمت ألورقة الطائفية من قبل ألارهابين لأثارة ألنعرة ألدينية, واستمرار اسعار النفط عند معدلات مرتفعة، واستمرار الانفاق العسكري المتزايد في دول المنطقة، وتعرض بعض دول الخليج لعمليات

السيناريو الثاني (الكارثي): وهو سيناريو سيتحقق في حال توافر شروط ومعطيات من أبرزها تفكك العراق، واندلاع حرب خامسة في الخليج بسبب

الملف النووي الايراني، الامر الذي سيترتب عليه تداعيات كارثية على المنطقة، بدءاً من تصدير العنف والارهاب من دول الجوار القريب والبعيد وجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات، واستهداف المصالح الامريكية كرد فعل على الهجوم العسكري الامريكي ضد ايران، وتحرك عناصر من الجوالي الايرانية والخلايا النائمة التابعة لايران الموجودة في دول الخليج العربي، فضلاً عن احتمال تعطل الملاحة في مضيق هرمز.

السيناريو الثالث: وقوع الخليج تحت هيمنة امريكية ايرانية مشتركة، وسيكون لهذا السيناريو تداعيات عديدة ابرزها، قيام تنسيق استراتيجي بين ايران والولايات المتحدة سيكون في الغالب على حساب دول مجلس التعاون الخليجي، الامر الذي سيجعل هذه الدول، محاصرة بمحور واشنطن- طهران، الذي لن يمنع ايران من الاستمرار في التدخل في شؤون دول المجلس الداخلية بموافقة ضمنية امريكية.

يتضح مما تقدم حول توقعات استمرار الوضع الراهن في المنطقة، ان السيناريو الاول هو الاكثر رجحاناً (أي سيناريو الازمة الممتدة)، مع تزايد احتمالات التدهور في بعض المجالات، لكن دون ان تصل الامور الى حد السيناريو الكارثي، الا اذا اندلعت حرب بالمصادفة. وهذا يؤشر الى استمرار حال عدم الاستقرار في العراق لفترة من الزمن حتى وان استمر العراق موحداً، واستمرار الخلل الاستراتيجي في بعض موازين القوى في المنطقة لمصلحة ايران، ذلك الامر يدعو دول مجلس التعاون الخليجي الى التنسيق في ما بينها في مجال الامن والدفاع، وهذا هو السبيل الوحيد لتعزيز قدرتها الذاتية على حماية امنها ومصالحها في ظل بيئة اقليمية غير مستقرة، لذلك على هذه الدول ان تتحسب لاحتمال اندلاع حرب جديدة في المنطقة.

الاستنتاجات:

أمـــــا أهم الاستنتاجات فهي كالاتي:

تبين خلال الدراسة أهمية مضيق هرمز الذي هو مدار اهتمام العالم اليوم نسبة لأهميته الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية، فهو يعتبر من أهمّ الممرّات المائية التي تعبره ناقلات النفط الخليجي إلى معظم دول العالم، وقد أصبح الشريان الحيوي الذي يمدّها بالطاقة ويعود بالازدهار والثراء على كل الدول المطلة عليه والتي لها منافذ عليه كدول الخليج العربي، والمشرفة على أكبر مساحة من مضيقه كالجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تستخدمه اليوم كورقة ضغط على الدول الكبرى في حال تعرّضت لعقوبات اقتصادية أو هُدّدت بالحرب فإنها ستسعى جاهدة لإغلاق المضيق أمام عبور جميع السفن والناقلات النفطية والبوارج الحربية، مستعرضة قوّتها الدفاعية العسكرية بمناورات على مياهه تبرز من خلالها تطوّر سفنها وزوارقها الحربية وكفاءة أسطولها الحربي المجهّز بالطائرات والصواريخ البعيدة المدى، وقدرتها على تلغيم أعماق المضيق ومنع البوارج الكبرى من التقدّم نحو أراضيها،، أو فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية الدولية عليها والتي هدّدت ركائز حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكلّ هذه المستجدّات أزّمت المنطقة لتتأهّب لأي طارئ في حال أقفلت السلطات الإيرانية مضيق هرمز.

وأتضح كذلك ان الوجود العسكري الامريكي في الخليج العربي تزايد بعد أنـــدلاع الحرب العراقية_الايرانية في ايلول 1980,التي قدمت ذرائع الى امريكا لارسال مزيد من القطع الحربية بحجة الدفاع عن حرية الملاحة وضمان سلامة مضيق هرمز,وتأمين الامدادات النفطية الى الدول الصناعية.

وأمام هذا الواقع ينبغي على دول المنطقة المستفيدة من المضيق التوسع في الاعتماد على تهيئة موانئها على سواحل خليج عمُان والبحر العربي والبحر الاحمر.

الفصل الثاني: الجغرافيا السياسية للمياه العذبة

مقدمة

تعد المياه عصب الحياة الإنسانية ومعينها، فقد قامت الحضارات وازدهرت حول أحواض الأنهار وروافدها. فلا يستطيع أحد أن يتجاهل دور كل من نهر النيل في الحضارة المصرية ونهري دجلة والفرات في الحضارات التي ازدهرت في بلاد ما بين النهرين، وقد أكد القرآن الكريم أن الحياة مرتبطة ارتباطا مصيريا بالمياه في قوله تعالى: وجعلنا من الماء كل شيء حي) (سورة الأنبياء، الآية: 30).

تتكون المياه العذبة بشكل طبيعي على سطح الأرض أو تحت الأرض، وتتميز المياه العذبة بشكل عام بوجود تراكيز منخفضة من الأملاح الذائبة وغيرها من المواد الصلبة المذابة وتنمية موارد المياه العذبة من حيث زيادة كميتها و تحسين نوعيتها و رفع كفاءة إدارتها يعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع خاصة بعد تزايد أزمة المياه، و التحرك بغرض البحث عن حلول لهذه المشاكل المتزايدة(حسن أبوسمور، ١٩٩٩ ، ص ص 33- 34).

وإن الدول التي تتمتع بموارد طبيعية كثيرة من أرض ومياه وغيرها من الموارد إذا استغلت هذه الموارد بشكل أفضل تصبح هذه الدول من الدول الغنية والتي تتمتع باقتصاد مستقر حيث توفر هذه الموارد كل ما يحتاج إليه الإنسان في تلك الدول بالتالي يعيش حياة مستقرة. من أهم هذه الموارد بالطبع المياه التي تشكل المورد الأساسي الذي لا غنى عنه لكل الدول. لذا أصبحت للمياه أهمية خاصة في العلاقات بين الدول خاصة الدول التي تشترك في حوض واحد كما أصبحت المياه أحد أدوات الضغط السياسي الذي

تمارسه بعض الدول التي تسيطر على منابع الأنهار أو مصادر المياه المشتركة والمتشاطئة في نفس المصدر المائي.

1- البعد الجغرافي السياسي للمياه

تعد المياه من الموارد الطبيعية المهمة, لكونها من مقومات التنمية بمختلف مفاهيمها الاقتصادي والاجتماعية والبشرية, كما أنها من المقومات الرئيسة لرفاهية المجتمعات بسبب استعمالاتها المختلفة, ولهذا فأنها من القضايا التي يحتدم النقاش حولها ويزداد الصراع عليها, كونها تشكل أهميه كبيره في حياة الشعوب.

تنبع الأهمية السياسية للمياه من خلال الاحتياج للمياه العذبة في العالم والتي تشير إليها بعض التحليلات, إلى أنه خلال القرن الحالي قد زاد الاستهلاك عشر مرات عما كان عليه قبل ذلك وهذا نتاج للزيادة الكبيرة في عدد السكان والسعي لرفع مستوى المعيشة. وقد قيل في مؤتمر استوكهولم في عام 1982م عن المياه "ان المياه العذبة ستأخذ مكانها الى جانب مصادر الطاقة الأخرى كقضية سياسية أساسية وان منطقة الشرق الأوسط الأكثر حساسية في هذا الأمر "ويمكن القول أن أي دولة لا تستطيع تأمين ثروتها المائية من مخاطر السيطرة الخارجية على مصادر المياه التي تستفيد منها اقتصادية وحياتية طبقا للأعراف والقوانين الدولية هي دولة عاجزة عن تحقيق أمنها الاقتصادي والسياسي فضلا عن ضمان استقلالها السياسي وإن لعبة السياسية المائية واستخدامه كسلاح مضاد لم تبرز كإحدى أدوات الصراع الدولي في المنطقة الا مع الاستعمار الحديث مع ازدياد حركة التقدم.

ونظرا الى أن بعض الأنهار الرئيسة هي أنهار دولية فإن الدول التي تتحكم بمنابع تلك الأنهار سعت وتسعى للتحكم السياسي والاقتصادي في دول المصب، خصوصا أن القانون الدولي لم يحدد نصيب تلك الدول, وأن السياسة تختلط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في مسألة المياه في بعض المناطق وخاصة في حالات الزيادة السكانية والتوسع الزراعي وإدارة شؤون المياه.

وبالنسبة للمياه الجوفية نجد أن حدودها لا تتطابق مع الحدود السياسية وهذا يقود الى التنافس وحدوث النزاعات ، وهناك حقيقة تتمثل في أن استنزاف المياه على جانب الحدود من قبل دولة من دول النهر قد يؤثر تأثيرا خطيرا في امدادات المياه على الجانب الآخر ومثل ذلك يحدث في الواقع الحالي في المنطقة العربية.

كما تعتبر الأنهار الدولية ذات تداخل حدودي مما يزيد من تفاقم المشكلة زيادة على المشاكل التي تعانيها بعض المناطق بحسب حاجتها مع الاحتفاظ بعلاقات تعاون وسلام فيما بينها ونسبة الحاجة الماسة للمياه تبرز قضية المياه كأولوية حيث ينبغي عدم المساس بالثروة المائية التي تهم حياة الناس عندما تمر الأنهار عبر الحدود من منطقة لأخرى وينبغي أن لا تخضع للتغيرات والتقلبات السياسية. وتدخل المياه كعنصر مؤثر في الجغرافية السياسية لا يقل أهمية عن النفط وربما يكون أكثر خطورة.

وترتبط المياه دائما بمسألة أمن الأرض خاصة حين تكون نادرة لأن جميع الأطراف تشعر أنها مضطرة الى السيطرة على الأرض التي تجري فوقها أو تحته وينظر الى العلاقات بين الاعتماد على المياه وبين الأمن

كعلاقة حيوية، بل ومطلقة في أغلب الأحيان فالمياه من القضايا التي تشكل فيها اي مكسب لأحد الأطراف خسارة للطرف الآخر (اللعبة الصفرية) خاصة حين يتنافس على مورد المياه الواحد طرفان أو اكثر بينهم عداء متبادل حيث أن المياه قضية أمنية تقوم على مبدأ الربح والخسارة فإنها تنطوي دائما على احتمالات الصراع.

لقد طبقت في السنوات الاخيرة مشكلة ربط المياه بالطابع السياسي ولم تترك مجالا للغة الدبلوماسية أو المجاملة فالأمر من الخطورة بمكان بحيث لا يحتمل الانتظار. وخير مثال على ذلك صراعات المياه في منطقة الشرق الأوسط التي تعد أبرز وأهم جوانب الصراعات بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإسرائيلي. وأصبحت المياه تستخدم كأدوات وأهداف للحرب حيث تستخدم لأغراض عسكرية ، وواضح أن الظلم والعدل في توزيع المياه سيكون سببا في تفجر الخلافات والتوترات وقد قررت الأمم المتحدة إطلاق تسمية (عقد المياه) على العقد الأخير من القرن الماضي. فالمياه كما هو معروف أصبحت من اهم مقومات الأمن القومي لكل دولة أي أن الأمن المائي يشكل محور الأمن الغذائي والصناعي والتجاري الذي بدوره يكون أحد الركائز الاساسية للأمن القومي لكثير من الدول (حسن على، مأزق الامن القومي والاقليمي في حوض النيل، اوراق سودانية، العدد7، 1997، ص4)**.**

ولقد اهتم المجتمع الدولي بقضية المياه المتصاعدة وما تنذره من صراعات. ونتيجة لذلك، فقد بدأ بتأطير هذا الاهتمام واسناده بالمعاهدات والمواثيق. وفيما يختص باهتمامها بقضايا المياه لإبعادها من الدائرة

المحتملة للصراع، فقد أولت الأمم المتحدة ذلك الموضوع عناية خاصة حين باشرت بشأنها العديد من الأنشطة والقرارات منها:

- إعلان استوكهولم 1972 حيث قامت الدول بإقرار وإبرام عدة اتفاقيات في مجالات البيئة المختلفة.

- اقامة أول مؤتمر عالمي للمياه في مدينة ماردل بلاتل بالأرجنتين في 1977 حيث شاركت فيه وفود 116 دولة و 54 منظمة ووكالة دولية و 47 منظمة غير حكومية كمراقبين، وقد قدمت الأم المتحدة رؤيتها في العديد من القضايا ذات الصلة بالمياه مثل الري ومشاكل التوطين والبيئة ودور المرأة وإدارة الموارد المائية وتدريب الأيدي العاملة في مشروعات المياه.

- عقد المؤتمر الدولي للمياه والبيئة في دبلن في كانون الثاني من عام 1992 ، وقد أسفر المؤتمر عن بيان دبلن الذي اقر عددا من المبادئ التي تعني في مجملها بإدارة الموارد المائية المشتركة وتحفيز التعاون المائي الدولي بين الدول المتشاطئة في الأحواض المائية الدولية.

- قمة الألفية عام 2000 والتي تبنت الأمم المتحدة فيها أهداف الإنمائية الألفية اهدافا محددة للحد من الفقر والجوع والمرض والأمية وتدهور البيئة والتمييز ضد المرأة وخفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة بحلول عام 2015 ووقف الاستغلال غير المستدام للموارد المائية والتعاون الحل قضايا المياه.

- تبنت الأم المتحدة في عام 1997معاهدة دولية متكاملة لاستخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية وهي اول معاهدة تعرف الأنهار الدولية كمصدر للاستخدامات الهامة للمياه العذبة مثل الشرب والري. ومنذ دخول

هذه الاتفاقية حيز التنفيد تم التخلي عن تعيير" (النهر الدولي" وحل محله تعبير "المجرى المائي الدولي".

- اكدت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 2002، في عهدها الدولي ان الحصول على كميات كافية من المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي حق أساسي من حقوق الإنسان مكفول للجميع. كما اكدت اللجنة أن "حق الإنسان في الماء لا غنى عنه من أجل حياة تليق بكرامة الإنسان. وهو يمثل متطلبا أساسيا لإعمال حقوق الإنسان الأخرى." ورغم ان هذا العهد ليس ملزما قانونا للدول ال 146 التي صادقت عليه، فهو يهدف إلى تعزيز تنفيذ العهد وله بالفعل وزن وتأثير القانون غير الملزم" .

- و في 23 ديسمبر 2003 اصدرت الجمعية العامة قرار رقم 58 / 217 تحت عنوان "العقد الدولي للمياه: الماء من أجل الحياة " حيث قررت زيادة التركيز على المسائل المتصلة بالمياه علي جميع المستويات وتنفيذ ما يتصل بها من برامج ومشاريع ومستوطنات بشرية : في الإطار ذاته، قامت منظمات المجتمع المدني واهمها المجلس العالمي للمياه بعقد خمسة منتديات عالمية منها: منتدى اسطنبول الخامس ومنتدى مرسيلية السادس.

وإن الكثير من الاقتصاديين والمهتمين بالسياسة يعتقدون إن الحرب القادمة لن تكون بسبب الصراع على الأرض, بل من اجل الحصول والسيطرة على المياه خاصة وإن الموارد المائية تتناقص بشكل خطير, إذ لم تعد موارد المياه في الشرق الأوسط كافيه لتلبية الاحتياجات وسوف تستمر ندرة المياه في التزايد في المستقبل نتيجة لتزايد عدد السكان وتزايد استهلاك الفرد من

المياه نتيجة للتحضر, فضلا عن إن البحث في موضوع الأمن المائي في ظروف عدم استقرار الجغرافية السياسية في المنطقة يواجه تعقيدات إضافية, فلا يمكن فصل موضوع المياه عن الصراعات السياسية الجارية, والحقيقة هي لا أمن سياسي لأية أمه من الأمم بمعزل عن أمنها الاقتصادي, والأمن الاقتصادي لا يتحقق إلا بتحقيق الأمن الغذائي, والأمن الغذائي لا يتحقق إلا بتوفر الموارد المائية, لذلك نجد إن الأمن المائي هو الرديف الاستراتيجي للأمن الغذائي, فهذا الأمن ينطلق من واقع المياه وما يؤثر عليها سلبا أو ايجابا، هذا فضلا عن المشاكل التي تنجم عن نوعية المياه, نتيجة للتلوث أو التملح, ولا سيما ما تقوم به دول المنبع من سياسات أدت وتؤدي إلى التأثير السلبي في إمدادات المياه ونوعيتها, مما ينعكس على ضعف إمكانية استثمار هذه الموارد المائية بصوره كفوءة.

إن قلة الموارد المائية تهدد أساس وجود المجتمع, خصوصا أنها تصبح نادرة أكثر فأكثر بسبب محدودية مواردها والزيادة المستمرة في الطلب عليها, والمتاح منها غير مستقر بسبب التغيرات المناخية والطبيعية والممارسات البشرية.

المشكلة الأخرى هي إن الموارد المائية لا تتفق مع الحدود السياسية وذلك يؤدي بالطبع إلى تفاقم المنافسة وتصادم المصالح, إذ إن استغلال المياه من جانب معين من الحدود قد يؤثر تأثيرا كبيرا على
إمدادات المياه في الجانب الأخر, كما إن استغلال المياه في الأجزاء العليا للمجرى المائي يؤثر على نوع وكمية المياه المتاحة لمستعملي هذه المياه في المناطق الأدنى من النهر.

2- الانهار الدولية

1– مفهومها ووظائفها:

تنقسم الأنهار من حيث مركزها القانوني الدولي إلى نوعين (فيصل عبد الرحمن،2005، ص 115):

أ- أنهار وطنية " محلية":-

النهر الوطني أو المحلي هو الذي يقع بأكمله داخل إقليم دولة واحدة. وهو ملك للدولة صاحبة الإقليم ويخضع لسيادتها وحدها، حكمه في ذلك حكم أي جزء آخر من إقليم الدولة، تنظم الدولة استغلال موارده والقوى الطبيعية الموجودة في مجراه كما تشاء.

ب- أنهار دولية:-

النهر الدولي هو ذلك النهر الذي يفصل بين إقليم دولتين أو أكثر، أي هو الذي تقع أجزاؤه في أقاليم أكثر من دولة " النهر المتتابع"، كنهر النيل، نهر الدانوب، وغيرها. ويخضع النهر الدولي من حيث الملكية، أن تختص كل من الدول التي يجري فيها بملكية الجزء من النهر الواقع بين حدودها، وعليها أن تباشر فيه جميع أعمال السلطة العامة، ويشترط مراعاة الحقوق المماثلة للدول الأخرى التي تشاركها في النهر وعدم القيام بأعمال من شأنها الإضرار بهذه الحقوق، وذلك وفقا لتنظيم الانتفاع بالنهر أو من حيث الملاحة فيه، وثانية من حيث استغلال مياهه في شئون الزراعة والصناعة.

اهتم المجتمع الدولي في القرن العشرين بوضع أسس للتعامل مع الأنهار الدولية التي تمر عبر دولا مختلفة في مجراها من منبعها إلى مصبها من

اجل تحقيق المصالح المشتركة لتلك الدول, كما واحتلت الأنهار في التاريخ العربي المعاصر أهميه خاصة في علاقات وسياسات الدول العربية بعضها البعض أو مع إطراف دوليه أخرى, خاصة وإن العالم العربي في اغلبه يمثل مصبات ومجاري عدد من الأنهار الدولية حيث تقع منابعها في دول مجاوره غير عربية كما هو الحال في نهر الفرات الذي ينبع من تركيا ويمر بسورية ثم بالعراق لينتهي به المطاف في شط العرب بعد إن يلتقي بنهر دجله جنوب العراق، وكذلك نهر النيل.

لقد برزت أولى الإشارات إلى مفهوم النهر الدولي في معاهدة باريس للسلام والتي عقدت بتأريخ 1814/5/30 حيث أوردت تعريف له على أساس أنه ذلك: (النهر الذي يفصل أو يخترق أقاليم دولتين أو أكثر).

ومن خلال التعريف السابق نجد أن المعاهدة مرتكزة على المعيار الجغرافي والسياسي على حد السواء إلا أن هذه الفكرة لم تستمر بل توالت بعد ذلك المحاولات الدولية لتحديد مفهوم النهر الدولي ، حيث عقد مؤتمر فيّنا عام 1815 والذي كان بمثابة حجر الأساس ولاسيما انه وضع الأحكام العامة القابلة للتطبيق على كل الأنهار الدولية حيث أجمعت الدول المشتركة فيه على ضرورة تنظيم الملاحة في الأنهار المشتركة بين أكثر من دولة وذلك عن طريق الاتفاق المشترك فيما بين الدول المتشاطئة كما أكد المؤتمر على حرية الملاحة فضلاً عن أن هذا المؤتمر تم من خلاله تحديد مبادئ إدارة مياه نهر الراين ما بين الدول المتشاطئة.

واستمر الاهتمام الدولي بقضية المياه المشتركة، وفي القرن العشرين بدء الاهتمام يتجه صوب التركيز على معايير أخرى غير الجغرافية

والسياسية بل أضحى المعيار الاقتصادي للنهر يحتل مركز الصدارة بالاهتمام، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من خلال بيان أستوكهولم لعام 1961، وتوصيات سالزبورغ لعام 1961، وقواعد هلسنكي لعام 1966، وإعلان ريودي جانيرو لعام 1992، وتقرير لجنة القانون الدولي لعام 1994 وصولاً إلى اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية الصادرة عن الأمم المتحدة لعام 1997 والتي ورد فيها تحديد لمفهوم المجرى المائي وذلك من خلال الفقرة (أ) من المادة (2) حيث نصت على أن المجرى المائي عبارة عن : (شبكة من المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها البعض كلاً واحداً وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة).

وقد حددت نفس المادة بالفقرة (ب) مفهوم المجرى المائي الدولي والمراد به " أي مجرى مائي تقع أجزاءه في دول مختلفة ".

أما مفهوم دولة المجرى المائي فان المراد بها " الدولة التي يوجد في إقليمها جزء من مجرى مائي دولي أو مستودع للمياه الجوفية عابرة الحدود" (هالة صلاح، 2010، ص 2-4).

من خلال ما تقدم نرى إن هذا التعريف قد استوعب المياه السطحية والجوفية على حد السواء، حيث أنها قد أدخلت الأخيرة – (المياه الجوفية) - في مفهوم المياه الدولية وذلك لكي ينسجم مع التطورات العلمية التي تؤكد وجود صلة ما بين المياه السطحية والجوفية، فضلاً عن أن هنالك مكامن مياه جوفية دولية مشتركة بين أكثر من دولة.

جدول توزيع أحواض الأنهار العابرة للحدود في قارات العالم

القارة	عدد الأحواض
أفريقيا	57
آسيا	40
أوربا	48
أمريكا الشمالية والوسطى	33
أمريكا الجنوبية	36
الاجمالي	214

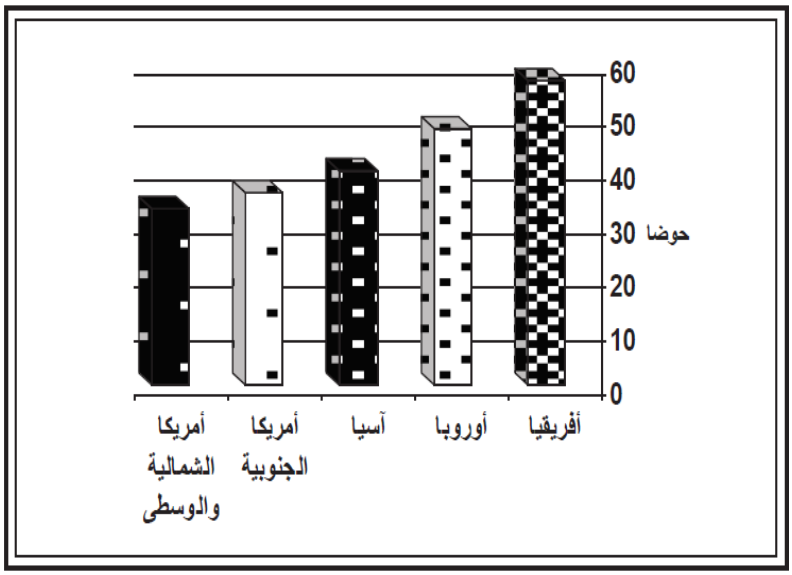

عدد احواض الانهار الدولية في قارات العالم

وهناك عوامل مؤثرة على توزيع المياه المشتركة أصبحت مقبولة لدى جميع الدول وفق المبادئ والقوانين الدولية. إلا أن أهمية وتفضيل عامل على عوامل أخرى، حسب حاجة تلك الدول ما تزال محل خلاف بين الدول المشاطئة ، وتؤثر في توزيع المياه المشتركة، لذلك تسعى كل دولة لتضخيم العوامل التي تؤيد موقفها التحصل على نصيب أكبر من المياه. وتتمثل هذه العوامل في:

أ- عوامل الظروف الطبيعية :

1- المناخ السائد وكمية الأمطار ومدى الاستفادة منها .

2- نصيب الدولة من مساحة حوض النهر .

3- المساهمة المائية للدولة في الصرف النهري .

4- الصرف النهري في الدولة المشاطئة.

5- طول المجرى المائي للنهر وفروعه الرئيسة داخل الدولة المشاطئة.

6- المواقع الصالحة لتخزين مياه النهر المشترك للاستفادة الجماعية.

7- كمية المياه المتوفرة غير المياه المشتركة .

ب- العوامل الاجتماعية والاقتصادية :

1- عدد سكان الدولة المشاطئة وكثافتهم .

2- النمو السكاني .

3- نسبة سكان الحضر في الدولة المشاطئة .

4- المدة الزمنية في التاريخ المعاصر التي تم فيها استغلال مياه النهر الدولي .

5- الناتج القومي الإجمالي ودخل الفرد .

6- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي .
7- الأراضي الزراعية المروية في النهر .
8- الأراضي الصالحة للزراعة بالري من النهر المشترك.
9- إنتاج واستيراد الغذاء.
10- نظم استخدامات وترشيد المياه.
11- وجود الموارد الاقتصادية عدا الزراعة والصناعة التحويلية .
12- استعمالات المياه للصناعة والطاقة والاستعمالات الأخرى غير الزراعية (صلاح الدين عامر، القانون الدولي، ص149) **.**

ويوجد في العالم حوالي 214 نهر يجري في إقليم أكثر من دولة ويسكن في أحواضها حوالي 2 مليار نسمة, وتلك الأحواض الدولية تغطي 3,4 % من سطح الأرض، وتمس حياة 40 % من سكان العالم، وتستأثر بما يقارب 60 % من تدفقات الأنهار العالمية, كما يوجد ما مجموعه 145 دولة تضم أراضي واقعة داخل تلك الأحواض الدولية، منها 21 دولة تقع بأكملها داخل الأحواض الدولية، إضافة إلى تواجد 19 حوضا من أحواض الأنهار تتقاسمها خمسة دول أو أكثر, وهناك حوض واحد - حوض نهر الدانوب - يتقاسمه 17 دولة أوربية (الامم المتحدة، التقرير الثالث حول الاستخدامات غير الملاحية لمجاري المياه الدولية ، 1981)**.**

إن تلك الوحدات المائية الدولية المشتركة قد تكون ملاحية أو غير ملاحية ، وقد تكون فاصل حدود سياسيه طبيعية بين دولتين أو أكثر أو قد تكون مشتركة تخترق عدة دول، ومن هنا تكون كل هذه الدول معنية

باستعمال تلك المياه تلبية لحاجاتها المتنوعة ووفقا لقواعد قانونية دولية استقر عليها التعامل الدولي أو نظمتها المعاهدات والاتفاقيات المتنوعة.

وتتخذ الانهار الدولية كحدود بين الدول، وتتعدد أنواع الحدود والمشكلات المرتبطة بها، وتقدم الأنهار الكثير من معطيات الحياة للإنسان فضلا عن كونها مظهرا مهما من مظاهر سطح الأرض الثابتة تقريبا - الا أن بعضها يصيبه التغيير سواء بفعل الطبيعة او الانسان. وللأنهار جوانب ايجابية واخرى سلبية تتمثل بالآتي:

الجوانب الايجابية:

1- تشكل الأنهار وسيلة نقل وايصال بين الدول اذ يتم ترسيم الحدود بين الدولتين في أعمق نقطة في النهر وفقا للقانون الدولي، بدلا من خط الوسط الذي يتغير تبعا لمقدار المنسوب المائي لإتاحة الفرصة لكلا الدولتين التي شكل الحد السياسي بينهما للاستفادة من مياه النهر للملاحة.

2- يعد النهر عنصر جذب وتواصل بين الشعوب التي تقع على ضفافه.

٣- يشكل سكان الأحواض النهرية جزءا من القلب الحيوي للدولة وليس سكان الأطراف والهوامش بالرغم من وقوعها في أطراف الدولة نظرا للأهمية الاقتصادية والزراعية لأحواض الانهار.

اما الجوانب السلبية للأنهار كحدود دولية فتتمثل بالآتي :

1- تغيير مجاري الأنهار، اذ تتغير مجاري الأنهار تبعا لظروف ومكونات السطح الجغرافي فتميل الأنهار التي تمر في مرحلة الشيخوخة الى الترنح في سيرها بعد انخفاض انحدار مجراها ويسبب ضعف قدرتها على النحت

وللحفاظ على مجراها تلجأ الأنهار الى تغيير مجراها والحفر في مناطق لينة وتحاشي المناطق ذات الصخور الصلبة وغالبا ما ينجم عن هذا التغيير صراعات سياسية قد تؤدي أحيانا إلى صدامات عسكرية مسلحة ، وفي هذه الحالة يكون الحل الأفضل لتحاشي المشكلات المستقبلية كبح جماح النهر وتثبيت مجراه بالإنشاءات الهندسية كالسدود باتفاق الطرفين ، كما يصعب وضع علامات الحدود في المياه خاصه اذا كان النهر يجري بسرعة او يستخدم في الملاحة او صيد الأسماك كما أن علامات الحدود تظهر على الخرائط فقط ، ومن الأمثلة على مشاكل الحدود النهرية بين الأردن (واسرائيل) عام ١٩٨٣-١٩٨٢ تغيير مجرى نهر الأردن نحو الغرب وإضافة بعض الهكتارات الى الجانب الأردني من الأراضي الفلسطينية.

2- تعمل الأنهار على تقديم الحضارة الواحدة في دول منفصلة.

3- تحرم بعض الدول من حق استخدام مياه النهر بالرغم من وقوع أحد ضفافه عليه، وفي الغالب تكون الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين قد حصرت حق استخدام مياه النهر بدولة دون أخرى وهذا ما حدث بالفعل بين العراق وايران وفق الاتفاقية التي عقدت بين الدولة العثمانية والفارسية عام ١٩٣٧ حيث حصرت استخدام مياه شط العرب بالعراق دون ايران والتي رفضها الجانب الايراني عام 1968.

الأحواض العالمية التي تربط العديد من البلدان

حوض النهر	عدد بلدان الحوض	بلدان الحوض
الدانوب	19	ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا- إيطاليا- بلغاريا- البوسنة والهرسك- بولندا – الجبل الأسود- التشيك- رومانيا- سلوفاكيا- سويسرا- صربيا- كرواتيا- مقدونيا- مولدوفا- النمسا- هنغاريا.
الكونغو	13	أنجولا، أوغندا، بوروندي، تنزانيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زامبيا، السودان، جابون، الكاميرون، الكونغو، ملاوي.
النيل	11	إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوروندي، تنزانيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، السودان، كينيا، مصر
النيجر	11	بينن، بوركينا فاسو، تشاد، الجزائر، سيراليون، غينيا، الكاميرون، كوت ديفوار، مالى، النيجر، نيجيريا
الامازون	9	إكوادور، البرازيل، بوليفيا، بيرو، سورينام، جيانا، فنزويلا و جويانا الفرنسية، كولومبيا
الراين	9	ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، سويسرا، فرنسا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، النمسا، هولندا
زمبيزي	9	أنجولا، بوتسوانا، تنزانيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا زمبابوي، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا
بحيرة تشاد	8	تشاد، الجزائر، جمهورية افريقيا الوسطى، السودان، الكاميرون، ليبيا، النيجر، نيجيريا

بحـــــر آرال	8	افغانستان، أوزبكستان، باكستان، تركمانستان، الصين، طاجيكستان، قرغيزستان، كازاخستان
الاردن	6	الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأردن، إسرائيل، سوريا، لبنان، مصر
الميكونج	6	تايلاند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الصين، فيتنام، كمبوديا، ميانمار
فولتا	6	بنين، بوركينا فاسو، توغو، غانا، كوت ديفوار، مالي
الجانج	6	بنجلاديش، بوتان، الصين، ميانمار، نيبال، الهند
دجلـــــة والفرات	6	الأردن، ايران، تركيا، سوريا، العراق، المملكة العربية السعودية
تاريم	6	افغانستان، باكستان، الصين، طاجيكستان، قرغيزستان، المنطقة الخاضعة لسيطرة الصينية والتي تطالب بها الهند
السند	5	افغانستان، باكستان، الصين، نيبال، الهند
نيمان	5	بولندا، بيلاروس، روسيا، لاتفيا، ليتوانيا
فيستولا	5	أوكرانيا، بولنداء بيدروس، جمهورية التشيك، سلوفاكيا
لابلاتا	5	الأرجنتين، أوروجواي، باراجواي، البرازيل، بوليفيا

2- العوامل المسببة لظاهرة الصراع على مياه أحواض الأنهار الدولية:

يعد الصراع على مياه الانهار قد يما قدم الحضارات الانسانية ذاتها و بزيادة سكان العالم وتطور تقنية المياه ازدادت هذه المشكلة تعقيدا على المستويين المحلي والدولي. وأن مشكلة الصراع على مياه أحواض الأنهار الدولية أكثر خطورة من الصراع على مياه الأنهار المحلية أو الوطنية لعدم وجود سلطة مركزية فاعلة على المستوى الدولي ولتعدد وتضارب مصالح الدول المستفيدة من مياه هذه الأحواض . وأن حدة الصراع على مياه أحواض الانهار الدولية تتفاوت من حوض لآخر تبعا للخصائص التي يتصف بها أي من هذه الأحواض أو العوامل المسببة للصراع. وفيما يلي استعراض لأهم العوامل المكونة لهذه الظاهرة:

أ- موقع الانهار الدولية

يعد موقع الأنهار أو البحيرات الدولية عاملا مهما من العوامل التي تؤثر على احتمالية الصراع وحدته بين دول الحوض، فالصراع على مياه الأنهار الحدودية غالبا ما يكون أقل منه على مياه الأنهار العابرة لحدود دولة أو أكثر. ففي حالة الانهار الحدودية يمكن لأي من الدول التي تقع على ضفافها استخدام مياهها لأغراض الملاحة أو الري أو أي أستخام آخر، بعبارة أخرى أن مياه هذه الانهار تمثل (بركة مشاعة) للدول المطلة عليها، وذلك لأن أي من هذه الدول يمكنه الوصول اليها واستخدامها في المجالات المتنوعة. فعند محاولة أي من هذه الأطراف الاستحواذ على مجالات استخدام مياه مثل هذه الأنهار أو البحيرات سيكون مضرا بمصالح المستفيدين الآخرين وقد يؤدي الى قيام المتضررين بأعمال مماثلة تقضي في النهاية إلى أضرار جسيمة تلحق بجميع الاطراف.

أن مفهوم البركة المشاعة لا يمكن استخدامه بالنسبة لمياه الأنهار العابرة لحدود دولة أو أكثر، أذ أن احتمالية الصراع على مياه هذه الانهار هي أكبر منها في الأنهار الحدودية ذلك لأن دول اعالي الأنهار العابرة

الحدود غالبا ما تمتلك القدرة للحد من أمكانية أو وصول دول أسفل الحوض إلى مياه أو قد تقوم باستخدام المياه بشكل يسبب أضرارا لدول أسفل الحوض. كما أن احتمالية الصراع تكمن كذلك في قدرة أو أمكانية دول المصب في تأكيد حقها في مياه ذلك الحوض من جهة، وفي مدى رغبة دول أعالي الحوض بالاعتراف بحقوقها من جهة ثانية. كما أن حدة الصراع تعتمد على عدد الدول المستفيدة من مياه الحوض ، فكلما زاد عدد دول الحوض كلما كانت هناك احتمالية أكبر لحدوث الصراع والعكس صحيح.

ب - الظروف المناخية للحوض الدولي

للظروف المناخية لدول حوض النهر الدولي علاقة قوية بالصراع على مياه ذلك النهر، أذ أن استخدامات المياه في المناطق الصحراوية وشبة الصحراوية (الجافة) لاتشبه استخداماتها في المناطق التي تكثر فيها الأمطار وذلك لان مجتمعات المناطق الجافة تعتمد كليا على مياه الانهار في جميع استخداماتها سواء للاستهلاك البشري أو الزراعة أو الصناعة أو غيرها .

أما في المناطق الرطبة فأن مياه الأنهار غالبا ما تستخدم لأغراض الملاحة وتوليد الطاقة الكهربائية. وعلى ذلك، فأن حدة حدوث الصراع على مياه الأنهار في المناطق الجافة أو احتماليته هي أكبر وأكثر شدة منها في المناطق الرطبة والسبب يرجع بطبيعة الحال الى أهمية المياه لحياة السكان في مناطق كهذه وضرورة توفرها بالقدر الذي يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية فيها مما يشكل أو يضع صعوبات أمام المستفيدين للوصول الى اتفاق حول مجالات الاستخدام بسبب صعوبة تلبية احتياجات جميع الأطراف.

ج- الخصائص الجغرافية (السطحية) للحوض الدولي

تشكل الخصائص الجغرافية للحوض الدولي عاملا مؤثرا آخر على طبيعة الصراع وحدته بين الدول المستفيدة من مياه هذه الأحواض، فعندما تكون أراضي دول الحوض أراض جبلية (خصوصا أعالي الحوض)، فأن

حدة الصراع على استخدام المياه للأغراض الزراعية ستكون أقل منه فيما لو كانت أراضي أعالي الحوض سهلة صالحة للزراعة، كما أن حدة الصراع تزداد كلما كان بمقدور دول أعالي الحوض تحويل جزء من مياه الحوض من المناطق الجبلية إلى مناطق أخرى خارج منطقة الحوض، لاستخدامها في الزراعة.

ء - كثافة السكان وتنوعها

إن كثافة السكان وتنوعها تعد من العوامل المؤثرة أيضا في حدة الصراع على مياه أحواض الأنهار الدولية، إذ يمكن القول أن الأحواض التي تتصف بكثافة عالية في السكان تشهد صراعا أكثر حدة منه في أحواض الأنهار الاقل كثافة وتنوعا خصوصا إذا كانت الزراعة هي المهنة التي تعتمد عليها غالبية السكان، ويزداد الأمر سوءا عندما يكون مناخ الحوض الدولي جافا أو صحراويا فإذا زدنا على ذلك عامل التقدم الصناعي لدول الحوض فأن الصراع سيكون أكثر تعقيدا عندما تكون دول الحوض متقدمة صناعيا مقارنة بدول الحوض الاقل تقدما، بسبب التلوث، الذي قد تحدثه الاستخدامات الصناعية للمياه أن لم تكن هناك مجالات التعاون بين دول الحوض للحد من أضرار ذلك التلوث.

أما تنوع السكان فأنه عامل أخر من العوامل المؤثرة على حدة الصراع، فانتماء أغلب سكان الحوض الدولي لقومية واحدة، أو أيمانهم بدين واحد يقلل من احتمالية نشوب الصراع مقارنه بالحوض الدولي الذي يتوزع سكانه على قوميات أو طوائف متعددة وذلك لصعوبة تحقيق الانسجام و ايجاد نوع من التعاون على كيفية استخدام المياه بسبب تنوع انتماءات السكان العرقية ومعتقداتهم الدينية والطائفية.

هـ - الحدود السياسية لدول الحوض الدولي

إن لموقع الحدود السياسية من الحوض الدولي شانا في صراع على مياه ذلك الحوض، فعندما تقع نسبة كبيرة من أراضي الحوض الدولي الصالحة للزراعة وذات الكثافة السكانية العالية ضمن الحدود السياسية لإحدى دول ذلك الحوض، فأن هذا يعني أن مياه الحوض تحتل أهمية كبيرة لتلك الدولة، والعكس صحيح بالنسبة لدولة أو دول الحوض الأخرى عندما تكون مساحة الارض التابعة لها من الحوض محدودة أو أرض جبلية لا يمكن زراعتها. فطبيعة الأرض ومساحتها تؤثر على حدة الصراع بين الأطراف المستفيدة من مياه الحوض.

يزاد على ذلك مرور الحدود السياسية لبلد ما بنهر أو عندما تكون سببا في تقسيم أقلية قومية أو دينية إلى قسمين أو أكثر كل منها يكون ضمن بلد معين فأن ذلك يؤدي الى زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة ويكون سببا من أسباب النزاع المحتمل بين البلدين.

وبالمقابل فإن من المسائل التي تخفف من احتمالية الصراع على مياه الحوض الدولي هي كونه واحدا من مجموعة من الانهار الدولية أو الوطنية في ذلك البلد، أي محدودية أو انخفاض درجة اعتماد ذلك البلد عليه في تلبية حاجات مواطنيه المتنوعة للمياه.

و- الظروف الداخلية لبلدان الحوض الدولي

إن للظروف الداخلية التي تعيشها بلدان الأنهار الدولية علاقة وثيقة بالصراع بين بلدان تلك الانهار (١٢)، إذ أن الصراع بين دول الحوض التي تتبنى أيديولوجيات سياسية أو اقتصادية متقاربة هو أقل منه في حالة تبني تلك الدول أيديولوجيات سياسية أو اقتصادية متناحرة أو غير منسجمة. كما أن الاستقرار السياسي لبلدان الحوض الدولي يعد هو الآخر عاملا من العوامل المؤثرة على الصراع وحدته، فانشغال احدى دول الحوض بمشاكلها الداخلية الناجمة مثلا عن الانتماءات السياسية أو القومية أو الدينية المتعددة و المتناحرة لسكانها قد يؤدي إلى أضعافها، ويقلل من قدرتها ورغبتها في

الدخول بمنازعات بينها وبين دول الحوض الأخرى. الا أن بعض هذه الدول قد تتغلب على أوضاعها تلك بأتباع سياسة من شأنها تجميد مشاكلها الداخلية ريثما يتم الانتهاء من مواجهة الأخطار الخارجية المحتملة (١٣).

يزاد على ذلك تنوع الأنظمة القانونية والادارية لبلدان الحوض الدولي فيها يساعد على زيادة احتمالية نشوب الصراع بينها، كما أن الاحتياجات المتوقعة للمياه من قبل بلدان الحوض الدولي في المستقبل ستقود إما الى التعاون أو التعارض فيما بينها، فإذا توقعت أحدى هذه الدول أن حاجتها إلى المياه ستزداد فأنها تأخذ موقفا متشددا حيال المشاركة فيه من قبل الاخرين، والعكس صحيح.

ف ـ العلاقات الخارجية لدول الحوض

مما لاشك فيه أن لطبيعة العلاقات الدولية الخارجية لبلدان الحوض الدولي تأثيرا مهما على درجة الصراع المحتمل وحدته على استهلاك المياه في ذلك الحوض. إذ أن الاتفاقيات المتعلقة باستخدامات الموارد المائية وتوزيعها وتنميتها بشكل ملائم للجميع تتأثر إلى حد بعيد بالعلاقات بين دول الحوض بعضها مع البعض الآخر كذلك فأن العلاقات الخارجية هي الأخرى تتأثر بمدي التعاون فيما بين هذه الدول بخصوص مياهها الدولية، لما لها من المردودات الايجابية على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وغيرها بشكل قد يساعد على تحسين العلاقات بين الدول المتجاورة في الحوض الدولي. ومن العوامل المخففة لحدة الصراع واحتمالية حدوثه مدى الوعي السياسي لدول ذلك الحوض المتمثل في رغبتها مجتمعة أو منفردة من إقامة علاقات طيبة مع جاراتها الأخرى، أو في بناء علاقات سياسية أو اقتصادية حسنة معها، والعكس بالعكس.

ومن المسائل المهمة الأخرى ذات الصلة بالعلاقات الدولية هي وجهة النظر التي تتبناها دول الحوض حول القانون الدولي، ففي ظل غياب السلطة المركزية الفاعلة التي يمكن أن تفرض القانون على المستوى الدولي، وتضع

قواعد و ترتيبات مقبولة وملزمة للجميع، فأن الشعوب قد تهمل أو تختار تلك المبادئ أو القواعد التي تراها منسجمة مع مصالحها الخاصة أو التي تلحق أقل الأضرار الممكنة بهذه المصالح، كما أنها قد تتمسك بالمبادئ القانونية التي تؤكد مصالحها في ذلك الحوض أو تؤيدها. وبالمقابل و انطلاقا من مبدأ عدم معارضة القانون الدولي فأننا نلحظ التزام دولة من دول الحوض بالمبادئ القانونية التي قد لا تتفق مع وجهة نظرها، كي لا تفقد مصداقيتها وسط المجتمع الدولي مما يكون له أثره الايجابي على الصراع بين دول الحوض.

ومن ناحية أخرى فإن توقع قيام الحروب عند خرق القانون الدولي، أو ارتباط دول الحوض بعلاقات تاريخية مستقرة أو بمعاهدات وأحلاف سياسية أو عسكرية يمكن أن يؤدي هو الاخر الى تقليل احتمالية نشوب الصراع بين هذه الدول، بعكس ما أذا اتصفت هذه العلاقات، بالعداء وعدم الاحترام والتذبذب.

ثالثا- مشكلة المياه في المنطقة العربية و الشرق الاوسط

يعد تحدي شح الموارد المائية مشكلة عالمية تواجه كثيرا من الدول، وخصوصا تلك التي تقع في حزام المناطق الصحراوية الجافة وشديدة الجفاف. وتشير الإحصائيات إلى أن كمية المياه الموجودة في العالم تقدر بنحو 1386 مليار متر مكعب، وتشكل المياه العذبة نسبة ضئيلة منها تقدر بنحو 3 في المائة فقط . أما النسبة الغالبة فهي مياه مالحة في البحار والمحيطات، وتقدر بحوالي 97 في المائة .وإذا أخذنا في الاعتبار أن 69 في المائة من المياه العذبة هي مياه متجمدة، فإن المتاح لاستخدام الإنسان هو 31 % تقريبا من إجمالي المياه العذبة، وحتى هذه الأخيرة فإن 30 % منها

هي مياه جوفية غير متجددة، ونحو 1% منها فقط مياه متجددة (داود، 2012م ، ص 19)**.**

يشكل شح المياه المشكلة الأكبر التي تواجه الشرق الاوسط والوطن العربي، فالبلدان العربية هي أكثر من يعاني من ندرة المياه في العالم، فحسب التقارير فإن نصيب الفرد العربي السنوي من موارد المياه المتجددة هو دون العتبة التي تبلغ 1000 متر مكعب في 18 بلدا من 22 بلدا عربيا، ويقع ما لا يقل عن 13 دولة عربية دون عتبة ندرة المياه المطلقة التي تبلغ 500 متر مكعب (اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ESCWA، 2016، 7)**، الأمر الذي يثير تساؤلا حول الأمن المائي العربي، في حين اعتبرها خبراء مشكلة ترقى إلى الأمن القومي في البلاد العربية.**

يواجه الوطن العربي تحديات مائية كبيرة في الوقت الراهن، لكن تنتظره في المستقبل القريب عقبات أكثر صعوبة، من ضمنها النزاعات والتحديات السكانية. وتشير معظم الدراسات العلمية إلى أن نصيب الفرد من المياه في المنطقة العربية سيتناقص تناقصا حادا. ويمثل هذا النقص المتوقع نتيجة لمجموعة من المتغيرات الطبيعية والاقتصادية و السياسية المتنوعة. ويلاحظ على المياه في الوطن العربي أنها تشكل خطورة كبيرة مستقبليا بسبب النزاعات التي قد تسببها لأن حوالي 65% من مصادر المياه العذبة السطحية تأتي من خارج حدود الوطن العربي لاسيما دول الجوار تركيا و أثيوبيا اللتان تطلعان إلى لعب دور إقليمي مؤثر في الشرق الأوسط، الأمر الذي يدفعها إلى محاولة التحكم في مصادر الماء في المنطقة.

1- الامن المائي وعلاقته بالأمن القومي:

الأمن المائي مصطلح جديد دخل إلى أدبياتنا العربية منذ قرابة عقدين من الزمن، وتعود جذوره إلى اتفاقية (سايكس بيكو) عام 1916، عندما طلبت الحركة الصهيونية أن يكون للوطن القومي لليهود المحدد في وعد بلفور حدود مائية، تمتد من نهر الأردن شرقا ومرتفعات الجولان من الشمال الشرقي ونهر الليطاني في لبنان شمالا، وكان الهدف من ذلك السيطرة على مصادر المياه العربية (العساف والوادي، 2010، ص 91)**.**

يعرف مصطلح الأمن لغة بأنه تقيض الخوف ويعني الطمأنينة والاستقرار والتخلص من الخوف والخطر. ويلخص العلامة ابن خلدون الأمن بأنه للأمن من الهزيمة، وللحيلولة دون ذلك لابد من مضاعفة الحذر، القوة، الاقتدار، التحصن، الدفاع والحماية (بوكراع، 2000م ، ص132)**. وقد عرف الأمن كمصطلح سياسي بأنه حماية الأمة وحرمة أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي واستقرارها وهو يرتبط عادة بمفهوم الأمن القومي. كما يعرف الأمن سياسيا بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددهما داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحهما وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضاء العام في المجتمع** (العتيبي، 2014م، ص 5)**.**

ولا ينفصل مفهوم الأمن المائي عن مفهوم الأمن القومي؛ حيث تعددت الاتجاهات التي سعت لتوضيح ماهية الأمن القومي، فهناك من يوسع من المفهوم ليشمل الأبعاد غير العسكرية، أي الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وبمعنى أدق يشمل الأبعاد التنموية إلى جانب الأبعاد العسكرية،

وهناك من يضيقه ويقصره فقط على الأبعاد العسكرية. إلا أنه، وبصرف النظر عن الاتجاهات والآراء المختلفة في ذلك الصدد، يمكن تعريف الأمن القومي الدولة بأنه "الإجراءات التي تتخذها تلك الدولة للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية" (كامل، 1985م، ص 28)**.**

لقد ظهر مفهوم الأمن المائي، أو الأمن القومي المائي، باعتباره أحد أبعاد الأمن القومي، ولما يمثله من أهمية في التنمية وأمن الدولة ويعرف الأمن المائي على أنه "المحافظة على الموارد المائية المتوافرة، واستخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها، ورفع طاقات استثمارها؛ لتأمين التوازن بين الموارد المائية المقامة والطلب المتزايد عليها" (غيث، 2013م ، ص 3)**.**

وجاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2006، أن الأمن المائي يعني بوجه عام "الحرص على أن يكون لدى كل شخص مصدر يعتمد عليه للحصول على مياه مأمونة بالقدر الكافي وبالسعر المناسب حتى يتمكن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج، مع الحفاظ في نفس الوقت على النظم الإيكولوجية التي توفر المياه وتعتمد عليها في نفس الوقت".

لقد ثبت أن كثيرا من بلاد الوطن العربي تعاني من ندرة حقيقية في المياه سواء من الجانب الكمي أو النوعي، ولا تزيد حصة المياه المتجددة المتاحة للاستعمال في الوطن العربي عن 1% من مجموع مياه الأرض العذبة رغم أن عدد سكانه يبلغ 5% من سكان العالم، وتقدر مساحته بـ

10% من مساحة العالم العساف و الوادي، 2010م ، ص 82). ويعد متوسط نصيب الفرد العربي من الموارد المائية الداخلية المتجددة من بين الأقل في العالم حتى مع الأخذ في الاعتبار تدفق الأنهار الكبرى مثل النيل الذي يتدفق من إفريقيا الاستوائية، ونهري الفرات ودجلة الذين يتدفقان من تركيا. وانعكاسا للنمو السكاني المتزايد في المنطقة العربية منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، تناقصت حصة الفرد العربي من المياه بشكل متسارع من حوالي 3500 م / سنة عام 1960 إلى 1060 م/ سنة عام 2006(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010م ، ص 38)**. والأسوأ من ذلك أنه يتوقع بحسب زيادة السكان بالمنطقة العربية أن تهبط حصة الفرد العربي من المياه العذبة المتجددة إلى أقل من 500 متر سنويا بحلول عام 2025، مما يعني أن المنطقة ستصبح ضمن الدول التي تعاني من الفقر الحاد للمياه، والذي تصبح فيه المياه محددا رئيسا للحياة. ويهدف الأمن المائي العربي إلى حماية الموارد المائية العربية كما ونوعا سواء أكانت ذات مصدر داخلي أم خارجي، واتخاذ خطوات فاعلة لتنمية هذه الموارد، وترشيد استخدامها لمواجهة العجز المائي والمحافظة على البيئة والموارد الأجيال الحاضر والمستقبل** (الشويكي،1991م ، ص 27)**.**

ولمعرفة العلاقة بين مفهومي الأمن القومي والأمن المائي العربي لا بد من تحديد مصالح الأمن القومي، والتي تتمثل في الاتي:

<u>بقاء الدولة:</u> الماء العذب عنصر أساسي وضروري في الحياة وهو عماد التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ولا يخفى على أحد أن الماء يعني

الحياة فندرته تؤثر في الأمن الغذائي، وتهدد بالتالي أساس وجود المجتمع والإنسان ككائن حي وبقاء الدولة.

ويعد نهر النيل ودجلة والفرات ونهر الأردن مصدر بقاء مصر والسودان والعراق وسوريا والأردن، ومصدرا أساسيا ورئيسا لوجودها والحفاظ على بقائها. حيث يعتمد كل من السودان وجنوب السودان بنسبة 76,9% ومصر بنسبة 95% على مياه نهر النيل، بينما يعتمد كل من العراق بنسبة 60,8 % وسوريا بنسبة 72,4 % من نهري دجلة والفرات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010م، ص 29). ويعتمد كل من الأردن بنسبة 23,4% وسوريا بنسبة 11% من نهر الأردن (كتيب عن يوم المياه العالمي في فلسطين، 2015م، ص15).

<u>التنمية:</u> حيث إن نهر النيل من أهم مصادر التنمية الاقتصادية في السودان ومصر، ونهري دجلة والفرات في العراق وسوريا.

<u>الاستقرار:</u> يعد نهر النيل أساس الاستقرار في مصر والسودان، ونهري دجلة والفرات في العراق وسوريا، ونهر الأردن في الأردن وسوريا. وتعد مياه البحر المحلاة موردا شديد الأهمية بالنسبة إلى توفير احتياجات سكان دول الخليج العربية، والاقتصادات الحديثة التي أصبحت تعتمد على التحلية، وفي حال حدوث انقطاع إمدادات المياه لفترات طويلة، فإن ذلك سيترك عواقب خطيرة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المتأثرة.

ومما سبق يتضح أن أحد متطلبات الأمن القومي العربي هو الحفاظ على الأمن المائي. ولذلك ينبغي التوصل إلى فهم أفضل للتهديدات المحدقة

بإمدادات المياه، وأصبح من الضروري على الدول العربية من وضع خطة رشيدة لتأمين مياهها من خلال أساليب تزيد من كفاءة استخدامها.

2- الموارد المائية في المنطقة العربية جغرافيا وهيدرولوجيا

تتمثل الموارد المائية الطبيعية في:

- مياه الأمطار. - المياه الجوفية. - مياه الأنهار أو الموارد المائية السطحية. وفيما يلي نعرض لكل مورد من هذه الموارد :

1- الأمطار:

تقع أغلب أراضي الوطن العربي في المنطقة الجافة وشبه الجافة التي يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن ٣٠٠ مليمتر سنويايقل معدل سقوط الأمطار فيها عن 300 مليمتر سنويا. فإذا كان إمكان نجاح الزراعة بنسبة 66٪ مرتبطا بمعدل سقوط أمطار لا يقل عن 400 مليمتر سنويا على أن يكون موزعا بصورة منتظمة، ويقل ذلك الإمكان إذا كان المعدل يتراوح بين 250-400 مليمتر سنويا، بينما لا مجال إلا للرعي إذا قل معدل الهطول عن 250 مليمتر سنويا، لذلك فإن التقدير الذي يذهب إلى تحديد نسبة الأمطار التي يمكن الاستفادة منها ب 15% على مستوى الوطن العربي يبدو الأقرب إلى الصحة .

ويتراوح معدل سقوط الأمطار من 1500 مليمتر سنويا خلي بعض المناطق مثل مرتفعات اليمن الشمالية ولبنان والمغرب والجزائر وتونس والسودان إلى نحو 5 مليمترات سنويا في شمال السودان وليبيا) . مما يعكس انحرافا كبيرا عن المتوسط (300 مليمتر سنويا) سواء كان هذا الانحراف سلبيا أو إيجابيا .

وإذا قسمنا الوطن العربي إلى أقاليم فإننا نجد أن كمية الهطول الإجمالية البالغة 223 مليار متر مكعب سنويا موزعة على النحو التالي:

- 214 مليار متر مكعب في إقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 9,6% من الهطول الكلي ويقع أكثرها على سلسلة جبال ساحل البحر الأحمر وخليج عدن وجزء من الخليج العربي وخليج عمان.

- 174 مليار متر مكعب في إقليم المشرق العربي بنسبة 7,8% من الهطول الكلى ويقع أكثرها بالمناطق الجبلية بلبنان وأقلها بالأردن.

- 521 مليار متر مكعب في إقليم المغرب العربي بنسبة 23,4% من الهطول الكلي ويهطل أكثرها على تونس وأقلها في الجزائر.

- 1304 مليارات متر مكعب في المنطقة الوسطى بنسبة 59,2% من الهطول الكلي ويهطل أكثرها على السودان وأقلها على مصر.

وتشمل الأقاليم المذكورة الآتي:

- إقليم شبه الجزيرة العربية ويشمل : السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان واليمن.

- إقليم المغرب العربي ويشمل : ليبيا وتونس والجزائر والمغرب و موريتانيا .

- إقليم المشرق العربي ويشمل : العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن.

- المنطقة الوسطى وتشمل: مصر والسودان والصومال وجيبوتي.

2- الموارد المائية الجوفية

يعرف حوض المياه الجوفية بأنه «طبقة أو عدة طبقات حاملة للمياه الجوفية تكونت بشكل طوبوغرافي أو تركيبي يسمح لها بتخزين حجم معين من المياه، كما يسمح لهذه المياه بالحركة بحكم نفاذية الطبقات المكونة للحوض ".

ويمكن التمييز بين نوعين من الطبقات المائية:

- طبقات ذات موارد متجددة، ويقصد بها تلك الموارد التي لا ينجم عن استثمارها لفترات طويلة أي هبوط في منسوب المياه الجوفية بها.

- طبقات ذات موارد أحفورية، وهي التي ينجم عن استثمارها لمعدلات طويلة هبوط في منسوب المياه الجوفية، مثل تلك الواقعة في إقليم شبه الجزيرة العربية والصحراء الكبرى، ونظرا لوقوع مختلف تلك الطبقات في المنطقة الجافة من الوطن العربي فإن مقدار تغذيتها يكون ضعيفا.

ويبلغ إجمالي المخزون المائي في الأحواض الجوفية 3مليار متر مكعب، ويتغذى هذا المخزون طبيعيا بنحو 0, 004 مليار متر مكعب ويقع هذا المخزون في الأحواض الجوفية الآتية:

- العرق الغربي الكبير: يقع جنوب سلسلة جبال أطلس في الجزائر ويتغذى من مياه الأمطار التي تهطل على سلسلة الجبال الشمالية. وتبلغ مساحته 330 كم مربع وحجم المخزون به 1500 مليار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحو 400 مليون متر مكعب.

- العرق الشرقي الكبير: ويقع شرق العرق الغربي الكبير والجهة الشرقية منه تتاخم الحدود بين الجزائر وتونس. وتبلغ مساحته 375 كم مربع وحجم

المخزون بـه 1,7 مليـار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحو 600 مليون متر مكعب.

- حـوض تنزروفـت: ويقـع جنـوب حـوض العـرق الغربـي الكبيـر بـالجزائر ومساحته 240 كم مربع وحجم المخزون بـه 0,4 مليـار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحو 20 مليون متر مكعب.

- حوض فزان: ويقع في الجزء الجنوبي الغربي من ليبيا ومساحته 175 كم مربـع وحجـم المخـزون بـه 0,4 مليـار متـر مكعب ويتغذى طبيعيـا بنحـو 60 مليون متر مكعب.

- حـوض الصـحراء الغربيـة: ويقـع بـين مصـر وليبيـا والسـودان وتبلـغ مساحته1800 كم مربـع ويقدر المخزون بـه بنحـو 6000 مليـار متر مكعب ويتغذى بنحو 1500 مليون متر مكعب.

- حوض دلتا النيل: ويقع في مصر ومخزونـه 300 مليـار متر مكعب وتقدر التغذية السنوية له بحوالي 2600 مليون متر مكعب.

والأحـواض المائيـة الجوفيـة المـذكورة سـابقا هـي أحـواض الصـحراء الكبرى في شمال أفريقيا، أما الأحواض الرئيسـة فـي المشرق العربـي وشبه الجزيرة العربية فهي:

- حوض وادي حضرموت : وهـو حـوض ذو إمكانـات محـدودة حيث إن نحـو 30% من مياهه رديئة النوعية وتقدر التغذية السنوية له بنحـو 257 مليـون متر مكعب.

- حوض الأزرق: ويشغل مساحة 13 ألف كم مربع كلها في الأردن وتقدر التغذية السنوية له بـــ 20 مليون متر مكعب.

- حوض عمان- الزرقا : مساحته 850 كم مربع وتقدر التغذية السنوية له بنحو 25 مليون مترمكعب.

3- الموارد المائية السطحية (الأنهار)

لا يتجاوز عدد الأنهار المستديمة في الوطن العربي خمسين نهرا بما في ذلك روافد النيل ودجلة والفرات. وتتمثل الأنهار الرئيسة في الوطن العربي في نهر النيل أطول الأنهار العربية وأغزرها. والفرات الذي ينبع من تركيا ويدخل سوريا فالعراق ويصب في الخليج العربي، كما أنه يتلقى روافده من الدول الثلاث. ودجلة الذي ينبع من تركيا ويدخل إلى العراق بعد أن يمر مسافة صغيرة في سوريا ويلتقي بالفرات في العراق. والعاصي الذي ينبع من لبنان ويسير في سوريا ثم يدخل لواء الاسكندرونه ليصب في البحر الأبيض المتوسط.

ونهر الأردن الذي ينبع من عيون ويتشكل من ثلاثة أنهار: بانياس والدان من سوريا والحاصباني من لبنان وتتحد هذه الأنهار في الجزء الشمالي من وادي الحولة لتشكل نهر الشريعة ويدخل إلى بحيرة طبرية وبعد خروجه منها يرفده نهر اليرموك من سوريا . بينما يقع نهر الليطاني بالكامل في الأراضي اللبنانية (16).

3- التهديدات الداخلية التي تواجه سلامة الأمن المائي العربي:

تنقسم التهديدات الداخلية التي تواجه سلامة الأمن المائي العربي إلى نوعين: تهديدات طبيعية وتهديدات ناتجة عن الأنشطة البشرية.

<u>التهديدات الطبيعية:</u>

تتمثل التهديدات الطبيعية التي تواجه سلامة الأمن المائي العربي فيما يأتي:

1- إشكالية الموقع الجغرافي:

تعاني البلدان العربية ندرة (شح) الموارد المائية لأن معظم هذه البلدان (89% من مساحة الوطن العربي) يقع في مناطق قاحلة أو شبه قاحلة (عيسى، 2003م ، ص 20). ويعتبر العالم العربي من المناطق الأكثر تعرضا للإجهاد أو الضغط المائي في العالم. والتغير المناخي، الذي يتوقع أن يزيد من وتيرة الظواهر المناخية الشديدة كالجفاف وكذلك يخفض التساقطات المطرية، سوف يساهم في إساءة حالة شح المياه في المنطقة.

إن مصدر ثلثي الموارد المائية المتجددة في العالم العربي هو خارج المنطقة. 80% من مساحة البلدان العربية هي صحراء قاحلة بشكل أساسي مع جيوب صغيرة تتمتع بظروف مناخية شبه قاحلة.

2- الجفاف :

المقصود بالجفاف هيدرولوجيا هو هبوط منسوب المياه السطحية و الجوفية و تصريف الأنهار دون المعدل المعتاد بالإضافة إلى قلة الأمطار (العليان، 1996م ، ص 23). ولقد عاشت معظم الأقطار العربية ظروفا سيئة

من الجفاف أو لا تزال تعيشها، فدولة الصومال تعرضت لهذه الظاهرة سنة 1986، وبلغ عدد المتضررين حوالي ربع مليون نسمة. وخلال الأعوام 1958 - 1964 تعرضت المملكة العربية السعودية لقحط شديد أدى إلى نقص في الماشية تراوح بين 50- 90% (شندى، 1992م، ص 50-51).

وشهدت منطقة المغرب العربي فترات جفاف طويلة وقاسية لم تعدها من قبل، فلقد تعرضت تونس لفترة من الجفاف الشديد (1987م - 1989م)، والمغرب الأقصى (1991م - 1993م) (جلالي وجبالي، 1997م ، ص 253).

وكنتيجة لتغير المناخ، من المتوقع أن تشتد العوامل الجوية المسؤولة عن قحولة المنطقة العربية. ومع نهاية القرن الحادي والعشرين، من المتوقع أن تعاني البلدان العربية من نقص في التساقطات ينذر بالخطر نسبته 25%، وزيادة معدلات التبخر نسبتها 25%، وفق نماذج تغير المناخ (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2011م ، ص 59).

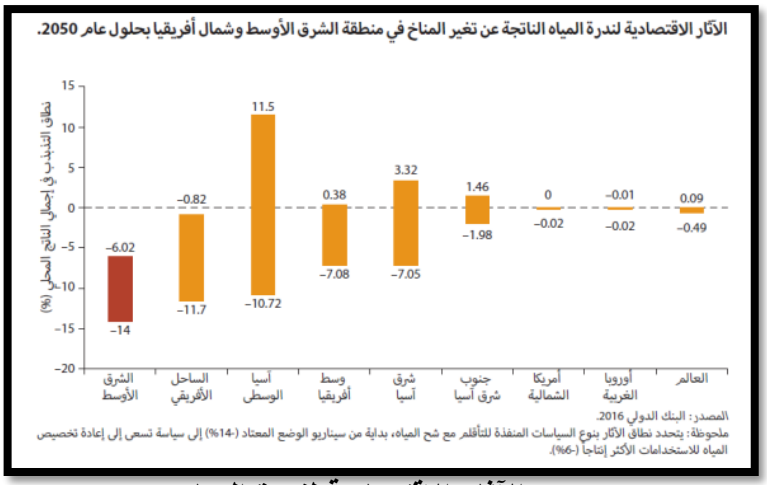

الآثار الاقتصادية لندرة المياه

3- التصحر:

تشغل الصحاري ما يقارب 90% من مساحة الوطن العربي، أي حوالي 120 مليون هكتار حيث لا يزيد المعدل السنوي للأمطار عن 500 ملم (عيسى، 2003م ، ص 22). والجدير بالذكر أن مساحة المناطق المتصحرة في العالم العربي قد بلغت حوالي 13 مليون كم، وتقدر دراسة مشتركة لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن النسبة العليا من الصحراء إلى إجمالي مساحة الأرض موجودة في شبه الجزيرة العربية 89,6% تليها شمال إفريقيا 77,7%، ثم وادي النيل والقرن الإفريقي 44,5%، ثم المشرق 35,6% . والشكل التالي يبين مدى التصحر في تسعة بلدان عربية:

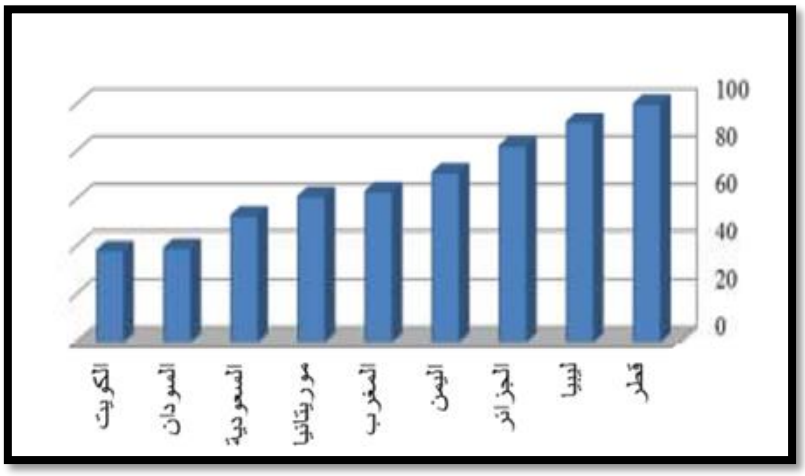

مدى التصحر في 9 بلدان عربية

التهديدات البشرية:

تتمثل التهديدات البشرية التي تواجه سلامة الأمن المائي العربي في ارتفاع النمو السكاني ومستوى التحضر، التنافس على الطلب بين مختلف القطاعات المستخدمة للمياه، الهدر وسوء التخطيط والإدارة، استنزاف مخزون المياه الجوفية وتلوث المياه، و غياب الاتفاقيات والتعاون بين الدول العربية المشتركة في المياه الجوفية الحدودية.

1- ارتفاع معدلات النمو السكانية ومستوى التحضر:

لقد زاد النمو السكاني السريع من حدة ندرة المياه التي تواجهها البلدان العربية. وحسب الأرقام الواردة في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل" الصادر سنة 2014م فإن عدد سكان الوطن العربي بلغ أكثر من 340 مليون نسمة عام 2011م.

ويتميز الوطن العربي بارتفاع معدلات النمو السكاني مقارنة بالعالم حسب ما يستنتج من تقديرات التقرير السابق. وبناء على تقديرات التقرير فإن هناك ستة عشرة دولة عربية تتجاوز نسبة سكان المدن فيها 50% من إجمالي السكان في عام 2011م، وتندرج هذه النسبة ارتفاعا لتصل إلى 98,25 % من إجمالي السكان كما في الكويت مما يمثل ضغطا على المياه المتاحة وزيادة الطلب عليها. في حين تقل النسبة في ستة دول عن 50% في عام 2011م.

ويشعر العاملون في التنمية الحضرية بقلق متزايد إزاء سرعة نمو المدن، حيث يعمل المسؤولون الإداريون بصعوبة كبيرة على توفير ما يكفي

من الخدمات بما في ذلك المياه المأمونة والمرافق الصحية لعدد متزايد من السكان الحضر ويقيم الخبراء توفر المياه على أساس المقدار السنوي من المياه العذبة المتجددة للفرد الواحد. وفي هذا الصدد أدخلت الهيدرولوجية السويدية (Malin Falkemark) مؤشر للقياس الخاص بالماء (1993 ,Falkemark)، فانطلاقا من تقدير أن 100 لتر من الماء يوميا تمثل القدر الضروري الأدنى للفرد حتى يحافظ على صحته، واعتبارا أن الري يتطلب على الأقل 5 مرات أكثر، وضعت (Malin Falkemark) ثلاثة عتبات:

- يعتبر بلد ما في حالة خطر أو ضغط أو إجهاد مائي (STRESS) إذا كان الماء المتجدد سنويا أقل من 1700 م / لكل فرد.

- إذا تراوحت كمية المياه المتجددة سنويا بين 500 - 1000 م بالنسبة لكل فرد، يكون البلد المعني في حالة عوز أو ندرة أو شح للمياه (CARENCE).

- يكون البلد في حالة عوز مطلق أو ندرة مطلقة أو الشح الشديد للمياه (Carence Absolue)، إذا قلت كمية المياه المتجددة سنويا بالنسبة لكل فرد عن 500 م.

وتعاني ما لا يقل عن 13 دولة عربية من الندرة المطلقة أو الشح الشديد في المياه العذبة حيث يقل نصيب الفرد الواحد من المياه عن 500 م في السنة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA ، 2016م، ص7). ونظرا إلى عدد السكان المتزايد في المنطقة فمن المتوقع أن ينخفض ذلك المتوسط إلى ما دون 1000 متر مكعب للفرد الواحد في السنة، أي بداية

حافـة المعانـاة مـن نـدرة الميـاه، بحلـول عـام 2030 (اللجنـة الاقتصـادية والاجتماعية الغربي آسياESCWA ، 2003م ، ص 8).

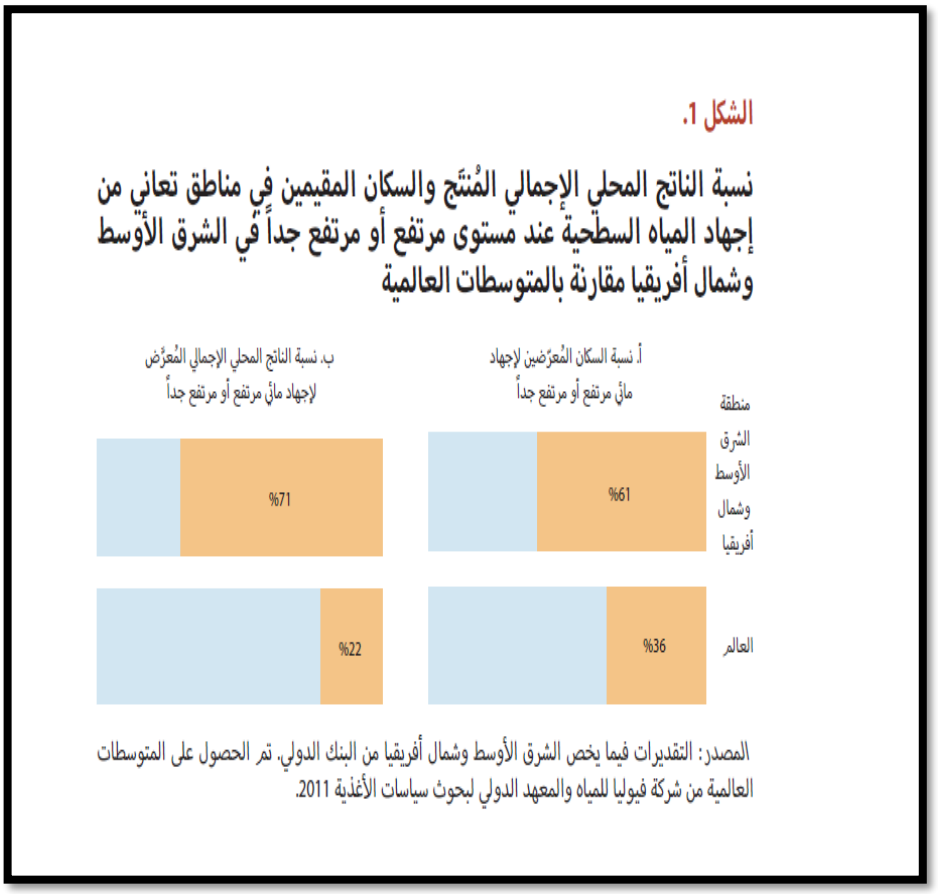

نسبة الناتج المحلي الاجمالي والسكان المقيمين في مناطق تعاني من اجهاد المياه السطحية

إن تزايد السكان في المنطقة العربية بمعدلات مرتفعة تنطوي على ارتفاع مواز في استهلاك المياه لأغراض الشرب والري والصناعة وتلبية الحاجات اليومية الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى التقليص التدريجي للفائض النسبي بين هذه الموارد المتجددة سنويا من جهة وبين الاحتياجات المتعاظمة عاما بعد عام من جهة ثانية.

2- التنافس على الطلب :

من العوائق الأخرى في إدارة الطلب على المياه، التنافس الحاد عليها بين مختلف قطاعات الاستخدام (القطاع المنزلي، الزراعة والصناعة). ويزداد التنافس على المياه في الدول العربية نتيجة زيادة السكان بنو عين اثنين من النزاعات: النوع الأول نزاعات داخلية بين القطاعات الثلاثة المذكورة آنفا من جهة، وجمهور كل قطاع من القطاعات الثلاثة أيضا من جهة ثانية. وفي ظل النمو السكاني في المنطقة العربية، يشكل توفير المياه تحديا متزايدا حيث يشهد تراجع كميات المياه مع زيادة الطلب عن العرض، والتنافس بين القطاعات المستخدمة للمياه: الصناعية والزراعية والمنزلية. وتهيمن الزراعة حاليا على استخدام المياه في المنطقة العربية كما هو مبين في الشكل التالي:

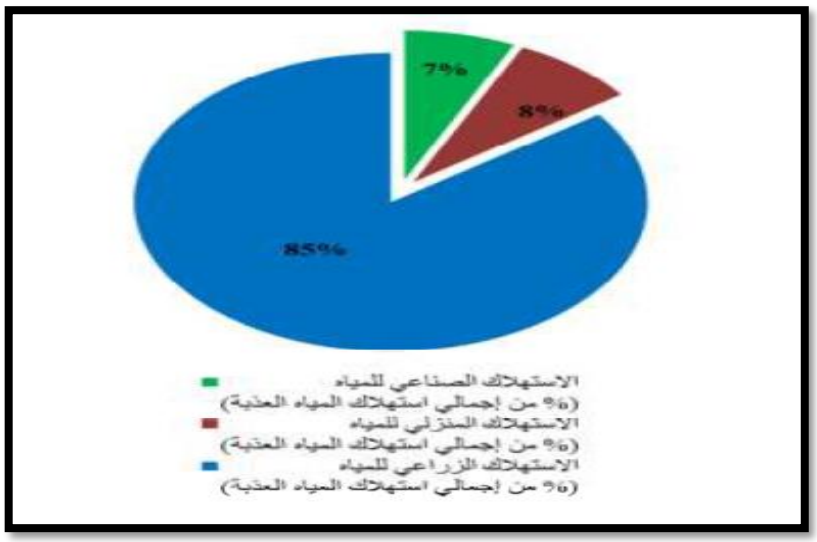

3- الهدر وسوء الإدارة وتلوث المياه:

تبرز جذور أزمة الموارد المائية في الوطن العربي في نسبة الهدر المرتفعة السائدة على نطاق واسع في البلدان العربية، ويطال الهدر شبكات نقل وتوزيع المياه في العديد من الدول العربية، حيث تعاني معظم هذه الشبكات من القدم والإهتراء ونقص الصيانة مما يرفع نسبة التسرب والفاقد منها.

وفي تقرير نشر من طرف البنك العالمي عن المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن بلدان كثيرة في هذه المنطقة تقوم باستخدام مواردها بصورة تتسم بالإسراف. ولقد قدر فاقد المياه في موريتانيا سنة 2008م بحوالي 38% (الجمعية العربية المرافق المياه -ACWUA - ، 2013م ، ص 24)، وفي اليمن وعلى الرغم أنه يعاني من شح مياه شديدة إلا أن الفاقد يشكل نسبة عالية تتراوح ما بين 20-60% على مستوى المرافق في الحضر، في حين يقدر الفاقد في الريف 40-60% حسب عينات عشوائية لبعض مشاريع الريف.

وحجم المياه غير المحتسبة (الفاقدة) في الدول العربية، والتي تتراوح بين 15 إلى 50 %، يفوق كثيرا حجمها في البلدان المتقدمة، حيث تتراوح بين أقل من10 % للأنظمة الجديدة إلى 25% بالنسبة للأنظمة القديمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2014 م ، ص4).

ويعد التلوث أيضا واحدا من أكثر الأخطار التي تهدد المصادر المائية العربية وتأتي كل من تونس والجزائر والعراق ومصر والمغرب في مقدمة

البلدان العربية الأكثر تلوثا من حيث ارتفاع المعدل اليومي لانبعاث الملوثات العضوية في المياه.

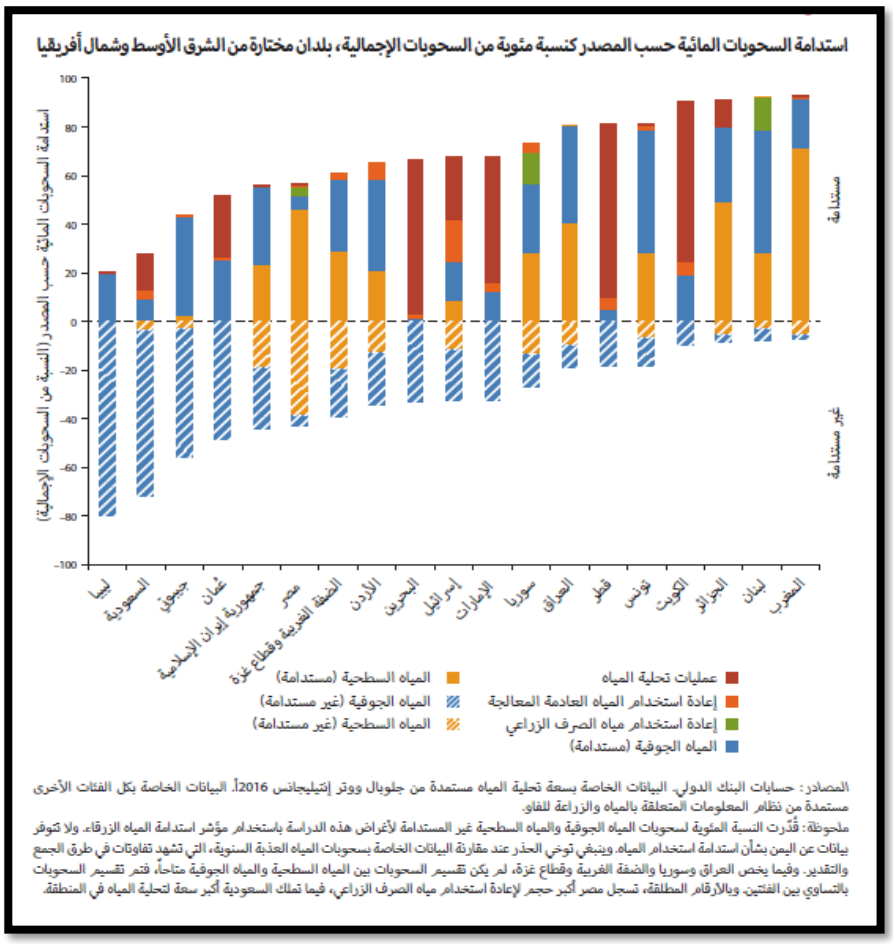

المصادر: حسابات البنك الدولي. البيانات الخاصة بسعة تحلية المياه مستمدة من جلوبال ووتر إنتيليجانس 2016أ. البيانات الخاصة بكل الفئات الأخرى مستمدة من نظام المعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة للفاو.

ملحوظة: قُدّرت النسبة المئوية لسحوبات المياه الجوفية والمياه السطحية غير المستدامة لأغراض هذه الدراسة باستخدام مؤشر استدامة المياه الزرقاء. ولا تتوفر بيانات عن اليمن بشأن استدامة استخدام المياه. وينبغي توخي الحذر عند مقارنة البيانات الخاصة بسحوبات المياه العذبة السنوية، التي تشهد تفاوتات في طرق الجمع والتقدير. وفيما يخص العراق وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، لم يكن تقسيم السحوبات بين المياه السطحية والمياه الجوفية متاحاً، فتم تقسيم السحوبات بالتساوي بين الفئتين. وبالأرقام المطلقة، تسجل مصر أكبر حجم لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، فيما تملك السعودية أكبر سعة لتحلية المياه في المنطقة.

استدامة السحوبات المائية حسب المصر

4- التهديدات الخارجية التي تواجه سلامة الأمن المائي العربي:

تبرز المطامع في المياه العربية في الوقت الحالي على ثلاثة محاور رئيسية :

- محور(فلسطين، الأردن، سوريا، ولبنان مع إسرائيل)

- ومحور(سوريا والعراق مع تركيا)

- ومحور(مصر والسودان مع إثيوبيا).

رابعا: الصراع على مياه نهر النيل " نموذجا"

يعتبر نهر النيل نهرا مركبا نتج عن اتصال عدد من الأحواض المستقلة بعضها ببعض بأنهار نشأت خلال العصر المطير الذي تلا تراجع ثلوج العصر الجليدي الأخير منذ ما يقرب من عشرة آلاف عام قبل الآن (18). ويبلغ طول نهر النيل 6825كم وهو أطول أنهار العالم (19). وتبلغ مساحة حوضه نحو ثلاثة ملايين كم مربع (20). ولا ينطبق التقسيم التقليدي للأنهار على مجرى نهر النيل (21)، ولكن يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم مائية عريضة أو أنواع من الأقاليم:

المنبع المصدر أو إقليم التصدير والإرسال ويتمثل في هضبة البحيرات والحبشة، ثم المجري أو الممر أو إقليم المرور «السودان»، فالمصب أو إقليم الاستقبال "مصر".

وفيما يلي وصف نهر النيل (23):

يستقبل النيل مياهه من مصدرين رئيسيين: الأول إقليم البحيرات الاستوائية، والثاني الهضبة الإثيوبية.

وتضم المنابع الاستوائية المجاري النهرية والبحيرات التي تقع في هضبة البحيرات والتي تضم مجموعتين: الأولى مجموعة بحيرة فيكتوريا والثانية المجموعة الألبرتية. وتضم المجموعة الأولى حوض بحيرة فيكتوريا وحوض بحيرة كيوجا اللتين تتجمع مياههما في نيل فيكتوريا . أما المجموعة الثانية فتضم حوضي بحيرتي جورج وإدوارد وحوض نهر السمليكي الذي يصل بين بحيرتي إدوارد وألبرت، بالإضافة إلى حوض بحيرة ألبرت التي يخرج منها نيل ألبرت، ومن مياه ألبرت ومياه السيول على جانبيه تتكون

جملة تصرف النهر الذي ينحدر إلى نيمولي حيث يعرف النهر بعد ذلك ببحر الجبل.

أما عن المنابع الإثيوبية فثمة ثلاثة روافد رئيسية هي: نهر السوباط، النيل الأزرق، نهر عطبرة. ويعزى الفضل لتلك الروافد الثلاثة في استمرار جريان النيل حتى البحر المتوسط. وينتج نهر السوباط عند التقاء رافدين: "بيبور" و "باور" بينما يبدأ النيل الأزرق من بحيرة تانا التي يبلغ ارتفاعها 1840 مترا ومساحتها 3060 كم مربع ويتجه النيل الأزرق نحو الجنوب الشرقي في البداية ثم يدور نصف دورة قبل أن ينحدر نحو الشمال الغربي إلى سهول السودان، ويعد النيل الأزرق أعظم روافد النيل وأغزرها مياها لكثرة ما يتصل به من روافد. وينبع نهر العطبرة من المرتفعات الواقعة شمال بحيرة تانا ويتجه نحو الشمال الغربي ليلتقي "بالنيل النوبي" وهو الاسم الذي يطلق على الجزء الممتد من الخرطوم إلى أسوان ويضم الجنادل الستة التي تعد أهم ما يميز النيل النوبي، أما الجزء الأخير من النيل "النيل الأعظم" فيمتد من أسوان لينتهي إلى البحر الأبيض المتوسط.

ونهر النيل بوصفه من أول أنهار العالم لا يمكن أن يشكل وحدة بشرية أو سياسية واحدة. وقد رتبت الطبيعة للنيل قدرا كبيرا من تقسيم العمل الجغرافي، فالمطر للمنابع ثم يقل المطر باطراد كلما اتجهنا شمالا ويزداد نحو الجنوب. وعلى ذلك فالزراعة المطرية مطلقة وتامة في نطاق المنابع سواء أوغندا أو جنوب السودان أو إثيوبيا، وهي على النقيض من ذلك زراعة ري مطلقة وتامة في مصر، كما يتوافر لنطاق المنابع- بحكم تركيبته الجغرافية كهضاب شاهقة غزيرة المطر-مزية إمكان توليد الكهرباء (26).

بحيث يمكن القول إن "المطر للمنابع والري للمصب، والزراعة المطرية والرعي للمنابع وزراعة الري للمصب، الكهرباء للمنابع والماء للمصب" أو بعبارة أخرى الكهرباء لأوغندا واثيوبيا، والماء لمصر وإلى حد ما السودان.

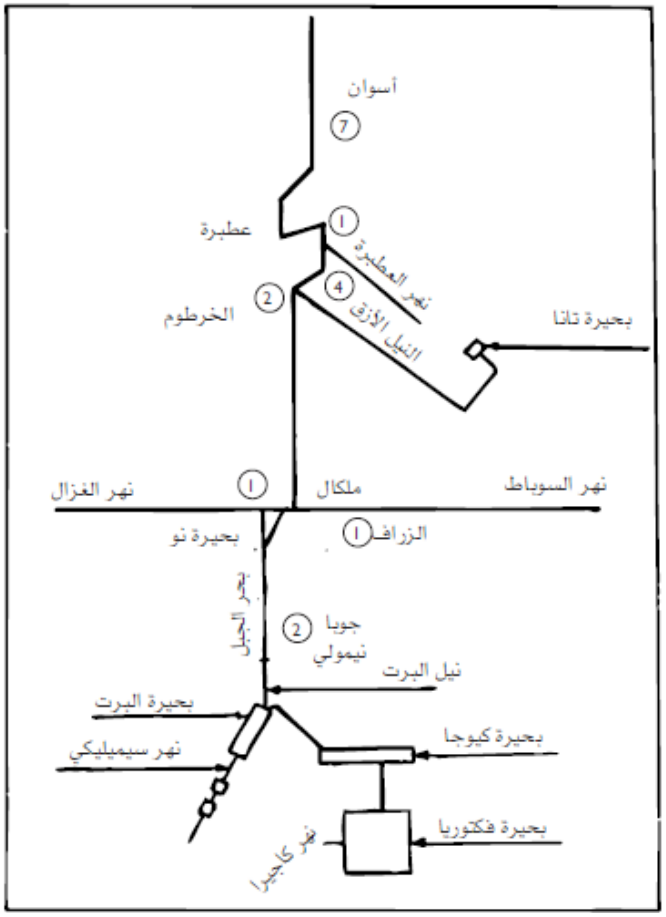

كروكي يمثل ايراد النيل من منابعه المختلفة

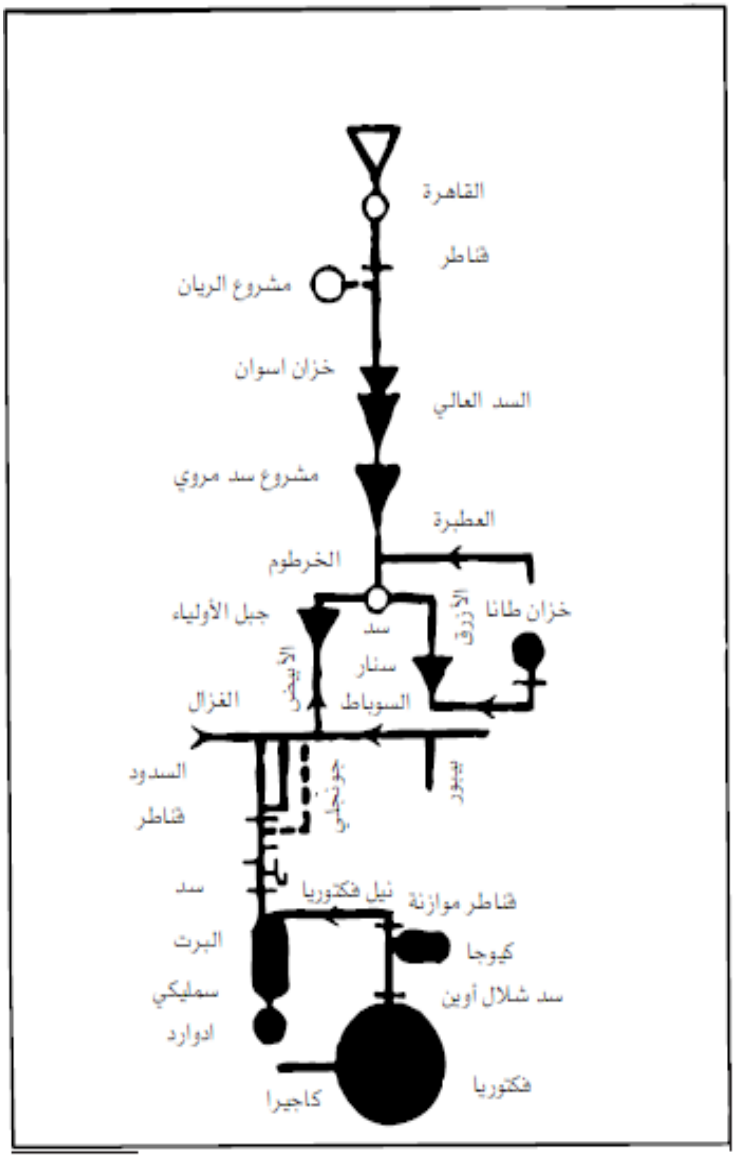

هيكل تخطيطي لمشروعات ضبط النيل

1- الصراع المصري – الاثيوبي على مياه النيل

لا تعد الجولة الراهنة من الصراع بين مصر وإثيوبيا بشأن مياه النيل هي الأولي بين الطرفين: إذ شهد البلدان صراعات وحروبا عديدة بسبب المياه تاريخيا، كان الصراع يقع بين مصر والسودان من ناحية، وإثيوبيا من ناحية أخرى. وتبرر مصر مطالبها وحقها الطبيعي في ملكية مياه النيل استنادا إلى معاهدتين: الأولي هي معاهدة عام 1929 بين بريطانيا التي كانت تحتل مصر في ذلك الوقت، والتي كانت بحاجة للقطن المصري كمادة خام لصناعة الغزل والنسيج وبين حكومات المستعمرات البريطانية في حوض النيل كالسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا تنجانيقا وغيرها. وطبقا لهذه المعاهدة يحظر على المستعمرات البريطانية في حوض النيل بناء أي مشاريع أو سدود على النيل إلا بعد الحصول على موافقة مصر. وترفض إثيوبيا الاعتراف بهذه المعاهدة بصورة أساسية كونها لم تكن مستعمرة بريطانية، ومن ثم، فهي لا تخضع للمعاهدات والاتفاقيات التي وقعها التاج البريطاني ولا تلتزمها .

أما المعاهدة الثانية فكانت معاهدة ثنائية عقدت بين مصر والسودان في عام 1959 لتقسيم مياه النيل بينهما، بحيث تحصل مصر على نسبة 75% والسودان على نسبة 25% ; وذلك من دون استشارة إثيوبيا أو مشاركتها، وهي التي تنبع من أرضيها هذه المياه، مما فاقم العلاقات بين الدول الثلاث.

أ- الصراع في العصور القديمة:

بوصفها واحدة من أقدم الحضارات في أفريقيا، كانت مصر تنظر إلى حقها في مياه النيل حتى قبل 3000 سنة قبل الميلاد، كحق طبيعي لا منازع

لها فيه، لأنه لم تكن هناك دول أو حضارات أو حتى مجتمعات بشرية منظمة في شرق أفريقيا ووسطها يمكنها تحدي أو الطعن في حق مصر في الحصول على مياه النيل.

ظل النيل والحفاظ على تدفقه أولوية لكل من جلس على عرش مصر، إذ تذكر البرديات والكتابات الجدارية القديمة أن من بين العهود التي يتلوها الفرعون الجديد تعهده بالحفاظ على النيل ورعايته. فتقدير المصريين لدور النيل في توفير الغذاء وتحقيق النمو السكاني والعمراني كان منذ زمن بعيد. وكان المصريون القدماء يعتبرون النيل ألهه يجب تقديسها، إذ تذكر بعض المصادر التاريخية أن الفترات التي شهدت تراجعا في منسوب مياه النيل كما حدث في عام 1740 قبل الميلاد بحسب العهد القديم كانت مصحوبة بالمجاعات والفوضى السياسية والهلاك. وهذا ما يمكن أن يفسر سبب الهلع والخوف الشديد من أي دعاوي تمس النيل من جانب بعض الدول الأفريقية.

كانت العلاقة بين كل من إثيوبيا ومصر طويلة وممتدة في التاريخ، وتأرجحت بين الانسجام والتنافر. ولعل من أهم أسباب الصراع والنزاع بين الطرفين - إلى جانب القضايا الدينية - هو الحصول على مياه النيل.

يمكن القول بأنه مع أفول الدولة الفرعونية المصرية المتأخرة ووقوع مصر تحت سيطرة الفرس ثم الإغريق نحو 400 قبل الميلاد كانت الإمبراطورية الإثيوبية تأخذ منحى متصاعدة، فقد كانت هناك سلطة إثيوبية قوية في منطقة أكسوك تسيطر على إمبراطورية كبيرة تمتد من المرتفعات الإثيوبية عبر البحر الأحمر إلى اليمن، وكانت منغمسة بشدة في التجارة المزدهرة في منطقتي المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، ومع تحول

مصر إلى ولاية رومانية ثم مسيحية، وتحول إمبراطورية أكسوم في عهد الملك عيزانا في عام 330 بعد الميلاد إلى المسيحية، توثقت العلاقات بين الطرفين بصورة كبيرة نظرا لتوحد الكنيستين الإسكندرية وأكسوم على اتباع مذهب مرقص الرسول، وتعين الأسقف الأكبر في إثيوبيا من قبل البطريرك المصري في الكرازة المرقصية بالإسكندرية لمدة ستة عشر قرنا.

ب- الصراع المصري الإثيوبي في عصر الفتح الإسلامي:

استمرت العلاقات بين الطرفين تسير في تعاون حتي تم فتح مصر على أيدي العرب المسلمين في عام 640، فتحولت مصر إلى الإسلام، ومن ثم تراجعت قيمة المسيحية ووزنها كديانه رسمية بالنسبة إلى أغلبية الشعب المصري. وقد أثار ذلك استياء إثيوبيا بسبب استمرار تبعية كنيستها الرسمية لبابا الإسكندرية الذي يتبع هو نفسه للحاكم المسلم في مصر. وما زاد الأمر تعقيدا - من وجهة نظر الإثيوبيين - سيطرة المسلمين العرب على المدينة المقدسة القدس، وهو ما أدي لإبعاد الكثير من الحجاج الإثيوبيين.

لم ترضى إثيوبيا بوصفها مملكة مسيحية مقدسة - ينظر حكامها لأنفسهم باعتبارهم من نسل النبي سليمان عليه السلام – بما فعله العرب. وبدأ مستوى العلاقات التوافقية والتعاونية بالتراجع كان اللقب التاريخي للأباطرة الإثيوبيين " أسد يهوذا ". ومع وجود ما تعتبره انتهاكا لحقوق الأقباط المصريين خصوصا في أواخر العصر العباسي وبداية العصر المملوكي، بدأت إثيوبيا تظهر رفضها لهذه المعاملة المسيئة للمواطنين المسيحيين، محاولة استغلال المياه في الحرب ضد مصر، في الفترة 1190-125 أعلن الإمبراطور الإثيوبي " اليبيلا" حربه الصليبية بتعبير أندرو كارلسون وعكف

على بناء مدينة القدس الجديدة بدلا من تلك التي يحتلها العرب المسلمون، ودعا المسيحيين للحج إلى إثيوبيا بدلا من القدس. ومن جانب آخر، هدد الإمبراطور بتحويل نهر تيكيزي من مساره فلا يستمر في مجراه الطبيعي المسمى "نهر عطبرة " في السودان الذي يلتقي بالنيل الرئيس عقد مدينة عطبرة الحالية. وكان أول مصري كتب عن هذه المحاولة الإثيوبية لتحويل نهر النيل هو القس القبطي جرجس المكيني، الذي كتب إلى بابا الإسكندرية يحذره من خطورة هذه الخطوة على مصر.

لم تقم إثيوبيا بهذه الخطوة لأسباب عديدة -ليس هذا مجال ذكرها - إلا أن التضييق الذي مارسه الحكم المملوكي جدد عداء إثيوبيا لمصر. وبحلول منتصف القرن الرابع عشر، عندما اشتدت الممارسات والانتهاكات ضد الأقباط، أرسل الإمبراطور دوايت الأول السليماني تحذيرا لسلطان مصر يرجوه الكف عن اضطهاد المسيحيين. ولما رفض السلطان، أعد الإمبراطور جيشه وعقد العزم على غزو مصر لتحرير الأقباط. وبالفعل تحرك بجيوشه حتى وصل شمال السودان إلا أن حرارة الجو والعطش وبعد المسافة وغيرها من الأسباب، أدت إلى تراجعه.

ج- الصراع المصري الإثيوبي على مياه نهر النيل في الحقيبة الاستعمارية

على الرغم من تراجع حدة الصراع، فإنه لم ينته تماما، وتجدد مرة أخرى في صورة صراع دينى، إذ شهد القرن السادس عشر حروبا بالوكالة بين المسلمين والمسيحيين في المناطق الحدودية لإثيوبيا من الشمال ومن الجنوب، فقد كانت إثيوبيا المسيحية محاطة بسلطنات إسلامية في الصومال

والسودان، بل وصل الأمر حد قيام أحد السلاطين المسلمين السلطان أحمد قران، حاكم سلطنة عدل غزو إثيوبيا، كما حاولت مصر ذلك أيضا.

تواصل الصراع بين الطرفين حتى القرن التاسع عشر، وتجدد حينما بدأت سلالة محمد على التوسع والسيطرة على المناطق المجاورة لمناطق نفوذها بغرض بناء إمبراطورية للسلالة العلوية. وبلغت ذروة هذه الحملات في عهد الخديوي إسماعيل، حين خاضت مصر وإثيوبيا حرب ضروسة من أجل السيطرة على مداخل البحر الأحمر ومخارجه وإحكام السيطرة على منابع النيل .

ولقد ساهم التنافس البريطاني - الفرنسي للسيطرة على الأراضي والموارد في أفريقيا في تجدد الصراع حول النيل مرة أخرى ووصلت ذروة هذا الصراع في عام 1898، وتحديدا في حادثة فاشودة. فقد قامت فرنسا بتدعيم علاقاتها مع الإمبراطورية الإثيوبية، وبالفعل نجحت في إقناعها بفكرة بناء سد على النيل الأبيض، وذلك لتقويض النفوذ البريطاني وتقليل مخاطر السيطرة البريطانية على النيل ومن ثم سيطرتها على القارة الأفريقية، ما يمكنها من مواجهة إثيوبيا بمفردها.

ولأن بريطانيا كانت في حاجة ماسة للمياه وغيرها من الموارد الطبيعية وتستفيد من محاصيل الزراعة في مصر والسودان مثل القطن ، فقد أعلنت عن رفضها التام اعتزام إثيوبيا بناء سد على النيل الأبيض، فما كان من فرنسا واثيوبيا إلا الاستعداد استباقية بإعداد حملة عسكرية المنع بريطانيا من القيام بأي هجوم ضد هذا المشروع، وذلك عن طريق تجييش وحدات عسكرية كبيرة مكونة من مجموعات من الجنود قادمة من شرق أفريقيا عبر

إثيوبيا، وأخرى قادمة من غرب أفريقيا عبر الكونغو. ولما علمت بريطانيا بهذه الخطة، وهي التي كانت قد استولت على الخرطوم بعد القضاء على الثورة المهدية، قامت بإعداد أسطول بحري بالإضافة إلى قواتها العسكرية التي جمعتها تحت قيادة الجنرال هربرت كتشنر، وبدأت الإبحار عكس مجرى النهر وصولا إلى مدينة فاشودة التي كان الجنرال الفرنسي مارشان قد استولي عليها، ووصلت قوات كتشنر للموقع المقترح لبناء السد، واستعد لمهاجمته. إلا أن عدم قدرة أي من الطرفين على تحقيق الانتصار الكامل، أدي إلى تسوية المسألة دبلوماسيا، إذ انسحب مارشان من فاشودة وتم الاتفاق على إنكار حقوق فرنسا في منطقة أعالي النيل.

ء- الصراع المصري الإثيوبي على مياه نهر النيل في القرن العشرين

بعد حصول مصر على استقلال شكلي عن بريطانيا عام 1923، تفاوضت مع وزارة المستعمرات البريطانية باعتبارها المسؤولة عن المناطق التي ينبع منها النيل، وتم التوصل إلى اتفاقية ثنائية لتحديد حقوق مصر في مياه النيل في عام 1929 ; إذ تم بناء على هذه الاتفاقية تحديد حق مصر من المياه بنحو 48 مليار متر مكعب من تدفق المياه، وجمع المياه في موسم الجفاف، وأعطت لها الحق في استخدام حق النقض " الفيتو " في أي مشاريع عكس مجرى النهر، وتم منح السودان الذي لم يكن قد حصل على استقلاله بعد حقه في مياه النيل بنحو أربعة مليارات متر مكعب.

وبعد تحقيق الجلاء واعلان استقلال السودان عن مصر عام 1956، تم توقيع اتفاقية ثنائية بين مصر والسودان عام 1959جرى على اساسها تقسيم مياه النيل بين الطرفين من دون استشارة إثيوبيا أو التنسيق معها. وهو الأمر الذي دعا الإمبراطور هيلا سيلاسي لتوجيه العتاب إلى مصر على تجاوز إثيوبيا وعدم وضعها في الاعتبار عند توقيع هذه الاتفاقية. كما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن عزمه بناء سد أسوان السد العالي من دون استشارة إثيوبيا أيضا. على كل حال، يرى الإثيوبيون أن السلوك المصري ساهم في إعلان الإمبراطور هيلا سيلاسي انفصال الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة المصرية بعد نحو 1600 عام من الارتباط المؤسسي والكنسي. وأصبح بإمكان الكنيسة الإثيوبية تنصيب أسقفها بنفسها من ناحية، واتخاذ قراراتها بصورة مستقلة وربما بما يتعارض مع ما تراه الكنيسة المصرية من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي سيضر جدا بأي محاولات لتحسين العلاقات بين البلدين في المستقبل.

كما كان الوضع في بداية الحكم الإسلامي لمصر، عادت الحروب بالوكالة وحروب العصابات تسيطر على مجمل العلاقات بين مصر واثيوبيا، إذ شجع الرئيس جمال عبد الناصر الحركات الانفصالية والمعادية للنظام الإمبراطوري في أقاليم أوجادين واريتريا والصومال ومولها، وحتى تلك الموجودة داخل إثيوبيا نفسها، وهو ما جعل الإمبراطور هيلا سيلاسي يقوم بالاتفاق مع وزارة الخارجية الأمريكية على البدء في الإعداد المشروعات هندسية ومائية وبحث مدى إمكانية تحقيقها على أرض الواقع . وبحلول عام 1964 انتهت الهيئة الأمريكية من مشروع جاء في حوالي سبعة عشر مجلدا تحت اسم

"إثيوبيا : الأرض والموارد المائية لحوض النيل الأزرق ". هذا المشروع هو اللبنة الأولى التي بني على أساسها مشروع سد النهضة الحالي.

خامسا: موارد المياه الجوفية العابرة للحدود

تقسم المياه الجوفية من حيث استجابتها للاستغلال إلى:

- الموارد المائية الجوفية غير المتجددة التي يتم تغذيتها وتجددها على مقياس زمن جيولوجي وهي واسعة الانتشار في الوطن العربي كالصحراء الكبرى والنوبة ومعظم أحواض الجزيرة العربية والمشرق العربي وحوض النيل والمغرب العربي، إذ تنتشر في 90% من مساحة الوطن العربي، وقد تمت تغذيتها في الفترات المطيرة لعصر البلوستين قبل 4000-5000 سنة ، والتقديرات الدولية تدل على توافر مخزون ضخم.

- الموارد المائية الجوفية المتجددة ويتم تغذيتها خلال فترة وجيزة تتراوح بين سنوات عدة وجزء من السنة وتنتشر في مناطق محدودة المساحة لا تتجاوز 10% من مساحة الوطن العربي كالمرتفعات الجبلية والسهول التي تمتد عند أسفل الجبال.

وكما أن هناك أحواض أنهار عابرة للحدود، هناك موارد مياه جوفيه عابرة للحدود أيضا تختفى تحت سطح الأرض في جميع أنحاء العالم، وتوفر الاحتياجات الأساسية لسكان الريف والحضر. غير أن الطابع غير المرئي للمعلومات الأساسية عن المياه الجوفية العابرة للحدود، وانعدام الأطر القانونية يتسببان في حدوث سوء فهم من جانب صانعي السياسات. هذا وتعمل المنظمة مع هيئة القانون الدولي واليونسكو وبرنامج المياه الدولية

من أجل إنشاء آليات فنية قانونية مناسبة لإدارة المياه الجوفية المشتركة بين الدول.

تشير التقديرات إلى أن نحو 30 % من إمدادات الري في العالم تغطيها المياه الجوفية إلاّ أن هذه المدخلات تتعلق ببعض المحاصيل التي تحقق أعلى الغلات وأعلى القيم. وتنشأ القيمة العظيمة للمياه الجوفية في السياقات الحضرية والريفية للتخفيف من وطأة الفقر، وتوفير سبل المعيشة، والأمان من الجفاف، والغلات الزراعية، وإمدادات المياه المنزلية، والبيئة، من كونها مصادر للمياه يعتمد عليها بشدة ، تتوافر بالنسبة للري على وجه الخصوص، عند الطلب وفى الوقت المناسب. وقد تحول هذا الاعتماد في كثير من البلدان النامية إلى اتكال. وهذه هي الحالة في الشرق الأدنى على وجه الخصوص.

وتتمثل إحدى النتائج الرئيسة للأحداث العالمية الأخيرة بشأن المياه في أن هناك حاجة على المستويين العالمي والمحلى، لتحسين عمليات رصد وتقييم ظروف المياه الجوفية، والانعكاسات على الاستعمالات الرئيسية للمياه. ويتعين على البلدان بغية تنمية موارد المياه الجوفية وتصميم سبل إدارتها، العمل أولا على إجراء تقييم دقيق للسحب من هذه المياه وتجديدها، واتخاذ اللازم للمحافظة على هذه الموارد الاستراتيجية من المياه الجوفية.

وقد أثبت الأسلوب الشائع الذى يترك فيه قرار تنمية المياه الجوفية للمزارعين الأفراد والتي نادرا ما يكون للحكومات اتصال مباشر بمستخدميها، أنه أسلوب منخفض الفعالية. فمن الضرورة أن تيسر البلدان

تنمية المياه الجوفية وإدارتها حتى لا تشكل القرارات الفردية لسحب المياه تدميراً لا يمكن إصلاحه لنظم الطبقات الحاملة للمياه.

وينبغي للحكومات أن تضطلع بدور أكبر في تحقيق عملية إدارة المياه الجوفية المتعددة الجوانب. وهناك، في هذا الصدد، حاجة إلى استثارة الوعى العام وإشراك المجتمعات المحلية والمستخدمين في صنع القرار، وفى الإدارة، فيما يتعلق بهذه الموارد المعرضة للخطر على وجه الخصوص.

كما أن هناك حاجة كبيرة إلى تقدير ورصد موارد المياه الجوفية وأحوالها حيث أنها تشكل مصدرا للمياه يعتمد عليه. ولا تسند الكثير من الحكومات أولوية متقدمة لجمع البيانات الأساسية، ولتدخلها في إدارة المياه الجوفية. ويتعين تغيير أسلوب إدارة المياه الجوفية من النهج الفردي الحالي إلى النهج المستند إلى الطبقة الحاملة للمياه، وإشراك المنتفعين في التخطيط والإدارة. ومازالت البحوث الأساسية بشأن المياه الجوفية تمثل عنصرا أساسيا في أي محاولة للاستجابة لمشكلات الإدارة الناشئة في كثير من المناطق.

تعد طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود مصادر هامة للمياه العذبة في العديد من مناطق العالم ولاسيما في ظل الظروف المناخية الجافة وشبه الجافة. وينبغي أن يستند استغلال موارد المياه الجوفية على المعرفة العلمية ومعلومات موثوقة وتجنب النزاعات المحتملة بين الدول المتجاورة.

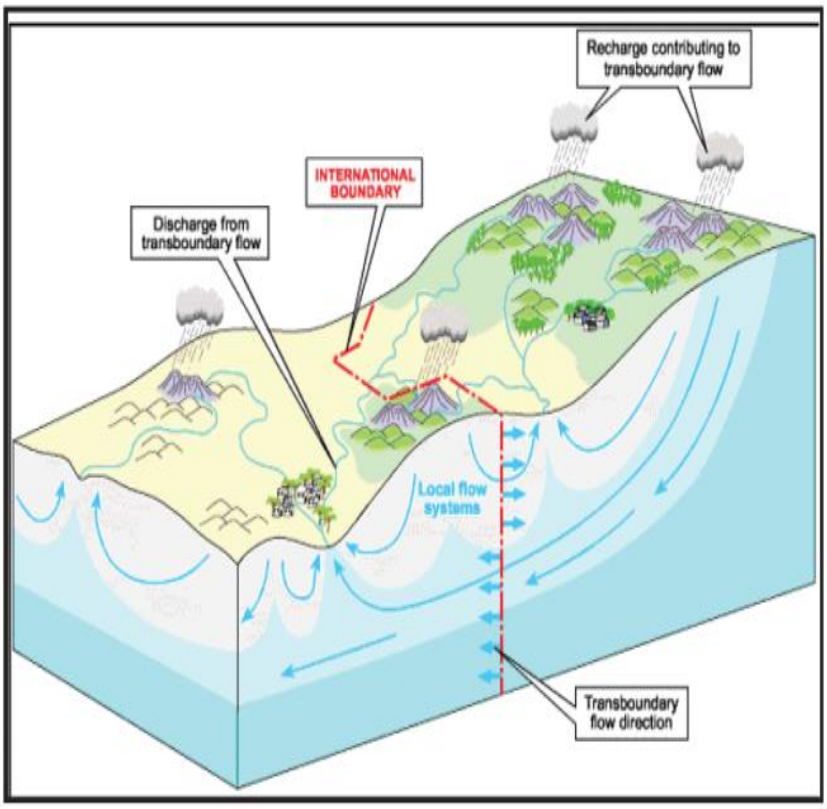

تمثيل تخطيطي للعمليات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية في خزانات المياه الجوفية العابرة للحدود

إن المياه الجوفية تمثل حوالي 30% من المياه العذبة العالمية، وتقع هذه المياه الجوفية في أعماق تصل إلى 4000 متر، ونصف هذه الكمية من الناحية الفنية المتاحة في أعماق أقل من 800 متر. ويوجد نقص ملحوظ في الاتفاقيات الدولية للمياه الجوفية، فضلا عن الاتفاقيات الثنائية بين الدول. وأن المياه الجوفية العابرة للحدود تقدر بثلاث مرات من حجم المياه السطحية المشتركة دوليا (شكل 3). ومن ثم فالعالم بحاجة إلى جهود تبذل لتحسين الوضع القائم وتحقيق الاستدامة في إدارة موارد المياه الجوفية العابرة للحدود. وجدير بالذكر أن حوالي 75% من سكان الاتحاد الأوروبي يعتمدون على المياه الجوفية لتوفير المياه الخاصة بهم.

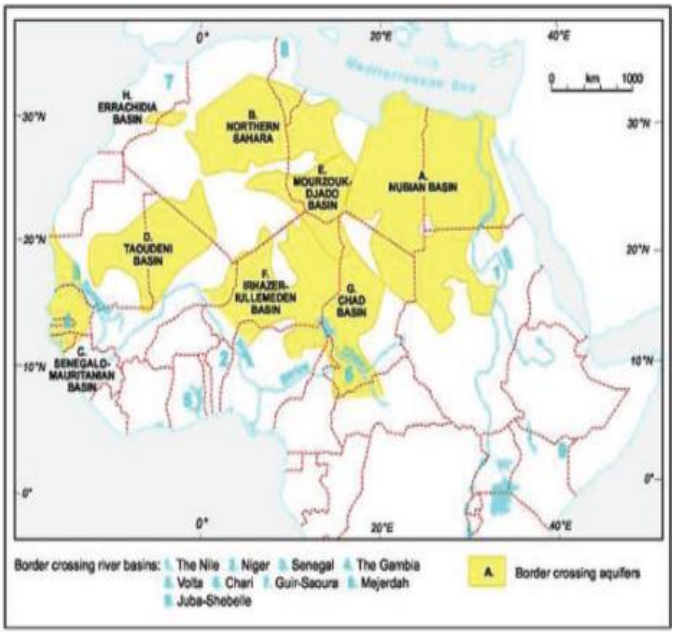

طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في شمال افريقيا

سادسا: موارد المياه البحيرية العابرة للحدود

يضم سطح الأرض أعدادا لا حصر لها من البحيرات المتباينة في خصائصها العامة، إذ يوجد في ولاية ألاسكا الأمريكية وحدها أكثر من 3 مليون بحيرة. غير أن حجم المياه في البحيرات يتركز في عدد قليل من البحيرات الكبيرة، إذ أن ما يقارب 80 % من إجمالي كمية مياه البحيرات في العالم يتواجد في 40 بحيرة فقط.

إن البحيرات المتواجدة على سطح الأرض منتشرة في الأقاليم المناخية من سطح الأرض جميعها وتشغل مساحة تقدر بحدود 4,7 مليون كم 2من سطح الارض. غير أن توزيعها الجغرافي غير منتظم، إذ يزداد تركز انتشار البحيرات في المناطق الجبلية المتضرسة في حين يقل تركز الانتشار في المناطق السهلية، كما يزداد تركزها في المناطق الرطبة وينخفض في المناطق الجافة، وكذلك يزداد التركز في المناطق التي كان الجليد يغطيها في الأزمنة الجيولوجية الماضية وينخفض في المناطق الصحراوية. إجمالاً يتركز انتشار البحيرات بإحجامها المختلفة بشكل رئيس في ثلاث قارات من سطح الأرض والمتمثلة في أمريكا الشمالية وافريقيا واسيا إذ تضم بحدود 70 % من إجمالي البحيرات في العالم.

وتهتم الجغرافيا السياسية بالبحيرات العابرة للحدود والتي تدخل في نطاق الاتفاقيات الدولية للأنهار العابرة للحدود، وقد وقعت عدة دول اتفاقيات ثنائية للبحيرات، أشهرها اتفاقية مياه البحيرات العظمى Great Lakes في أمريكا الشمالية عام 1978.

وفي بعض الأحيان تتخذ البحيرات أجزاء من مسارات الحدود، وتعد سويسرا بين الدول القليلة التي تمتد أطوال كثيرة من حدودها في البحيرات: بحيرة بودن بين النمسا وسويسرا وألمانيا، بحيرة أيان بين فرنسا وسويسرا، وبحيرتا ماجوري ولوجانو بين سويسرا وإيطاليا.

وتمتد الحدود الكندية الأمريكية في جزء منها بطول البحيرات العظمى كلها عدا بحيرة مشجان، وفي أفريقيا تماثل أوغندا سويسرا؛ فهناك حدودها الطويلة على بحيرة فكتوريا وبحيرتي إدوارد وألبرت. وتمتد الحدود التانزانية بأطوال كبيرة داخل بحيرات فكتوريا وتنجانيقا ونياسا، والأمثلة كثيرة في أفريقيا.

وعلى الرغم من أن البحيرات أصلح من الأنهار كحدود سياسية، بحكم اتساع مسطحها، كما وأن معظمها يقع في مناطق جبلية وعرة، إلا أن لها مشاكلها الأخرى، فتقسيم البحيرات بين وحدات سياسية غالبا ما يحرم الدول من القيام بأعمال هندسية كبناء السدود ورفع مستوى المياه من أجل توليد الطاقة إلا باتفاقات مسبقة، وكذلك لا يمكن استغلال الثروة السمكية أو المعدنية إن وجدت إلا باتفاقات مسبقة أيضا، وفضلا عن ذلك فإن البحيرات تكون مجالا للتهريب البضائع والأشخاص لا يسهل التحكم فيه.

سابعا: الصراع والتعاون حول المياه العابرة للحدود

تتضح مستويات الصراع والتعاون بالنسبة للمياه العابرة للحدود في مقياس كرايج، وتوجد حالات من التعاون دون توقيع اتفاقيات. على سبيل المثال، حول نهر الراين يمتد القطاع الصناعي مع الحد من الملوثات مع عدم وجود أي اتفاقيات رسمية.

وتظهر مصفوفة كرايج مستويات منخفضة ومرتفعة للنزاع والتعاون، إذ يذكر كرايج وجود حالات قليلة من التعاون وحالات قليلة مثلها من الصراع، ولكن هناك مؤشرات على ارتفاع الصراع مستقبلا وبروز علاقات غير مستقرة. وأن مستويات التعاون أصبحت "مستقرة ومريحة". ويتمثل ذلك في توسيع مجالات التعاون العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والصناعية والدعم الاستراتيجي؛ للوصول إلى أعلى درجة من التعاون وتتمثل في "التوحيد الطوعي في أمة واحدة فوق الماء، أما أعلى درجات الصراع فتتمثل في إعلان رسمي للحرب بسبب المياه.

جدول (21) مصفوفة كرايج للعلاقة بين الدول المشتركة في المياه العابرة للحدود

الصراع		التعاون	
		منخفض	مرتفع
منخفض	مرتفع	تفاعل منخفض	مستقرة ومريحة
		علاقات غير مستقرة	علاقات غير مستقرة، وغير خلاقة أحيانا

وقد حددت ميروماتشي Minumachi اربعة مستويات للصراع وخمسة مستويات من التعاون للمياه العابرة للحدود (عبد العظيم أحمد، 2014، ص 65) وهي:

أ- مستويات الصراع تتمثل في:

1- خلاف موجود ولكنه غير سياسي.

2- خلاف سياسي.

3- إضاعة فرص العيش الآمن.

4- الاعتداء والخراب.

ب- أما مستويات التعاون فهي:

1-مواجهة نقاط الخلاف.

2- التعاون المتخصص.

3- التعاون التكنولوجي.

4- تجنب المخاطر.

5- تجنب المجازفة.

وحسب مستويات ميرو ماتشي فإن مسار العلاقة بين ليسوتو وجنوب أفريقيا حول نهري سنكو وأورانج، مرت بينهما بالمراحل الست التالية:

1- (1950 - 1967): خلاف ضعيف مع مواجهة نقاط الخلاف.

2- (1968- 1970): خلاف سياسي مع التعاون التكنولوجي لضبط النهر.

3- (أواخر 1970): إضاعة فرص العيش الآمن مع التعاون التكنولوجي.

4- (1980- 1985): إضاعة فرص العيش الآمن مع مواجهة نقاط الخلاف.

5- (1986- 1990): خلاف سياسي مع تجنب المخاطر.

6- حاليا: خلاف ضعيف جدا مع التعاون التكنولوجي.

أما مسار العلاقة بين الولايات المتحدة والمكسيك حول نهر ريوجراند فقد مرت بأربع مراحل – حسب مستويات ميرو ماتشي- وهي:

1- (1906- 1950): خلاف سياسي مع تجنب المخاطر.
2- (1950- 1980): خلاف سياسي مع التعاون التكنولوجي لضبط النهر.
3- (1981- 1990): خلاف سياسي مع تجنب المخاطر.
4- (1992 حتى الأن): خلاف سياسي مع التعاون التكنولوجي.

أما مسار العلاقة بين اسرائيل وفلسطين حول طبقات المياه الجوفيه المشتركة فقد مرت بعدة مراحل – حسب مستويات ميرو ماتشي- وهي:

1- (قبل وعد بلفور 1917): خلاف سياسي.
2- (1917- 1948): إضاعة فرص العيش الآمن.
3- (1948- 1949): اعتداء مسلح.
4- (1949- 1967): إضاعة فرص العيش الآمن.
5- (1967- 1993): إضاعة فرص العيش الآمن.
6- (1993- 2000): إضاعة فرص العيش الآمن.
7- (2000- حتى الأن): إضاعة فرص العيش الآمن.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1- أحمد ثابت، الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطي بعد 11 سبتمبر، سلسلة أوراق آسيوية، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 45، أغسطس 2002.

2- أحمد حمد الله السمان، مسألة المياه في دول حوض نهر الفرات، مجلة شئون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 1999.

3- الأمم المتحدة : بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية ، الجمعية العامة، الدورة 58 ، أغسطس ، 2003.

4- ــــــــــــ : قانون البحار ـ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نيويورك ،1988.

5- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، طرابلس، الجماهيرية العظمى.

6- انتصار محي الدين، دور المياه في الصراع العربي التركي، ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2005.

7- بيتر تايلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت رقم 282، 2002.

8- جاسم سلطان، جيوبوليتيك، تمكين للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013م.

9- جمال الشوفي، جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة: سوريه في عالم متغير، مركز حرمون للدراسات، الدوحة، 2018م.

10- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، القاهرة، 1983م.

11- ــــــــــــ ، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.

12- ــــــــــــ ، سيناء في الاستراتيجية والسياسة والجغرافيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993م.

13- جون بولوك وعادل درويش، حروب المياه، فيكتور جولانسز، لندن، 1993.

14- حامد سلطان، الأنهار الدولية في العالم العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1966.

15- سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 209، 1996.

16- خليل عبد المجيد أبو زيادة ، طاجيكستان الإسلامية ماضيها وحاضرها، مؤتمر المسلمون في آسيا الوسطي والقوقاز ، جامعة الأزهر، 1993.

17- روربت كابلان، انتقام الجغرافيا: ما الذي تُخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضدّ المصير؟ ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة، الطبعة الأولى، يناير 2015، الكويت.

18- صبحي رمضان فرج، السدود المائية في حوض النيل: دواعي التنمية وأدوات الضغط السياسي، مجلة قراءات تنموية، العدد 33، يناير 2015م.

19- صلاح الدين الشامي، الدولة دراسة في الجغرافيا السياسية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2001.

20- ــــــــــــــــ، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999.

21-عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1989.

22- عامر مصباح، نظريات التكامل الدولي، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ،ص 7.

23- عبد العظيم أحمد، إدارة المياه العابرة للحدود، رسائل جغرافية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 2014.

24- عبد الله الامير عباس الحيالي، نهر الفرات والأمن المائي العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 1995.

25- عبد الحميد خيرت، سيناء من الخلايا النائمة الى تنظيم القاعدة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2013م.

26- عبد المنعم منيب، مراجعات الجهاديين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010م.

27- عبد الناصر سرور، الصراع الاستراتيجي الامريكي – الروسي في أسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة من 1991- 2007م، كلية الآداب، جامعة الاقصى، غزة، 2008.

28- عبد علي كاظم، الصراع الروسي الامريكي: آوراسيا مقابل الأطلسي، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2016

29- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية، لبنان، 1996.

30- عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، 1999.

31- عطا الله سليمان الحديثي، الدول الحبيسة الأفريقية: مشكلاتها ومنافذها، جامعة بغداد، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 26، 2015.

32- عمرو حمزاوي، في مواجهة ذوي الرايات السوداء، الشروق، 6/ 2/ 2015م.

33- فايز العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000.

34- فهد العصيمي ، مأساة إخواننا في طاجيكستان، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض ، 1993.

35- كولن فلنت، جغرافية الحرب والسلام، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الجزء الأول، 2017.

36- ــــــــــــ، جغرافية الحرب والسلام، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الجزء الثاني، 2017.

37- لطفي السيد الشيخ، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة آسيا الوسطى للفترة من 1991حتى 2001 م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الأسيوية، جامعة الزقازيق، 2004 م 0

38- ليونيد سافين، الآوراسية في سياق القرن الواحد والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

39- ماهر حمدي عيش، الجغرافيا السياسية والنظام الجيوبولتيكي العالمي المعاصر، الناشر المؤلف، الطبعة الأولي ، 2005.

40- ــــــــــــ، تحركات اللاجئين السوريين العابرة للحدود، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب، 2012.

41- محروس المعداوي، مصر واتفاقية الكوميسا، المؤتمر الحادي عشر: الجغرافيا والتغيرات العالمية المعاصرة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، من 25- 26 يوليو 2006م.

42- محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للنشر والتوزيع ، اربد، الأردن، 1982.

43- محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، القاهرة ، 1997.

44- محمد حسن العيدروس، الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002.

45- محمد سيف، أثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية السياسية في أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الاردن، 2017.

46- محمد عبد السلام، التقويم الجغرسياسي للعوامل الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة: دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب، جامعة دمياط،2013.

47- ــــــــــ، الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الكوميسا بالنسبة لمصر، بحوث المؤتمر الجغرافي الدولي الثاني (التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الإمكانيات وطموحات الشعوب) والمنعقد بجامعة الدول العربية، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، من 2- 4 فبراير 2019.

48- ــــــــــ، الجيوبوليتيكا: علم هندسة السياسية الخارجية للدولة، دار نور للنشر، القاهرة، 2019.

49- ــــــــــــــ، الموقع الحبيس ومشكلاته الجيوبوليتيكية، مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية واللغات، شعبة البحوث الجغرافية والاستشارات التخطيطية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، إصدار خاص، يناير 2019 .

50- ــــــــــــــ، جغرافية الانتخابات، بين النظرية والتطبيق، دار نور للنشر، القاهرة، 2019.

51- محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي، القاهرة ، 2012.

52- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص30 .

53- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 11.

54- محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.

55- محمود توفيق محمود، موقع الإمارات العربية المتحدة: دراسة في تحليل القوة، رسائل جغرافية، نشرة غير دورية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت، العدد 101، مايو 1987.

56- ناصر السر ناصر، سد النهضة الأثيوبي: وضعه القانوني، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016.

57- نجلاء فتحي، العاصمة المصرية " القاهرة"، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة القاهرة،

58- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، نهضة مصر، القاهرة، 2007.

59- هيرفريد مونكلر، الامبراطوريات منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

60- وزارة التجارة والصناعة: التمثيل التجاري المصري، الدليل التجاري لسوق " الكوميسا"، إعداد عمرو الكيلاني، منشور، أغسطس 2006.

61- وزارة الزراعة، العلاقات الخارجية الزراعية، الإدارة العامة للدراسات الدولية والإعلام الخارجي، تنمية الصادرات الزراعية المصرية مع دول الكوميسا، دراسة اقتصادية، 2000.

62- وزارة الخارجية، التمثيل التجاري، الإدارة الأفريقية، الكوميسا، 1998، ص1.

63- وفاء عوض حامد، الخصائص المكانية لمواقع الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على مدينة الرياض باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، السعودية، 2011م.

64- يسري الجوهري، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993.

ثانيا: المراجع الانجليزية:

(1) **Andre Gunder Frank., The Centrality of Central Asia, Amesterdam: vu university Press, 1992.**

(2) Anton Barbashin and Hannah Thoburn, Putin's Brain, Alexander Dugin and the Philosophy Behind Putin's Invasion of Crimea, Foreign Affairs, March 31, 2014.

(3)Anwarul K. Chowdhury and Sandagdorj, Erdenebileg GEOGRAPHY AGAINSTDEVELOPMENT: A Case for Landlocked Developing Countries , United Nations Office of the High Representative , New York, 2006.

(4) C.I.A. , The world fact book , 2005.

(5) Clapsa Dmitri, **Geopolitical Thinking in Russia and New Foreign Policy Concept**, Russia and the European Security System, POLS Student, February 2006

(6) Dikshit, R.D., Political Geography , New York, 1982.

(7) Dilip Hiro., Takikistan: Peace in Elusive, middle East international, 28 Apr, 1995.

(8)Dmitry Shlapentokh, Dugin Eurasianism: A Window on the Minds of the Russian Elite or an Intellectual Ploy? Studies in East European Thought, Vol. 59, No. 3 (Sep., 2007).

(9) Eland,I., Is chinese military modernization Athreat to the united states? Policy Analysis, No,465, the Cato Institute , washungton , DC, January 23, 2003.

(10) Snow.T,& Others,Country Case Studies On The Challenges Facing Landlocked Developing Countries ,UNDP,2003.

(11)United Nations Development Program, Human Development Report2002,Oxford University Press,New York,2002.

(12) United Nations Conference On Trade And Development ,Landlocked Developing Countries- Facts and Figures , New York, 2006.

(13) Martin Ira Glassner, (Political Geography), Johnwiley&Son Ibc, New York, Singapore, 1993

(14) Novman J.G Pounds , "A Free and secure Acess to the sea" Annals of the Association of American Geographers, Vol , 49 , 1959 , pp. 256-268 .

مكتبة نور

2021